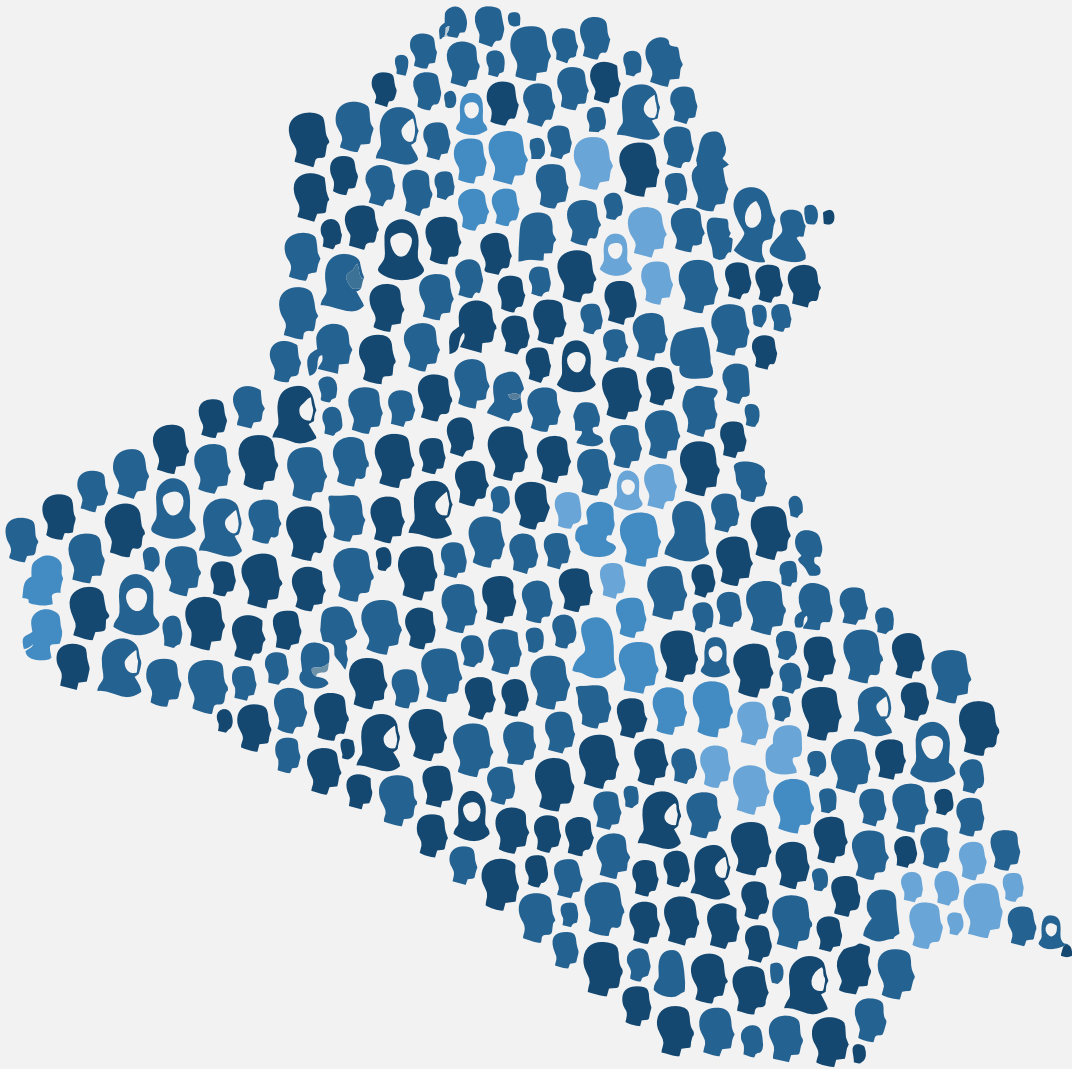




جمهورية العراق  
وزارة التخطيط  
دائرة التنمية البشرية

# التوزيع السكاني في العراق

تحديات الهجرة واللامساواة نحو خريطة  
متوازنة للتنمية والاستقرار



جمهورية العراق  
وزارة التخطيط  
دائرة التنمية البشرية

# التوزيع السكاني في العراق تحديات الهجرة واللامساواة نحو خريطة متوازنة للتنمية والاستقرار

٢٠٢٥





## الملخص التنفيذي

كلفت الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية التابعة لقطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، وزارة التخطيط في جمهورية العراق بإعداد ورقة سياسات حول التوزيع السكاني بين المناطق الحضرية والريفية، وذلك استناداً إلى القرار المرقم (3) - د.ع / (6) المؤرخ في 25 تشرين الثاني 2024. ويأتي هذا التكليف في إطار دعم الجهود العربية المشتركة الرامية إلى تعزيز العدالة المكانية وتحقيق التنمية المتوازنة في الدول الأعضاء. وبموجب الأمر الوزاري المرقم (3507) بتاريخ 27 نيسان 2025، باشرت وزارة التخطيط بتشكيل فريق عمل متعدد التخصصات من ذوي الخبرة في دوائرها ومؤسسات الدولة ذات الصلة، بهدف إعداد تقرير تحليلي ومُلخص سياسة يعرض قراءة معمقة لواقع التوزيع السكاني، ويستعرض العوامل المؤثرة فيه، وي طرح مقترحات عملية داعمة للسياسات السكانية الوطنية، بما يلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتجددة وتعزيزاً للشراكة والتعاون فقد ساهمت وزارة الهجرة والمهجرين، في تزويد الفريق بمدخلات وبيانات متعلقة بالنزوح والهجرة، فيما قدمت وكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) الدعم الفني في تحليل البيانات وتفسير الاتجاهات السكانية ذات الصلة. وأظهرت نتائج التحليل أن العراق دخل خلال الفترة الممتدة بين 2009 و 2024 مرحلة "الهبة الديموغرافية"، حيث تجاوزت نسبة السكان في سن العمل 60% من إجمالي السكان، الأمر الذي يشكل فرصة اقتصادية وتنموية كبرى يمكن استثمارها لتعزيز النمو الشامل. وقد أظهرت المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية المستخدمة في التقرير، مثل معدل الإعاقة، ومعامل هوفر، ومؤشر التنمية البشرية ورأس المال البشري، أن هناك تباينات واسعة في مستويات الخصوبة والنشاط الاقتصادي والبطالة والدخل والفقر. ويلخص التقرير إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب سياسات تخطيطية دقيقة تعزز الاستثمار في رأس المال البشري عبر التعليم والصحة والتدريب، وتوسع نطاق الخدمات الأساسية والبنية التحتية ولا سيما في المناطق الريفية والأشد فقراً وهشاشة، وتعتمد مبادئ التخطيط المكاني العادل لتضييق الفجوة التنموية بين المحافظات. كما يشدد على أهمية تفعيل الحوكمة المحلية لضمان إدارة أكثر كفاءة للموارد، وتوجيه الهجرة الداخلية نحو مسارات تدعم التنمية المستدامة وتحد من التركيز العشوائي في المدن إن هذه التوجهات تنسجم مع أهداف التنمية الوطنية (2024-2028) ورؤية العراق 2030 وأجندة التنمية المستدامة 2030، بما يعزز قدرة العراق على تحويل تحدياته السكانية إلى مكاسب اقتصادية واجتماعية مستدامة تسهم في تحقيق العدالة المكانية والازدهار المتوازن بين جميع مناطقهم.





## فريق إعداد التقرير

1. الدكتور ماهر حماد جوهان - وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية - الإشراف العام
2. أ.م.د. مها عبد الكريم حمود - مدير عام دائرة التنمية البشرية - رئيساً
3. السيدة فاتن سعد الله عبد الجبار - مدير قسم سياسات التنمية المكانية / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
4. السيد قيصر إسماعيل جبير - مدير قسم التنمية الريفية / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
5. السيد فارس رحيم كاظم - دائرة شؤون الهجرة / وزارة الهجرة والمهجرين - عضواً
6. الانسة تحرير إبراهيم ضاري - دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة الهجرة والمهجرين - عضواً
7. السيدة سحر فيض الله محمد علي - مدير قسم السياسات السكانية / دائرة التنمية البشرية - عضواً
8. الانسة ديان حميد مجيد - مسؤول شعبة التخطيط وتنمية الموارد السكانية / دائرة التنمية البشرية - عضواً
9. السيدة أمل محمد سلمان - رئيس أبحاث أقدم أول / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
10. الدكتور حبيب سعدون عبيس - رئيس أبحاث / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية - عضواً
11. السيد أمين حسين هادي - إحصائي / دائرة التنمية البشرية - عضواً
12. الانسة من الله صباح غضبان - معاون تقني معلوماتية / دائرة التنمية البشرية - عضواً
13. السيدة إيمان ياسر دهش - معاون رئيس إحصائيين / هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - عضواً
14. الانسة زهراء إبراهيم كاظم - معاون باحث / الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر - عضواً
15. السيد اسامة حمودات - استشاري حوكمة الهجرة - عضواً



| العنوان                                                                    | رقم الصفحة |
|----------------------------------------------------------------------------|------------|
| الفصل الأول: مقدمة تحليلية                                                 | 1          |
| - أولاً: الإطار المفاهيمي                                                  | 1          |
| - ثانياً: أهمية التقرير وأهدافه                                            | 5          |
| - ثالثاً: منهجية إعداد التقرير                                             | 5          |
| - رابعاً: خلفية عامة حول التوزيع السكاني                                   | 6          |
| الفصل الثاني: الواقع السكاني للعراق في السياق العربي                       | 8          |
| - أولاً: المؤشرات السكانية في العراق والدول العربية                        | 8          |
| - ثانياً: موقع العراق على مؤشري التنمية البشرية ورأس المال البشري          | 14         |
| الفصل الثالث: المؤشرات السكانية في العراق وتحديات الفقر والبطالة           | 19         |
| - أولاً: التوزيع العمري والهزم السكاني                                     | 19         |
| - ثانياً: الاعالة العمرية وتوزيعها حسب البيئة والمحافظة                    | 21         |
| - ثالثاً: حجم الاسرة والتباينات المكانية والاجتماعية                       | 23         |
| - رابعاً: التغيرات السكانية للفترة 2009-2024                               | 25         |
| - خامساً: الفجوة بين الإمكانات السكانية والفرص التنموية                    | 28         |
| الفصل الرابع: التباين المكاني للسكان وخصائص البنية المكانية في العراق      | 39         |
| - أولاً: واقع سكان العراق بيئياً                                           | 39         |
| - ثانياً: ضغط السكان على البنية التحتية والخدمات في المدن                  | 42         |
| - ثالثاً: التوزيع السكاني غير المتساوي بين المحافظات                       | 44         |
| - رابعاً: السكان ودورهم في بلورة خصائص البنية المكانية في العراق           | 47         |
| - خامساً: التفاوت بين الريف والحضر داخل نفس المحافظة                       | 55         |
| - سادساً: تأثير التفاوت المكاني على النساء والفتيات                        | 64         |
| الفصل الخامس: أنماط الهجرة في العراق وأثرها على التوزيع السكاني            | 70         |
| - أولاً: الاتجاهات الدولية السائدة في الهجرة الداخلية والخارجية            | 70         |
| - ثانياً: تصنيف الهجرة في العراق                                           | 73         |
| - ثالثاً: الهجرة الخارجية وأثرها على التركيبة السكانية                     | 75         |
| - رابعاً: الهجرة العكسية (عودة الكفاءات) وأثرها على إعادة التوزيع السكاني  | 78         |
| الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات                                        | 82         |
| - أولاً: السيناريوهات المستقبلية                                           | 82         |
| - ثانياً: الاستنتاجات العامة                                               | 83         |
| - ثالثاً: التوصيات الاستراتيجية                                            | 87         |
| - رابعاً: ربط التوصيات بأهداف خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة | 90         |
| - خامساً: الخاتمة                                                          | 92         |



## قائمة الأشكال

| العنوان                                                                                                                                                    | رقم الصفحة |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| شكل (1-1): المؤشرات السكانية حسب البيئة والجنس والفئات العمرية                                                                                             | 6          |
| شكل (1-2): معدل نمو السكان في الدول العربية (البنك الدولي، 2023)                                                                                           | 9          |
| شكل (2-2): نسبة الحضر في العالم العربي (البنك الدولي، 2025)                                                                                                | 10         |
| شكل (3-2أ): معدل الخصوبة في الدول العربية (صندوق الأمم المتحدة، 2025)                                                                                      | 11         |
| شكل (3-2ب): معدل الخصوبة في الدول العربية (صندوق الأمم المتحدة، 2025)                                                                                      | 11         |
| شكل (2-4): مجموعات الدول العربية الثلاثة من حيث دخولها مرحلة الهبة الديموغرافية في عام 2024                                                                | 13         |
| شكل (5-2): قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024)                                                                   | 15         |
| شكل (6-2): مؤشر رأس المال البشري للدول العربية (البنك الدولي، 2020)                                                                                        | 17         |
| شكل (1-3) الهرم السكاني في العراق لعام 2024                                                                                                                | 20         |
| شكل (2-3) معدل الاعالة العمرية الكلي وحسب الفئات والبيئة لعام 2024                                                                                         | 21         |
| شكل (3-3) معدل الاعالة حسب المحافظة لعام 2024                                                                                                              | 22         |
| شكل (4-3) حجم الاسرة لعام 2024                                                                                                                             | 23         |
| شكل (5-3) حجم الاسرة حسب المحافظة حضر                                                                                                                      | 23         |
| شكل (5-3) حجم الاسرة حسب المحافظة ريف                                                                                                                      | 24         |
| شكل (6-3): توزيع السكان حسب البيئة (هياكل الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2009 و 2024)                                                                   | 25         |
| شكل (7-3): مقارنة توزيع السكان حسب الفئات العمرية (2009 و 2024)                                                                                            | 28         |
| شكل (8-3): مؤشر الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية                                                                                                     | 30         |
| شكل (9-3) معدل النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة ومتوسط ساعات العمل الاعتيادية للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر                                                    | 31         |
| شكل (10-3) متوسط الدخل والانفاق الشهري للفرد حسب المحافظة لعام 2024                                                                                        | 34         |
| شكل (11-3) مقارنة نسب الفقر حسب المحافظة خلال الفترة الزمنية (2007-2024)                                                                                   | 34         |
| شكل (12-3) الخريطة الحرارية للمؤشرات السكانية والاقتصادية حسب المحافظات                                                                                    | 36         |
| شكل (13-3) معامل ارتباط بيرسون بين نسب الفقر وفئات السكان ومعدل الاعالة العمرية ومعدل البطالة والنشاط الاقتصادي لعام 2024                                  | 37         |
| شكل (1-4): التوزيع السكاني حسب الجنس (نتائج تعداد 2024)                                                                                                    | 40         |
| شكل (4-1أ): نسبة مساهمة المحافظة في التفاوت في التوزيع السكاني في العراق                                                                                   | 47         |
| شكل (2-4): الترتيب الهرمي لسكان المناطق الحضرية في المحافظات العراقية لعام 2024                                                                            | 53         |
| شكل (3-4): نسب السكان حسب البيئة لكل محافظة (2024)                                                                                                         | 55         |
| شكل (4-4): نسبة التسرب المدرسي لكل محافظة حسب نوع التعليم (وزارة التربية، 2023)                                                                            | 60         |
| شكل (5-4): نسبة الولادات في المرافق الصحية لكل محافظة (وزارة الصحة، 2023)                                                                                  | 61         |
| شكل (6-4): عدد السكان لكل مستشفى حكومي للمحافظة الواحدة (وزارة الصحة، 2023)                                                                                | 62         |
| شكل (7-4): نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية والحضرية (وزارة التخطيط، 2023)                                                   | 63         |
| شكل (8-4): مقارنة معدل التحاق الإناث بالتعليم في المناطق الريفية والحضرية (وزارة التخطيط: المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق 2021) | 65         |
| شكل (1-5) تصنيفات الهجرة الدولية حسب معايير متعددة المصدر: فريق عمل اللجنة العليا للحد من الهجرة غير الشرعية 2023، ص 10.                                   | 79         |



## قائمة الجداول

| العنوان                                                                                                 | رقم الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| جدول (1-2): مقارنة مؤشرات التنمية البشرية في العراق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024 و2025)         | 16         |
| جدول (1-3) مؤشرات القوى العاملة                                                                         | 31         |
| جدول (2-3): توزيع السكان حسب الجنس في محافظات العراق لعام 2024                                          | 41         |
| جدول (1-4): التوزيع السكاني غير المتساوي بين المحافظات                                                  | 46         |
| جدول (2-4): نسبة تركيز السكان وفق (معامل هوفر) في العراق حسب المحافظة للسنوات 2009 و 2024               | 49         |
| جدول (3-4): معامل التفاوت الإقليمي للدخل                                                                | 51         |
| جدول (4-4): عدد ونسبة السكان للمناطق الحضرية في المحافظات العراقية وفقاً لقاعدة زيف لعام 2024           | 53         |
| جدول (5-4): عدد الطلبة في التعليم الجامعي حسب المحافظة والجنس بيانات 2024 المصدر: وزارة التخطيط، 2024.  | 58         |
| جدول (6-4): إحصاءات رياض الأطفال (2024-2025). المصدر: وزارة التخطيط العراقية، 2024                      | 59         |
| جدول (1-5): أرقام تقريبية لأعداد المهاجرين العراقيين في بعض دول المهجر (بيانات 2023)                    | 73         |
| جدول (1-6): ربط توصيات التقرير بأهداف خطة التنمية الوطنية 2024-2028 وأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 | 91         |





## قائمة الاختصارات

| الاختصار     | المصطلح الكامل                                                                                          |
|--------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| IOM          | International Organization for Migration وكالة الأمم المتحدة للهجرة                                     |
| HDI          | Human Development Index - مؤشر التنمية البشرية                                                          |
| HCI          | Human Capital Index - مؤشر رأس المال البشري                                                             |
| SDGs         | Sustainable Development Goals - أهداف التنمية المستدامة                                                 |
| COSIT        | Central Organization for Statistics and Information Technology<br>هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية |
| MoP          | Ministry of Planning - وزارة التخطيط                                                                    |
| MoMD         | Ministry of Migration and Displaced - وزارة الهجرة والمهجرين                                            |
| UNDP         | United Nations Development Programme - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي                                    |
| UNFPA        | United Nations Population Fund - صندوق الأمم المتحدة للسكان                                             |
| VNR          | Voluntary National Review - التقرير الوطني الطوعي                                                       |
| GDP          | Gross Domestic Product - الناتج المحلي الإجمالي                                                         |
| NGO          | Non-Governmental Organization - منظمة غير حكومية                                                        |
| Hoover Index | معامل هوفر لقياس التفاوت المكاني                                                                        |
| Zipf's Rule  | قاعدة زيف لقياس التمرکز الحضري                                                                          |
| INAP         | Iraq National Action Plan - خطة العمل الوطنية للعراق                                                    |

## الفصل الأول: مقدمة تحليلية

يعد هذا الفصل مدخلاً عاماً للتقرير، حيث يضع الإطار المفاهيمي والمنهجي لفهم واقع التوزيع السكاني في جمهورية العراق. يركز هذا الفصل على عرض المفاهيم الأساسية والأدوات التحليلية المعتمدة في التقرير، مثل مؤشر رأس المال البشري، ومؤشر التنمية البشرية، ومعامل هوفر، وقاعدة زيف، إضافة إلى مفاهيم الفجوة التنموية، والثنائية القطاعية والمكانية. ويأتي ذلك بهدف توضيح الأسس التي يقوم عليها النهج التحليلي المستخدم في قراءة التفاوتات السكانية والمكانية. كما يتضمن الفصل بياناً عاماً لأهمية التقرير وأهدافه، باعتباره مرجعاً داعماً لصانعي السياسات في معالجة التباينات التنموية، وعرضاً موجزاً للمنهجية التي تم اعتمادها في إعداد محتواه. وإلى جانب ذلك، يقدم الفصل خلفية مختصرة عن الخصائص السكانية الراهنة في العراق استناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، وذلك تمهيداً للفصول اللاحقة التي تتناول بالتحليل التفصيلي قضايا التوزيع السكاني والتنمية المكانية في سياقها الوطني.

### أولاً: الإطار المفاهيمي

يُعد التوزيع السكاني في جمهورية العراق من القضايا الإستراتيجية ذات الأثر المباشر على مسارات التنمية الشاملة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وقد شهدت البلاد خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية متسارعة نسبياً نتيجة تداخل عوامل بنوية وأخرى ظرفية، من بينها الحاجة إلى تطوير البنى التحتية الأساسية، وتحقيق مزيد من العدالة في التوزيع المكاني للخدمات العامة والفرص الاقتصادية، إلى جانب ما تواجهه البلاد من تحديات أمنية وتغيرات مناخية. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تزايد معدلات التركز السكاني في كبريات المدن مثل بغداد والموصل والبصرة، مقابل انخفاض أعداد السكان في بعض المناطق الريفية، نتيجة انتقال أعداد من السكان، ولا سيما من فئة الشباب، بحثاً عن فرص معيشية وتنموية أفضل. وينعكس هذا التحول على المشهد التنموي من خلال زيادة الضغوط على الموارد الحضرية من بنى تحتية وخدمات أساسية، بالتوازي مع حاجة المناطق الريفية إلى مزيد من المشاريع التنموية لتعزيز فرص النمو وتوفير الخدمات. ويمثل هذا الواقع تحدياً تنموياً يتطلب مقاربة متكاملة تقوم على فهم العلاقة المتبادلة بين توزيع السكان والفرص التنموية، بما يتيح وضع سياسات وبرامج متوازنة تدعم التنمية في جميع المناطق. وفي هذا الإطار، يستند التقرير إلى منهجية تحليلية تجمع بين المؤشرات النوعية والكمية، بهدف قراءة التفاوتات التنموية من منظور سكاني ومكاني، وفق إطار مفاهيمي يتضمن المفاهيم الرئيسية الآتية:

#### 1. مؤشر رأس المال البشري (HCI) Human Capital Index

تعرف مجموعة البنك الدولي رأس المال البشري بأنه "المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يكتسبها الأفراد ويستثمرون فيها على امتداد حياتهم، بما يمكنهم من تحقيق كامل إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع". ويُعد الاستثمار في العنصر البشري، من خلال توفير التغذية السليمة، والرعاية الصحية المتكاملة، والتعليم النوعي، وفرص العمل، وتنمية المهارات، عاملاً محورياً في القضاء على الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر ازدهاراً وتماسكاً. ويُقاس رأس المال البشري باستخدام مؤشرات مركبة، من أبرزها عدد سنوات التعليم المتوقعة، ومتوسط العمر الصحي، ومعدل المشاركة الاقتصادية. ويشكل تطوير رأس المال البشري ركناً أساسياً في تقليص الفجوات التنموية وتعزيز العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول النامية<sup>1</sup>. وفي السياق العراقي، يُعد رأس المال البشري مؤشراً حيوياً لرصد الفوارق التنموية بين المحافظات، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات التنمية الأخرى، وفي مقدمتها مؤشر التنمية البشرية، الذي يوفر أداة معيارية لمتابعة هذه الفوارق وتوجيه السياسات التنموية نحو معالجتها. كما أوضح التقرير الوطني لرأس المال البشري في العراق - الملخص التنفيذي، أن مؤشر رأس المال البشري يُعد مقياساً موجزاً لمستوى ما يمكن أن يحققه الطفل

<sup>1</sup> مجموعة البنك الدولي. (2024، أيلول). مراجعة رأس المال البشري في العراق: خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري. تم الاسترجاع من <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099092624123537794>

المولود اليوم من رأس المال البشري عند بلوغه سن الثامنة عشرة، استناداً إلى الظروف الصحية والتعليمية السائدة في البلد. ويقيس هذا المؤشر إسهام الصحة والتعليم في إنتاجية الأفراد والدول، معتمداً على دراسات كمية دقيقة في المستوى الاقتصادي الجزئي. ويتراوح بين (0-1)، بحيث لا يحصل بلد ما على القيمة "1" إلا إذا كان الطفل المولود اليوم يُتوقع أن يتمتع بصحة كاملة (عدم الإصابة بالتقزم والبقاء على قيد الحياة حتى سن البلوغ) وأن يكمل تعليماً عالي الجودة بما يعادل 14 سنة دراسية. وتشير القيمة المحققة إلى حجم الفجوة عن بلوغ الصحة والتعليم الكاملين؛ فعلى سبيل المثال، إذا سجل بلد ما (0.70) فهذا يعني أن إنتاجية الطفل المستقبلية ستكون أقل بنسبة 30% مقارنة بما يمكن تحقيقه في حال تمتعه بتعليم وصحة متكاملين، بينما إذا حقق بلداً آخر (0.50) فإن ذلك يشير إلى إمكانية مضاعفة الناتج المحلي المستقبلي لكل عامل عند بلوغ المستوى الأمثل من الصحة والتعليم. كما يتيح المؤشر أيضاً تحليلاً تفصيلياً بحسب العدالة بين الجنسين في البلدان التي تتوفر بياناتها (دراسة أثر المتغيرات الديموغرافية على مؤشرات رأس المال البشري في العراق، 2024، ص. 11).

## 2. مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Index

يُعد مؤشر التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشراً مركباً يقيس ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية، هي: مستوى التعليم، ومستوى الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). ويمثل هذا المؤشر أداة معيارية لتصنيف الدول أو المناطق وفق مستوى تقدمها التنموي، كما يتيح إجراء مقارنات كمية ونوعية للأداء التنموي فيما بينها. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من (1) دل ذلك على مستوى مرتفع من التنمية البشرية، والعكس صحيح. ويُستخدم هذا المؤشر لرصد التفاوتات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، أو بين أقاليم الشمال والجنوب، ويسهم في توجيه السياسات والخطط التنموية على نحو يستند إلى الأدلة. وفي السياق العراقي، يُعتمد مؤشر التنمية البشرية في تصنيف المحافظات بحسب أدائها التنموي، حيث تعكس قيمه مدى التقدم أو الحاجة إلى تعزيز الجهود في مجالات حيوية متعددة. وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على تحليل الفوارق التنموية بين المناطق المختلفة، ودعم متخذي القرار في توجيه الخطط والسياسات القطاعية نحو المناطق الأكثر حاجة للتدخلات التنموية (الأكثر هشاشة)<sup>2</sup>. ولتفسير أسباب هذه الفوارق، يُستفاد من تحليل مفهوم "الفجوة التنموية"، الذي يوضح التباعد بين الموارد والإمكانات المتاحة من جهة، والفرص والخدمات المقدمة من جهة أخرى.

## 3. الفجوة التنموية (Development Gap)

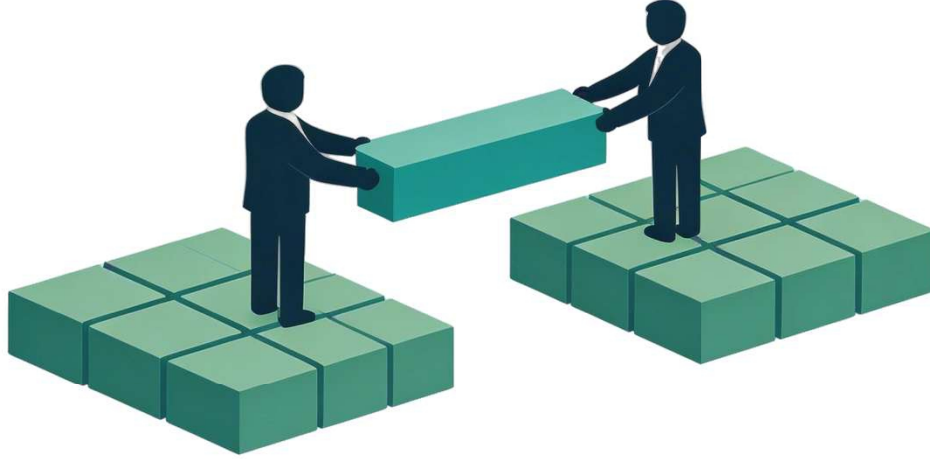
تعكس الفجوة التنموية التفاوت بين الإمكانيات السكانية المتاحة، بوصفها مورداً بشرياً أساسياً، وبين الفرص التنموية الفعلية في مختلف المناطق. وتظهر هذه الفجوة عندما لا تتحول الكثافة السكانية أو الموارد البشرية إلى فرص تعليمية وصحية واقتصادية متكافئة. ويُقاس هذا المفهوم باستخدام مجموعة من المؤشرات، من أبرزها معدلات الفقر، والبطالة، والأمية، ومستوى الدخل الفردي، ومؤشرات البنية التحتية. وتُشير الفجوة التنموية إلى تباين في توزيع العوائد التنموية، بما يستدعي تعزيز العدالة المكانية وتوجيه الاستثمار نحو معالجة هذا التباين، بما يحد من دوافع الهجرة الداخلية أو الخارجية<sup>3</sup>. وتبرز هذه الفجوة بشكل واضح في بعض المحافظات التي، على الرغم من ارتفاع كثافتها السكانية، تتطلب مزيداً من المشاريع الاستثمارية والخدمات الأساسية لتعزيز فرص التنمية وتحسين نوعية الحياة<sup>4</sup>. ومن الأدوات التحليلية الكمية

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). مؤشر التنمية البشرية (HDI). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. <https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index>

<sup>3</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية الإنسانية العربية: ورقة بحثية. المكتب الإقليمي للدول العربية. <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqyr-altmyt-alansanyt-alrbyt-wrgt-bhthyt>

<sup>4</sup> كاظم، م. م. (2022). المخاطر الاجتماعية والفجوة التنموية في العراق: دراسة اجتماعية في مدينة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 33(1)، 50-67. <https://doi.org/10.36231/coedwv33i1.1565>

المستخدمة في هذا السياق، يبرز معامل هوفر كمؤشر مباشر لقياس درجة التفاوت المكاني في توزيع الموارد والخدمات، بما يوفر لصانع القرار أداة عملية لدعم التخطيط التنموي المتوازن.



#### 4. معامل هوفر (Hoover Index)

يُستخدم معامل هوفر كأداة تحليلية لقياس درجة التفاوت في توزيع السكان أو الموارد بين المحافظات. ويتراوح هذا المؤشر بين (0)، الذي يعكس توزيعاً متساوياً تماماً، و(1)، الذي يشير إلى تفاوت كامل في التوزيع. ويستند المعامل إلى مقارنة التوزيع السكاني الفعلي مع التوزيع المثالي للموارد أو الخدمات. وفي سياق هذا التحليل، يُعد معامل هوفر أداة قياس فعالة لرصد الفوارق بين المحافظات من حيث الكثافة السكانية ومقارنتها بحصتها من المشاريع أو الإنفاق العام، مما يتيح تحديد مستويات التمرکز أو الحاجة إلى تعزيز الاستثمار والخدمات. ويتم احتساب هذا المعامل من خلال مقارنة النسبة التي تمثلها كل محافظة من إجمالي السكان مع النسبة التي تحصل عليها من خدمة أو إنفاق معين، ثم جمع الفروق المطلقة لهذه النسب على مستوى جميع المحافظات، وقسمتها على اثنين. فعلى سبيل المثال، إذا كانت محافظة معينة تضم 10% من السكان وتحصل على 5% فقط من الإنفاق الصحي، فإن الفرق البالغ 5% يدخل في حساب المؤشر. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من (1)، دل ذلك على ارتفاع درجة التباين بين التوزيع السكاني والتوزيع الخدمي أو المالي، والعكس صحيح.

#### 5. قاعدة زيف (Zipf's Rule)

تُعد قاعدة زيف إحدى الأدوات الإحصائية المعتمدة في تحليل الهيكل الحضري، حيث تُستخدم لقياس درجة تركيز السكان في المدن الكبرى مقارنة ببقية المدن. وتنص القاعدة على ترتيب المدن تنازلياً وفق عدد السكان، بحيث يُفترض أن يكون عدد سكان المدينة الثانية نصف عدد سكان المدينة الأولى، والثالثة ثلثها، وهكذا. ويُشير أي انحراف كبير عن هذا النمط إلى وجود هيمنة حضرية تتطلب المعالجة لضمان التوازن التنموي والخدمي. وفي السياق العراقي، يُظهر تطبيق قاعدة زيف وجود تفوق سكاني ملحوظ للعاصمة بغداد مقارنة ببقية المدن، الأمر الذي يعكس مركزية حضرية عالية تستدعي توجيه السياسات نحو تعزيز التنمية المكانية المتوازنة. ويأتي هذا النمط الحضري في إطار أوسع من التباينات القطاعية والمكانية، التي تؤثر على توزيع الموارد والخدمات وتشكل أحد التحديات الرئيسة أمام تحقيق تنمية متوازنة وشاملة على المستوي الوطني<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> زيف، ج. ك. (1949). السلوك البشري ومبدأ الجهد الأدنى: مقدمة في علم البيئة البشرية. مطبعة أديسون-ويسلي  
<https://ia902903.us.archive.org/18/items/in.ernet.dli.2015.90211/2015.90211.Human-Behavior-And-The-Principle-Of-Least-Effort.pdf>

## 6. الثنائية القطاعية والمكانية

يشير هذا المفهوم إلى وجود فجوتين مترابطتين: الأولى فجوة قطاعية، وتشمل التباين بين القطاعات المختلفة مثل القطاعين العام والخاص أو بين الزراعة والصناعة، والثانية فجوة مكانية، وتتمثل في التباين بين المحافظات أو بين المناطق الحضرية والريفية. ويُعد هذا التباين الإقليمي عاملاً مؤثراً في أنماط الهجرة وفي استمرار مظاهر الفقر في بعض المناطق، ويتم قياسه باستخدام أدوات تحليلية، من أبرزها معامل التباين والانحراف المعياري. ويُعتبر فهم هذه الثنائية عاملاً أساسياً في توجيه الاستثمار العام وتوزيع المشاريع التنموية بشكل متوازن، ولا سيما في ظل محدودية الموارد المتاحة<sup>6</sup>. ولأغراض التحليل الكمي، تم اعتماد حزمة شاملة من المؤشرات الإحصائية التي تغطي مختلف القطاعات السكانية والخدمية والاقتصادية، وسيتم تناولها تفصيلاً في مواضع لاحقة من هذا التقرير.

## 7. المؤشرات الكمية والنوعية

يعتمد التحليل الوارد في هذا التقرير على قاعدة بيانات إحصائية رسمية وشاملة، تغطي مؤشرات ديموغرافية (مثل حجم السكان، والهبة الديموغرافية، والجنس)، ومؤشرات اقتصادية (كالنمو، والبطالة، ومستويات الدخل والإنفاق الشهري)، ومؤشرات تعليمية (كالأمية، التسرب، ونسب الالتحاق، وأعداد المدارس والطلبة)، وصحية (عدد المستشفيات، والمراكز الصحية، والخدمات الطبية، والكوادر الطبية)، إلى جانب مؤشرات بيئية وزراعية (مثل التصحر، والمياه الجوفية، وكميات الأمطار)، وخدمية (النقل، والكهرباء، والماء). وقد تم اعتماد هذه المؤشرات في بناء إطار تحليلي متكامل يعكس واقع التفاوتات المكانية والسكانية في العراق، ويوفر الأساس العلمي لصياغة توصيات عملية ضمن إطار السياسات الوطنية للتنمية المستدامة<sup>7</sup>. كما يتضمن التقرير تحليلاً للأثر المكاني للتفاوتات السكانية والتنموية، بهدف قياس مدى انعكاس توزيع السكان والموارد على العدالة المكانية في توفير الخدمات العامة. ويُعد تحليل الأثر المكاني إحدى الأدوات الأساسية في التخطيط الإقليمي، حيث يُستخدم لرصد التوزيع غير المتوازن للبنية التحتية والاستثمارات بين المحافظات والأقضية، ويساعد على تحديد المناطق ذات الأولوية للتدخلات الحكومية. ويسهم هذا التحليل في تمكين متخذي القرار من تصميم سياسات أكثر استهدافاً، تراعي الفجوات الإقليمية وتعزز مبدأ الإنصاف المكاني في تخصيص الموارد، بما يتسق مع أهداف خطة التنمية الوطنية 2024-2028 وأجندة التنمية المستدامة 2030. ومن خلال هذا البعد المكاني في التحليل، يكتسب التقرير قيمة عملية إضافية تُمكنه من الربط بين الواقع الديموغرافي والبنية المكانية للتنمية، بما يعزز من فاعلية التوصيات المقترحة لتحقيق أهدافه الإستراتيجية.

ختاماً، تندرج هذه المنهجية التحليلية ضمن جهود الحكومة لتبني مقاربات علمية متكاملة تستند إلى الأدلة الإحصائية والتشخيص المكاني، بهدف دعم عملية صنع القرار وصياغة السياسات السكانية والتنموية على أسس واقعية وعادلة. وتُظهر التفاوتات المسجلة في مؤشرات التنمية بين المحافظات، وما يرتبط بها من تباينات في توزيع رأس المال البشري والموارد والخدمات، أهمية إنتاج معرفة تطبيقية تُمكن صانع القرار من التدخل استناداً إلى بيانات دقيقة ومؤشرات قابلة للقياس. ويمثل هذا التقرير أداة مرجعية تسعى إلى تسليط الضوء على التحديات البنيوية المرتبطة بالتوزيع السكاني والهجرة والتنمية المكانية، وفتح المجال أمام سياسات أكثر استهدافاً وفعالية. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يركز القسم التالي من التقرير على إبراز أهمية هذا العمل التحليلي، وتوضيح الأهداف الإستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها، سواء من حيث دعم السياسات العامة أو توجيه الخطط التنموية لمعالجة الفجوات السكانية والمكانية، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة في مختلف القطاعات ذات الصلة.

<sup>6</sup> وزارة التخطيط. (2017). التنمية المكانية في العراق 2013-2017. دائرة التنمية الإقليمية والمحلية. <https://mop.gov.iq/documents/Regional%26local-dev/Reports/pdf.2017-2013-التنمية-المكانية-2017-2013.pdf>

<sup>7</sup> الجامعة المستنصرية. (2024). البحوث النوعية والكمية. [https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/13/13\\_2024\\_03\\_24%2108\\_59\\_53\\_AM.pdf](https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/13/13_2024_03_24%2108_59_53_AM.pdf)

## ثانياً: أهمية التقرير وأهدافه

يأتي هذا التقرير في مرحلة تتزايد فيها الحاجة الملحة إلى فهم معمق للتحديات السكانية التي تواجه جمهورية العراق، بوصفه مرجعاً علمياً وعملياً يعزز عملية صياغة السياسات العامة الهادفة إلى معالجة التباينات في التوزيع السكاني. وتكمن أهميته في اعتماده على تحليل أكاديمي رصين مدعوم بالبيانات والإحصاءات الرسمية المحدثة، مما يجعله أداة موثوقة لصانعي القرار على مختلف المستويات. على الصعيد الوطني، يقدم التقرير قراءة للواقع السكاني الراهن، مع تركيز خاص على المناطق الأكثر تأثراً بظواهر الهجرة والنزوح. ولا يقتصر دوره على تشخيص التحديات، بل يتناول الأسباب البنيوية الكامنة المؤدية إليها، مما يوفر قاعدة متينة لتطوير حلول وسياسات مستدامة. ويسهم التقرير في سد الفجوة المعرفية بشأن ديناميات السكان في العراق، ومدعماً إياها بتحليلات علمية دقيقة. أما على الصعيد التنموي، فيبرز التقرير ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في التوزيع السكاني، مسلطاً الضوء على أهمية تعزيز الاستثمارات التنموية في المناطق الريفية والمناطق الأقل نمواً، مع الاستفادة من نماذج وتجارب دولية قابلة للتطبيق في السياق العراقي. كما يعرض التقرير رؤية متوازنة تجمع بين معالجة المظاهر المباشرة للمشكلة، مثل الاكتظاظ السكاني في المدن، ومعالجة مسبباتها، كالتراجع في القطاع الزراعي بالمناطق الريفية. وتتوزع الأهداف الإستراتيجية للتقرير على عدة مستويات. فعلى المستوى التحليلي، يهدف إلى تقديم فهم دقيق لواقع التوزيع السكاني في العراق من خلال دراسة أنماط الكثافة السكانية في المحافظات، ورصد اتجاهات الهجرة الداخلية والخارجية وتأثيراتها المختلفة. وعلى المستوى التشخيصي، يركز على تحليل العوامل الهيكلية الكامنة وراء حركات السكان، سواء الاقتصادية (مثل محدودية فرص العمل وانخفاض مستويات الدخل في المناطق الريفية)، أو الاجتماعية (مثل التفاوت في جودة الخدمات التعليمية والصحية)، أو البيئية (مثل التصحر وشح المياه وتدهور الأراضي الزراعية). ولتحقيق هذه الأهداف بصورة علمية ومؤسسية، اعتمد التقرير على منهجية شاملة متعددة الأبعاد، سيتم استعراضها في القسم التالي.

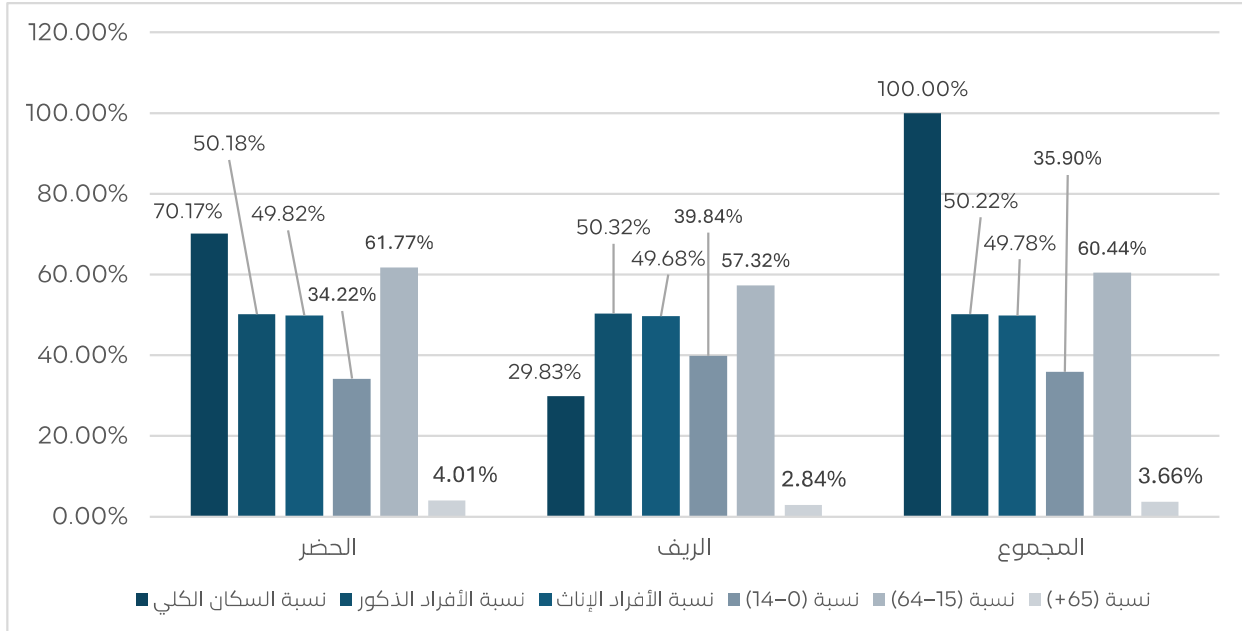
## ثالثاً: منهجية إعداد التقرير

تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى منهجية تحليلية شاملة تراعي تعقيدات الواقع السكاني والتنموي في جمهورية العراق، متجاوزة العرض الإحصائي المجرد نحو تفسير العوامل الجوهرية الكامنة وراء التباينات المكانية والاجتماعية، مع التركيز على صياغة حلول عملية قابلة للتنفيذ. وقد بدأت المنهجية بجمع البيانات من مصادر رسمية موثوقة، شملت الوزارات العراقية ذات الصلة، ولا سيما وزارة التخطيط من خلال دائرة التنمية البشرية ودائرة التنمية الإقليمية والمحلية وهيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية خاصة نتائج المسوحات والتعداد العام للسكان 2024، بالإضافة إلى وزارة الصحة، ووزارة التربية وغيرها، بالإضافة إلى الاستفادة من تقارير وتحليلات صادرة عن منظمات دولية معتمدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي. وأسهم ذلك في توسيع نطاق التحليل ليشمل مقارنات معيارية مع دول عربية ذات سياقات سكانية وتنموية مشابهة، مما أتاح وضع تجربة العراق في إطارها الإقليمي وتحديد الفجوات والفرص بدقة أعلى. على مستوى التحليل الكمي، استخدم التقرير مجموعة من الأدوات الإحصائية المتقدمة، من أبرزها معامل هوفر لقياس التفاوت في توزيع السكان والخدمات، ومؤشر التباين المكاني لرصد الفروقات بين المحافظات في توفر الخدمات الأساسية، ومؤشر الفجوة التنموية لقياس الفرق بين الواقع الحالي والمستهدف. كما تم تحليل الاتجاهات السكانية عبر فترات زمنية مختلفة لرصد التحولات الديموغرافية، بما يشمل النمو الحضري، وانتقال السكان من الريف إلى الحضر، والتغيرات في التركيب العمري والنوعي، وذلك بهدف ربط ديناميات النمو السكاني بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي شهدتها البلاد. أما في مجال التحليل النوعي، فقد اعتمد التقرير منهج دراسة الحالة لتحليل أوضاع عدد من المحافظات التي تمثل حالات نموذجية لتحديات سكانية وتنموية مركبة، سواء نتيجة تأثيرات الهجرة، أو تباين البنية التحتية، أو التفاوت في التوزيع الجغرافي للخدمات. وساعد هذا المنهج في إبراز العوامل غير الكمية التي قد لا تنعكس في المؤشرات الرقمية، مثل محدودية الحوكمة المحلية، والتخطيط العمراني غير المتوازن، والقيود الهيكلية على الاستثمار في المناطق الطرفية. واعتمد التقرير نهجاً تفسيرياً للبيانات،

بهدف الانتقال من الوصف إلى تحليل الأسباب والتفاعل معها. فالتركيز لم يكن على الأرقام بحد ذاتها، بل على ما تعكسه من مؤشرات مرتبطة بالسياسات والتوزيع، وما تحمله من أبعاد اجتماعية واقتصادية. ومن خلال هذا الإطار، طورت توصيات عملية تستجيب للتحديات الفعلية، مستندة إلى تجارب إقليمية ناجحة تم تكييفها بما يلائم السياق العراقي. وضمناً لشمولية المنهجية وارتباطها بالواقع، حرص فريق العمل على إشراك مختلف الجهات المعنية في جميع مراحل الإعداد، من خلال عقد اجتماعات تشاورية مع ممثلين عن الوزارات المختصة، وفي مقدمتها وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين، إلى جانب منظمات دولية ذات صلة مباشرة بقضايا الهجرة والتنمية، وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة. وأسهم هذا التفاعل المستمر في تعزيز مصداقية النتائج وضمان أن تكون التوصيات قابلة للتنفيذ من حيث السياسة العامة والتخطيط العملي. ويتميز هذا الإطار المنهجي بتكامله بين التحليل الكمي والنوعي، واعتماده على التفسير العميق للواقع، مما أتاح فهماً أشمل لجذور التفاوت التنموي في العراق. كما أن تبنيه لآلية تشاركية في إعداد التقرير من خلال إشراك أصحاب المصلحة والجهات التنفيذية والخبراء، أضفى عليه بعداً عملياً يرفع من فرص ترجمة توصياته إلى سياسات واقعية قابلة للتنفيذ. إن الجمع بين التحليل المبني على الأدلة، والرؤية السياقية المتكاملة، والتوصيات القابلة للتطبيق، يجعل من هذه المنهجية أداة فعالة لدعم صنع القرار وتحقيق تدخلات أكثر استجابة لواقع العراق السكاني والتنموي. وانطلاقاً من هذا الأساس المنهجي، ينتقل التقرير في قسمه التالي إلى عرض خلفية تحليلية موسعة حول التوزيع السكاني الراهن في العراق، بالاستناد إلى البيانات المستخلصة من التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024.

#### رابعاً: خلفية عامة حول التوزيع السكاني

بلغ عدد سكان العراق (46,118,793) نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، ويبين الشكل الآتي نسب السكان حسب البيئة والجنس والفئات العمرية:



شكل رقم (1-1) المؤشرات السكانية حسب البيئة والجنس والفئات العمرية<sup>8</sup>

<sup>8</sup> وزارة التخطيط العراقية - هيئة الإحصاء و نظم المعلومات الجغرافية - مشروع التعداد العام للسكان و المساكن (2024) النتائج النهائية - المؤشرات الأساسية وجداول البيانات الإحصائية - النتائج التجميعية للعراق - شباط 2025.

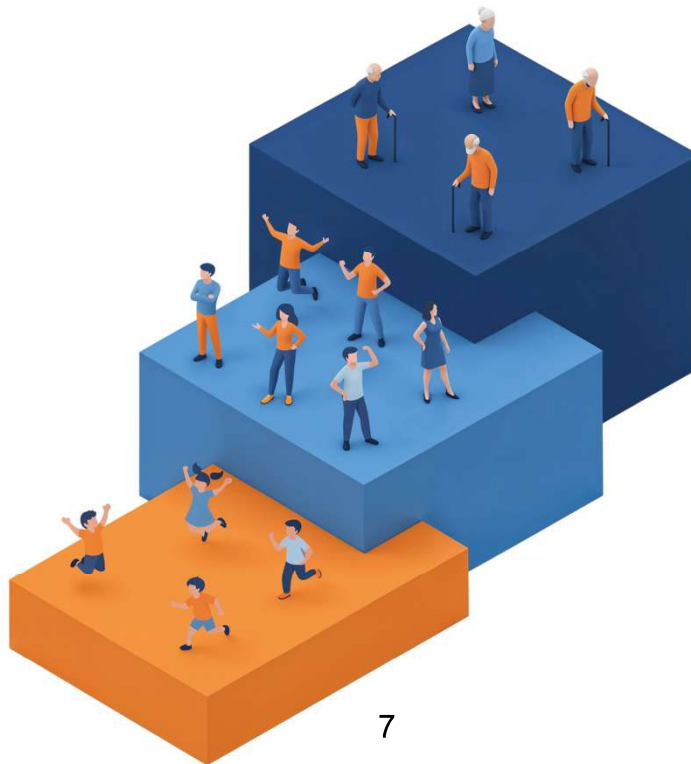


ويتبين من خلال الشكل أعلاه الآتي:

- الحضر: الذكور 50.18%، الإناث 49.82%، الأطفال (0-14) = 34.22%، كبار السن (65+) = 4.01%.
- الريف: الذكور 50.32%، الإناث 49.68%، الأطفال (0-14) = 39.84%، كبار السن (65+) = 2.84%.
- تبين من الشكل ارتفاع نسبة صغار السن (0-14 سنة) في الريف مقارنةً بالحضر، على عكس الفئات الأخرى من السكان. ويعكس ذلك ارتفاع الخصوبة في الريف، الأمر الذي يرفع الطلب المستقبلي على المدارس وخدمات الرعاية الصحية الأولية، وسيكون سبباً في تفاقم الهجرة من الريف إلى المدينة للبحث عن الفرص، ويُفسّر ارتفاع معدل الإعالة الريفية.
- وفي المقابل، تشكل الفئة العمرية (15-64 سنة) نحو 60.44% من مجموع السكان، وهو ما يُعرف بـ النافذة الديموغرافية. هذه المرحلة تمثل فرصة للنمو الاقتصادي إذا ما جرى استيعاب طاقات الشباب في سوق العمل.
- بينما بلغت نسبة كبار السن (65 فأكثر) (3.66%) وكانت في الحضر (4.01%) بينما بلغت في الريف (2.84%) أي يعيش كبار السن في الريف ظروفًا أكثر هشاشة بسبب محدودية الخدمات الصحية والاجتماعية.
- وتوزيع السكان حسب البيئة ثابت نسبياً على مدار السنوات إذ بلغ 70.17% في الحضر و29.83% في الريف.

وفي ضوء هذه الخلفية الديموغرافية، يتضح أن العراق يواجه تحديات مركبة تشمل التوزيع السكاني غير المتوازن، والتركيبة العمري الفتى، وضغوط التحضر المتسارع نسبياً، وهي جميعها عوامل تستلزم مقاربات مقارنة لفهم موقع العراق ضمن الإطار الإقليمي الأوسع. كما أن تفسير هذه المؤشرات يكتسب قيمة أكبر عند وضعها في سياقها العربي، لفهم أوجه التشابه والاختلاف بين التجربة العراقية وتجارب الدول التي تشترك معها في الخصائص الديموغرافية أو التحديات التنموية.

وانطلاقاً من ذلك، ينتقل التقرير في فصله الثاني إلى تحليل الواقع السكاني للعراق في السياق العربي، من خلال إجراء مقارنات معيارية مع عدد من الدول العربية ذات الأوضاع المشابهة، بهدف استكشاف فرص التعلم من التجارب الناجحة، وتحديد مكامن القوة ومجالات التطوير، ودعم صياغة السياسات الوطنية استناداً إلى موقع العراق في خارطة الأداء الإقليمي.





## الفصل الثاني: الواقع السكاني للعراق في السياق العربي

يوسع هذا الفصل ليعين موقع العراق ديموغرافياً مقارنة بعدد من الدول العربية، وذلك من حيث معدلات النمو، والكثافة السكانية، والتحضر، ومستويات الخصوبة. ويهدف هذا النهج إلى تقييم ما إذا كانت الخصائص السكانية للعراق تمثل رصيماً تنموياً يمكن تعظيم الاستفادة منه، أو تتطلب معالجات خاصة لتحقيق الاستفادة المثلى. ومن خلال هذا الإطار المقارن، يوفر الفصل الثاني أداة تحليلية تساعد في تحديد موقع العراق على مسار التحول الديموغرافي العربي، وإبراز الفرص المتاحة للاستفادة من "الهبة الديموغرافية" عبر الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير البنى التحتية والخدمات، أسوةً بأفضل الممارسات التي تبنتها دول عربية أخرى. ويسهم هذا التحليل في تعزيز الخيط الناظم للتقرير، مؤكداً أن التحول الديموغرافي في العراق يشكل فرصة وطنية واعدة، ترتبط جدواها بمدى نجاح السياسات الوطنية في سد الفجوات التنموية وتوظيف الطاقات البشرية لصالح التنمية المستدامة.

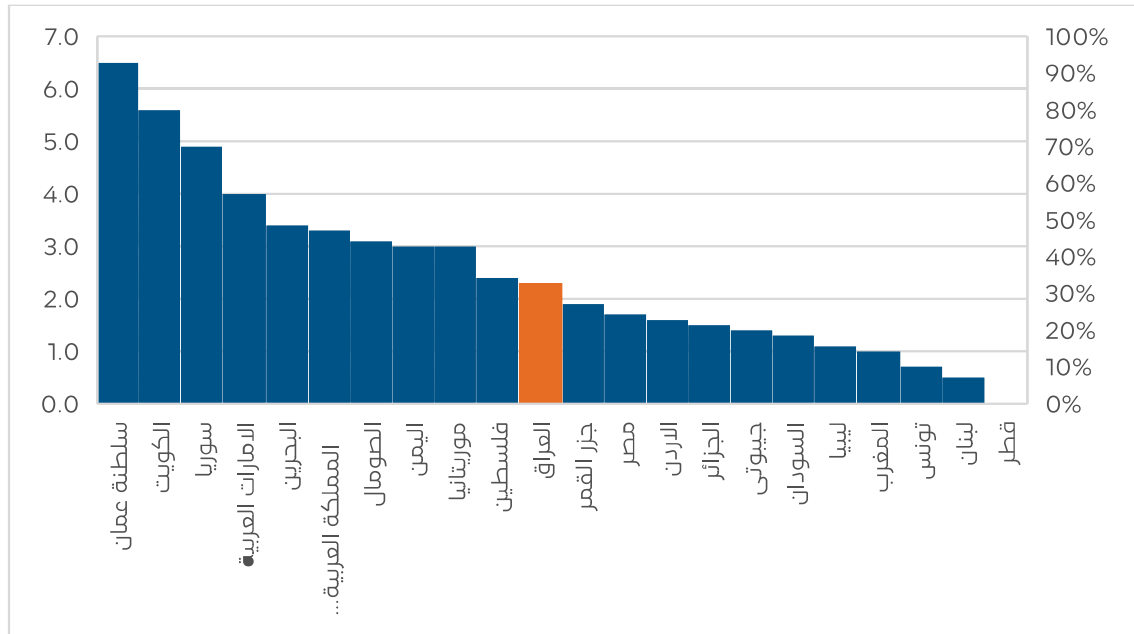
### أولاً: المؤشرات السكانية في العراق والدول العربية

في إطار هذا الفصل، تشكل المؤشرات السكانية أداة أساسية لتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية التي تمثل الركيزة الأولى للتخطيط التنموي وتوجيه التدخلات القطاعية. وتزداد أهمية هذه المؤشرات عند مقارنتها على المستوي العربي، لما تكشفه من فروقات تعكس التنوع في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسات السكانية المتبعة في كل دولة. ويحتل العراق في هذا السياق موقعاً ديموغرافياً مميزاً، يتسم بارتفاع معدلات الخصوبة، واستمرار النمو السكاني بوتيرة متسارعة نسبياً، إلى جانب عملية انتقال حضري لم تكتمل بعد، مما يضعه في موقع متوسط بين دول عربية أحرزت تحولات سكانية جوهرية وأخرى ما تزال في المراحل الأولى من التحول. ويهدف هذا القسم إلى تحليل أبرز المؤشرات السكانية، مثل معدلات النمو، والكثافة السكانية، ومستويات التحضر، واستعراض موقع العراق ضمن الخارطة الإقليمية، بما يتيح استخلاص دلالات هذه المؤشرات على فرص التنمية والتحديات المرتبطة بها. كما يسهم هذا التحليل في استكمال النهج الذي انطلق في الفصل الأول حول الفجوة التنموية والتفاوتات المكانية، عبر مقارنة مقارنة تسهم في تحديد مجالات القوة وتعزيزها، ورصد مواطن القصور لمعالجتها في إطار رؤية تنموية شاملة.

### 1. النمو السكاني، العراق في قلب الدينامية السكانية

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، الصادرة عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في وزارة التخطيط، إلى أن نسبة النمو السكاني في العراق بلغت 2.5%، وهي نسبة تعكس حيوية سكانية متنامية وتضع العراق ضمن الدول العربية ذات النمو السكاني المتزايد تدريجياً. وتفوق هذه النسبة المتوسط الإقليمية، مع بقائها أدنى من المستويات المرتفعة المسجلة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يسهم الوافدون بشكل كبير في زيادة أعداد السكان، مثل سلطنة عمان (6.5%) والكويت (5.6%). وفي المقابل، تُظهر دول عربية أخرى تباطؤاً واضحاً في النمو السكاني، بل وتسجيل نسب قلبية من الصفر كما في لبنان (0.5%)، وذلك نتيجة عوامل تشمل انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الهجرة الخارجية وكما يظهره الشكل (2-1). أما في العراق، فيُعزى هذا النمو في معظمه إلى عوامل داخلية، في مقدمتها ارتفاع معدل الخصوبة واستمرار أنماط الأسرة الممتدة، الأمر الذي يفرض متطلبات متزايدة على قطاعات رئيسية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، وسوق العمل، ويستدعي صياغة وتنفيذ سياسات سكانية وتنموية متكاملة تستجيب لمتطلبات هذا النمو المستمر وتوظفه في دعم مسار التنمية المستدامة<sup>9</sup>.

<sup>9</sup> بيانات البنك الدولي. 2023. <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POPGROW>



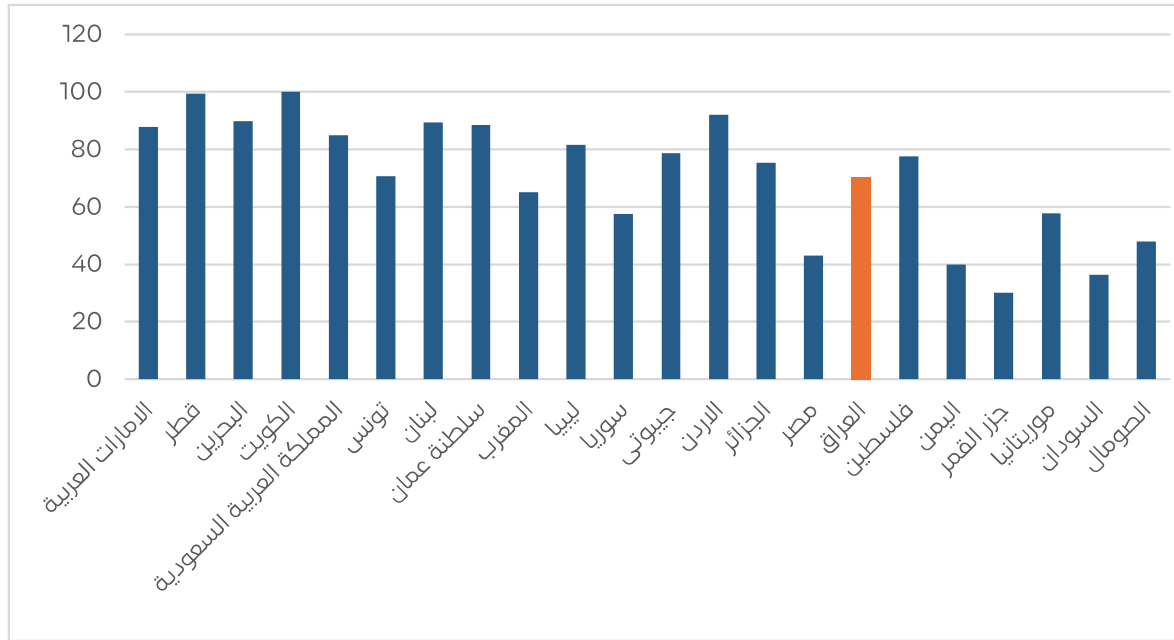
شكل (2-1): معدل نمو السكان في الدول العربية (البنك الدولي، 2023)

## 2. التحضر، العراق بين تمدن سريع وتحديات البنى التحتية

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، الصادرة عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في وزارة التخطيط، إلى أن نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية بلغت نحو 70.17%، وهو ما يعكس تقدماً ملحوظاً في مسار التحضر الذي شهده العراق خلال العقود الأخيرة. وقد أسهمت في هذا التحول عوامل متعددة، من بينها التنمية الحضرية المستمرة، والتحول الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب حركة السكان الداخلية. كما هو مبين في الشكل (2-2)، يضع هذا المعدل العراق ضمن فئة الدول "شبه الحضرية"، متقدماً على عدد من الدول العربية ذات الطابع الريفي الغالب، مثل مصر (43.1%)، اليمن (39.8%)، وجزر القمر (30.1%)، فيما لا يزال أمامه مجال للوصول إلى مستويات التحضر الشاملة المسجلة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت (100%) وقطر (99.3%) والبحرين (89.8%). ويعكس هذا التموضع الديموغرافي قاعدة حضرية واسعة تمثل فرصة استراتيجية لدعم خطط التنمية الوطنية إذا ما تم استثمارها بالشكل الأمثل<sup>10</sup>. وفي ضوء وتيرة التحضر المتزايدة تدريجياً، تواصل الجهات المعنية العمل على تطوير التخطيط العمراني وتوسيع البنى التحتية والخدمات بما يتناسب مع الاحتياجات المتنامية، بما يساهم في تعزيز العدالة المكانية وتكافؤ الفرص في تقديم الخدمات العامة، ويضمن استدامة النمو الحضري بما يخدم جميع مناطق البلاد<sup>11</sup>.

<sup>10</sup> في هذا السياق الحديث عن التحضر لا يتعلق بالأنماط الثقافية بقدر ما يرتبط بالبعد البيئي. وتشير البيانات الدولية، المدعومة بالإحصاءات الحكومية، إلى أن العراق ما زال يتسم بوجود مساحات واسعة ذات طابع ريفي. ووفقاً للتصنيفات المعتمدة من مجموعة البنك الدولي، يُصنف العراق ضمن الدول شبه الحضرية.

<sup>11</sup> مجموعة البنك الدولي. (2025). البيانات: سكان المناطق الحضرية (نسبة مئوية من إجمالي السكان). تم الاسترجاع من <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS>

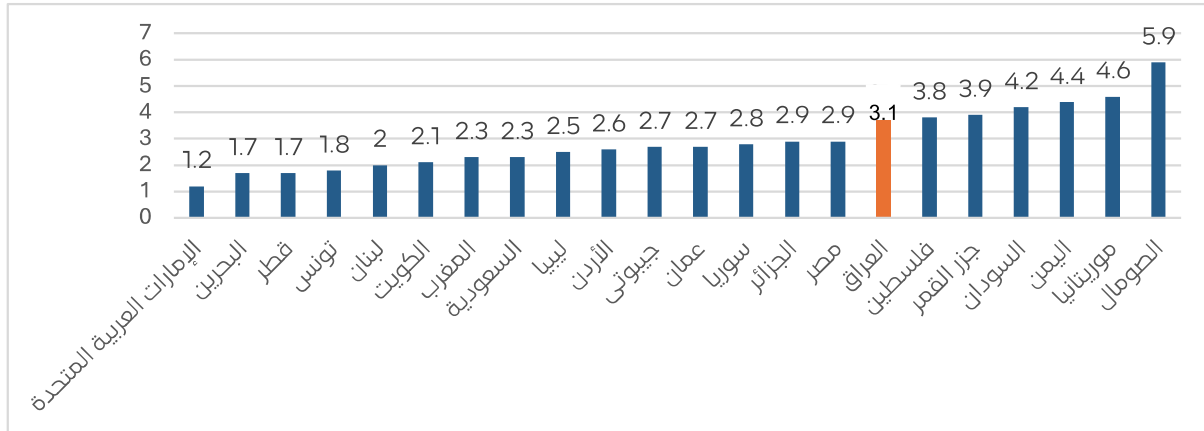


شكل (2-2): نسبة الحضر في العالم العربي (البنك الدولي، 2025)

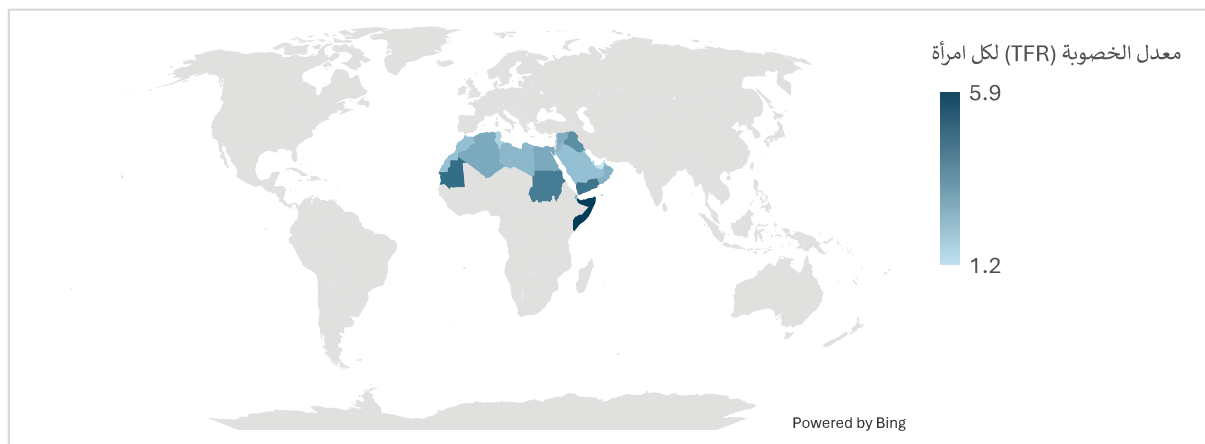
### 3. الخصوبة، العراق ضمن المجتمعات الأكثر إنجاباً

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، الصادرة عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في وزارة التخطيط، إلى أن معدل الخصوبة الكلية في العراق يبلغ 3.1 مولود لكل امرأة، وهو من المعدلات المرتفعة على مستوى المنطقة العربية (انظر الى الشكلين 2-3 أو ب ادناه). ويعكس هذا المؤشر الطبيعة الفتية للمجتمع العراقي، واستمرار حضور نمط الأسرة الممتدة التي تُعد من ركائز البنية الاجتماعية الوطنية. وبالمقارنة الإقليمية، لا تتجاوز معدلات الخصوبة في عدد من الدول العربية هذا المستوى سوى في دول محدودة، منها الصومال (5.9)، السودان (4.2)، موريتانيا (4.6)، جزر القمر (3.8) واليمن (4.4)، وهي جميعها ذات أنماط اجتماعية محافظة. وفي المقابل، تسجل بعض دول الخليج والمغرب العربي معدلات أقل تميل إلى النموذج الأوروبي، مثل الإمارات (1.2)، قطر (1.7)، وتونس (1.8)، نتيجة لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية. ويمثل هذا الواقع الديموغرافي في العراق فرصة استراتيجية للاستثمار في طاقات الأجيال الشابة، إذا ما تم توجيهها من خلال سياسات فعالة في مجالات تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، والتثقيف المجتمعي، مع تعزيز خطط التنمية طويلة الأجل لضمان التوازن بين النمو السكاني والموارد والخدمات المتاحة. ويسهم ذلك في تهيئة الظروف المثلى لتحقيق الاستفادة القصوى من "الهبة الديموغرافية" التي دخل العراق اعتبارها وفق نتائج التعداد العام للسكان 2024، بما يتسق مع الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة، كما نوقش في الفصل الأول<sup>12</sup>.

<sup>12</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2025). تقرير حالة سكان العالم



شكل (2-3): معدل الخصوبة في الدول العربية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2025)



شكل (2-3ب): معدل الخصوبة في الدول العربية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2025)

#### 4. الحجم السكاني، العراق ثالث أكبر دولة عربية سكانياً

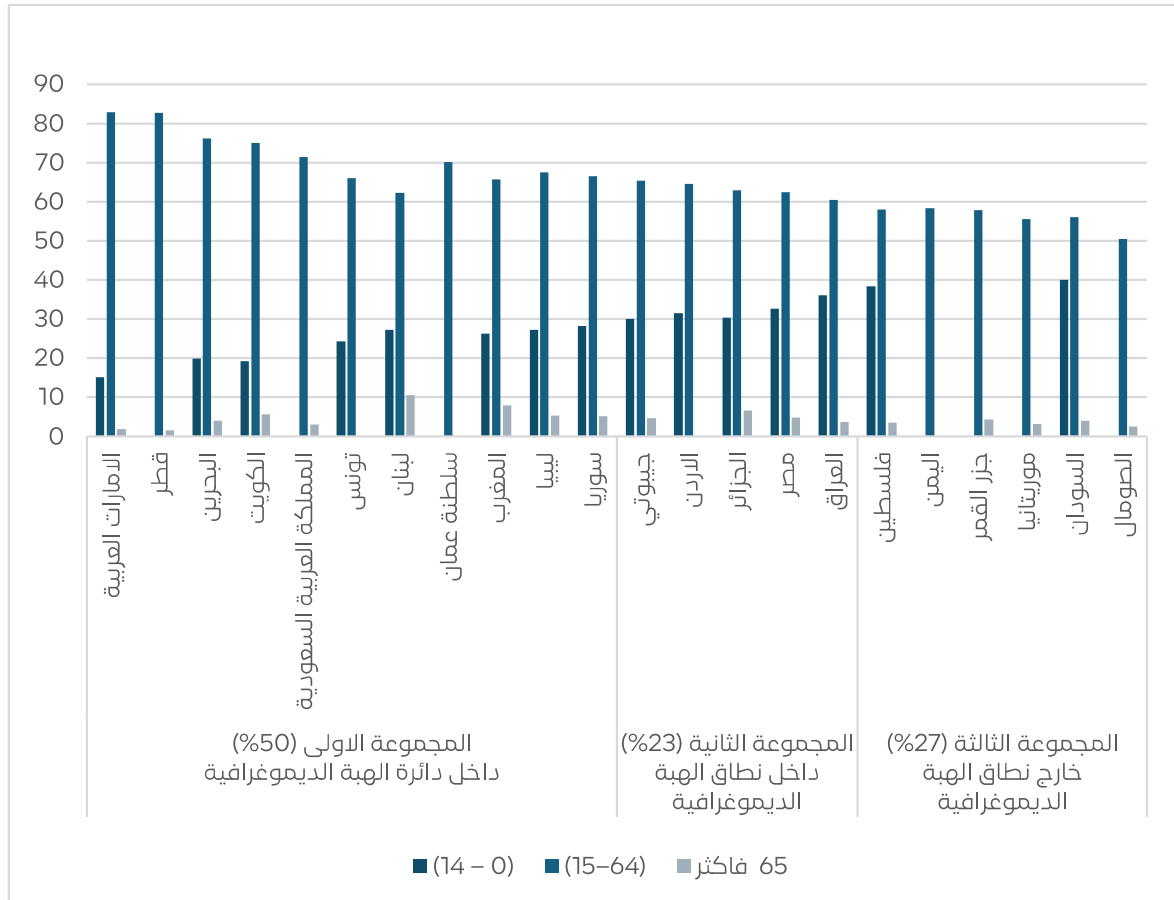
تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024 إلى أن عدد سكان العراق بلغ 46,118,793 نسمة، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة عربياً من حيث الحجم السكاني بعد كل من مصر (107.9 مليون) والجزائر (47.4 مليون). ويمنح هذا العدد العراق ثقلًا ديموغرافياً واقتصادياً بارزاً على المستويين الإقليمي والعربي، ويفتح أمامه افقاً واسعة لتعزيز دوره في مجالات التنمية، وتوسيع سوق العمل، وزيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز قدراته التنافسية. ويستدعي هذا الثقل السكاني تطوير سياسات وخطط متقدمة تضمن الإدارة المثلى للموارد، وتحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات البشرية، مع العمل على تعزيز التوزيع المتوازن للسكان بين المحافظات، وتقليص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية. وفي هذا الإطار، تواصل الدولة جهودها الرامية إلى ضمان العدالة المكانية وتكافؤ الفرص التنموية، بما يتسق مع التوجهات الوطنية. وسبق وأن أعدت وزارة التخطيط دراسة متخصصة بعنوان دراسة النمو السكاني وتداعياته على التخطيط التنموي، خلصت إلى أن التزايد السكاني يمثل تحدياً رئيسياً أمام قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات المتنامية في مجالات التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية، خاصة في ظل ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان الذي بلغ 2.48% خلال المدة (2010-2023)، وهو ما قد يرفع عدد السكان إلى أكثر من 62.8 مليون نسمة بحلول عام 2040. كما أبرزت الدراسة أن الضغط الديموغرافي ينعكس مباشرة على حجم الإنفاق الحكومي والتخصيصات المالية للقطاعات الأساسية، ويستدعي موازنة السياسات التنموية مع التحديات السكانية. هذا ما يؤكد اهتمام الحكومة بقضايا السكان وتحديات النمو السكاني، وبخاصة ما يرتبط بالضغط على الإنفاق العام

والخدمات، والتوجهات الحكومية نحو إيلاء البعد السكاني أهمية في التخطيط التنموي وإعداد الموازنات وتحديد حجم الإنفاق على القطاعات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة.

### 5. التوزيع الديموغرافي، العراق على اعتبار الهبة الديموغرافية

تشير البيانات السكانية لعام 2024 إلى أن العراق يمر بمرحلة مهمة من التحول الديموغرافي، حيث بلغت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) نحو 60.44%، مقابل 35.90% للفئة دون سن الخامسة عشرة، و3.66% فقط لكبار السن (65 سنة فأكثر). وتُعرف هذه المرحلة بـ "الهبة الديموغرافية"، وهي فرصة زمنية ثمينة تتيح للدول التي تبذلها تحقيق قفزات نوعية في التنمية، شريطة أن تُقترن بسياسات اقتصادية واجتماعية تستثمر في تنمية رأس المال البشري وتعزيز الإنتاجية. وعند المقارنة مع بقية الدول العربية، يُصنف العراق ضمن مجموعة الدول التي دخلت نطاق الهبة الديموغرافية إلى جانب دول مثل مصر والجزائر والأردن، وهي دول تمتلك إمكانات بشرية كبيرة وتواجه في الوقت ذاته متطلبات هيكلية لتعظيم الاستفادة من هذه المرحلة. وتُظهر تجارب دول أخرى مثل الإمارات وقطر وتونس نجاحات واضحة في استثمار هذه المرحلة من خلال خفض معدلات الخصوبة، ورفع مستوى التعليم، وتمكين النساء، وتطوير سوق العمل لاستيعاب الطاقات الشابة (انظر إلى الشكل 2-4 أدناه). ويؤكد هذا الواقع أن دخول العراق في هذه المرحلة يشكل فرصة وطنية مشروطة بتسريع الإصلاحات الهيكلية، وتبني سياسات تنموية متكاملة تربط التحول الديموغرافي بمسارات التنمية المستدامة، بما ينسجم مع ما تم التأكيد عليه في التحليل المكاني-السكاني الوارد في الفصل الأول من هذا التقرير<sup>13</sup>. من المنظور الاقتصادي، يتمتع العراق بمزيج فريد من الإمكانيات والفرص التطويرية. فبفضل موارده الطبيعية الكبيرة، وفي مقدمتها النفط، يمتلك البلد قاعدة تمويلية قادرة على دعم برامج التنمية الشاملة. ومع ذلك، فإن تعزيز مردودية هذه القاعدة يتطلب تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بما يرفع من قدرة السوق الوطنية على استيعاب الطاقات الشابة ويعزز التشغيل المنتج. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل البطالة في عام 2024 بلغ 13.5%، وهو ما يدعو إلى تسريع وتيرة برامج التشغيل وتمكين الشباب، خصوصاً في ظل الحاجة إلى رفع نسب مشاركة النساء في سوق العمل. كما يُعد تطوير منظومات التعليم والتدريب المهني أحد المحاور الأساسية لزيادة مواءمة مخرجات القوى العاملة مع متطلبات الاقتصاد الوطني الحديث، بما يضمن استثماراً أمثل للموارد البشرية وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام. رغم التحديات القائمة، يمتلك العراق فرصة حقيقية لتعظيم الاستفادة من طاقته السكانية، من خلال اعتماد مسارات تنموية استراتيجية تركز على تأهيل الفئات الفتية عبر سياسات سوق عمل مرنة، وبرامج تدريب مهني متخصصة، ونظام تعليمي محدث يتواءم مع متطلبات السوق ويواكب التطورات الحديثة. ويُعد تمكين النساء اقتصادياً محوراً أساسياً في هذا المسار، لما له من أثر مباشر في رفع معدلات المشاركة الاقتصادية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، لاسيما أنهن يشكلن نصف الكتلة الشابة في البلاد. وترتكز هذه الرؤية على تبني إطار وطني متكامل للهبة الديموغرافية، ادمجت ضمن خطة التنمية الوطنية 2024-2028، والوثيقة الوطنية للسياسة السكانية 2023، ويرتكز على محاور رئيسية تشمل خفض التدرجي لمعدل الخصوبة، وتعزيز الصحة الإنجابية، وتطوير منظومة التعليم، وتنويع القاعدة الاقتصادية بما يحقق مبادئ الاستدامة والعدالة المكانية. ويمتلك العراق، مقارنة ببعض الدول ذات التحديات التنموية المشابهة، موارد بشرية وطبيعية وبنية سكانية تؤهله للانتقال إلى مستويات أعلى من الأداء التنموي، شريطة اتخاذ قرارات استراتيجية واعية تُحسن استثمار هذه المرحلة السكانية. وإذا ما تم استثمار هذه النافذة الديموغرافية بشكل فعال، يمكن للعراق أن يتنقل من مواجهة الضغوط السكانية والاقتصادية إلى موقع متقدم كبلد شاب يتمتع بقدرات تنافسية تعزز مسار التنمية المستدامة، وهو ما يشكل امتداداً عملياً للتحليل البنيوي الوارد في الفصل الأول من التقرير.

<sup>13</sup> وزارة التخطيط - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2024). نتائج التعداد العام للسكان والمساكن. العراق - بغداد.



شكل (2-4): مجموعات الدول العربية الثلاثة من حيث دخولها مرحلة الهبة الديموغرافية في عام 2024.

## 6. السمات الديموغرافية، العراق يستثمر في رأس المال البشري.

استناداً إلى بيانات تقرير الفقر متعدد الأبعاد 2024 وتحليلات وزارة التخطيط - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تعمل الحكومة العراقية عبر وزارة التخطيط على متابعة وتحليل التركيبة السكانية بصورة دقيقة لدعم صياغة سياسات التنمية. ويظهر التحليل أن العراق يمتاز بـ سكان شباب وحيويين، حيث تمت الإشارة إليه في الفقرات السابقة من هذا الفصل، يشكل الأطفال والشباب دون الخامسة عشرة نحو 40% من السكان، وهو ما تركز الوزارة على تحويله إلى رافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي عبر برامج تنمية رأس المال البشري والاستثمار في التعليم والصحة. وتسعى الوزارة إلى تعزيز مساهمة الفئة النشطة اقتصادياً (15-64 سنة) التي تمثل نحو 56-58% من السكان، من خلال خطط توسيع فرص العمل وتنمية المهارات، مع مراعاة احتياجات كبار السن (5% من السكان) في برامج الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. كما تشير البيانات إلى توازن نوعي مستقر بين الجنسين (50.7% ذكور و49.3% إناث)، وهو مؤشر تدعمه الوزارة في سياسات تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة بين الجنسين. في مجال التعليم، تعمل وزارة التخطيط على معالجة الفجوات التعليمية، حيث لم يكمل 31.4% من السكان تسع سنوات دراسية. وقد أطلقت الوزارة مبادرات متكاملة للحد من الأمية وتحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي، مع برامج موجهة لدعم مشاركة النساء والشباب في العملية التعليمية والمهنية، بما ينسجم مع خطة التنمية الوطنية 2024-2028 والوثيقة الوطنية للسياسات السكانية 2023، ويعزز التوزيع العادل للفرص. وعلى صعيد الاقتصاد ومستوى المعيشة، تتبنى الوزارة برامج لمعالجة البطالة التي تتراوح بين 13-15%، مع تركيز خاص على تعزيز مشاركة النساء والشباب في سوق العمل. كما تعمل على تحسين بيئة السكن وتخفيف الاكتظاظ الذي يعيشه

32.1% من السكان، من خلال سياسات سكنية مستدامة ومبادرات رفاهية اجتماعية. وفي المجال الصحي، تسجل وزارة التخطيط، بالتنسيق مع وزارة الصحة، تقدماً ملحوظاً في خفض وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، نتيجة تحسين جودة التغطية الصحية الأولية وتوسيعها، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة نحو 70-72 سنة، وهو مؤشر على التقدم الصحي المستمر الذي يحقق رفاهية السكان. تؤكد وزارة التخطيط أن متابعة هذه المؤشرات وتحليلها واستخدامها في تطوير السياسات يمثل دليلاً على عمل الحكومة المستمر والممنهج لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والصحية. وتسعى الوزارة عبر هذه الجهود إلى ضمان استفادة البلاد الكاملة من الفرص الشبابية الاقتصادية، وتعزيز مشاركة النساء والشباب، مما يساهم في دفع عجلة تنفيذ خطة التنمية الوطنية 2024-2028 وأجندة التنمية المستدامة 2030 ورؤية العراق 2030.

## ثانياً: موقع العراق على مؤشري التنمية البشرية (HDI) ورأس المال البشري (HCI)

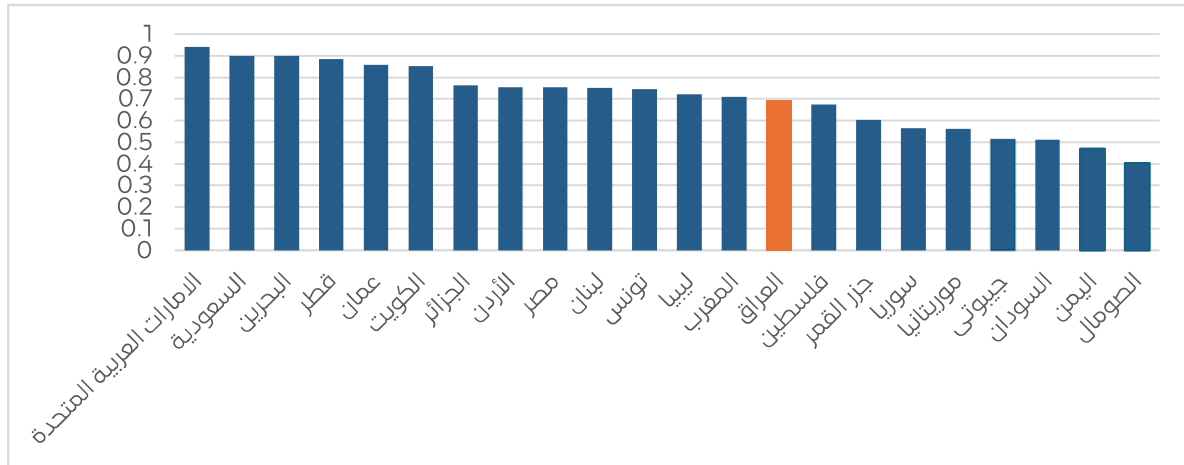
### 1. موقع العراق على مؤشر التنمية البشرية (HDI)

يُعد مؤشر التنمية البشرية أحد أبرز الأدوات المعتمدة دولياً، التي طورتها الأمم المتحدة لقياس مستوى رفاه الإنسان بصورة شاملة، تتجاوز الاقتصاد على مؤشرات النمو الاقتصادي وحدها. فهو يقيس قدرة الإنسان على أن يعيش حياة طويلة وصحية، وأن يحصل على المعرفة، وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق، مما يوفر أداة دقيقة لتقييم جودة الحياة في الدول. يتكون المؤشر من ثلاثة أبعاد رئيسية:

- الصحة، ويُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- التعليم، ويُقاس من خلال متوسط سنوات الدراسة المكتسبة وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال.
- الدخل، ويُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل وفقاً لتعادل القوة الشرائية.

وتُصنف الدول ضمن هذا المؤشر إلى أربع فئات: تنمية بشرية منخفضة، متوسطة، مرتفعة، ومرتفعة جداً، الأمر الذي يتيح قياس الأداء التنموي بشكل مقارن، ويعزز من قدرة صانعي السياسات على تحديد أولويات التدخل وتحقيق التنمية الشاملة<sup>14</sup>. وفقاً لنتائج مؤشر التنمية البشرية لعام 2023، سجل العراق قيمة 0.695، ما يضعه ضمن فئة "التنمية البشرية المتوسطة" وفي المرتبة 126 عالمياً و14 عربياً. ويعكس هذا المؤشر واقعاً تنموياً قابلاً للتحسن من خلال البناء على المكتسبات القائمة وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري. وعلى الصعيد العربي، تظهر النتائج أن عدداً من الدول حقق مراتب متقدمة في فئة "التنمية البشرية المرتفعة جداً"، مثل الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 15 عالمياً بقيمة 0.940، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 37 بقيمة 0.900، تليها قطر والبحرين والكويت بقيم تجاوزت 0.85. كما تموضعت بعض دول المغرب العربي، مثل تونس والمغرب، إلى جانب الأردن ولبنان، ضمن فئة "التنمية البشرية المرتفعة" بقيم تفوق 0.7. أما العراق، فيتشابه في تصنيفه مع دول مثل فلسطين وموريتانيا في فئة "التنمية البشرية المتوسطة"، فيما تأتي السودان واليمن في فئة "التنمية البشرية المنخفضة" (انظر الى الشكل 2-5). ويبرز هذا التوزيع أهمية مواصلة الجهود الوطنية للارتقاء بترتيب العراق من خلال سياسات متكاملة تعزز التعليم والصحة والدخل وتدعم مسار التنمية المستدامة.

<sup>14</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). تقرير التنمية البشرية 2024/2023: صورة التعاون في عالم الاستقطاب - لمحة عامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الاسترجاع من: [https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar\\_0.pdf](https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar_0.pdf)



شكل (2-5): قيمة دليل التنمية البشرية للدول العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024)

رغم أهمية دليل التنمية البشرية في قياس مستوى الرفاه، فإنه لا يعكس بشكل كامل أبعاد التوزيع العادل للموارد والمكاسب، الأمر الذي استدعى تطوير مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، ليوفر قراءة أكثر دقة وشمولية. ويأخذ هذا المؤشر في الحسبان مدى توازن فرص التعليم والصحة والدخل بين مختلف الفئات السكانية. وبحسب تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023-2025)، بلغت قيمة العراق المعدلة 0.534، أي بانخفاض نسبي قدره 23.2% عن القيمة الأصلية للمؤشر. ويعكس هذا التراجع الحاجة إلى تعزيز العدالة في توزيع المكاسب التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الجنسين، بما يضمن استفادة جميع فئات المجتمع من ثمار التنمية. وتشير المقارنات الإقليمية إلى أن بعض الدول العربية تسجل نسب فقد أقل بكثير، إذ لا تتجاوز 7.9% في الإمارات العربية المتحدة و8.5% في المملكة العربية السعودية، وهو ما يبرز الفرص المتاحة أمام العراق للاستفادة من أفضل الممارسات في تضيق الفجوة التنموية وتحقيق توزيع أكثر توازناً للموارد والخدمات<sup>15</sup>.

تُظهر بيانات دليل الفوارق بين الجنسين (GII) لعام 2023 أن قيمة العراق بلغت 0.558، ما وضعه في المرتبة 148 عالمياً. ويُعد هذا المؤشر حافزاً إضافياً لتعزيز الجهود الحكومية الهادفة إلى التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، ورفع مستويات مشاركتها في التعليم وسوق العمل. وبالمقارنة مع قيمة دليل التنمية البشرية (HDI) لعام 2011 التي بلغت 0.579، يتضح أن العراق حافظ على استقرار نسبي في المؤشرات الكمية، فيما يعكس التراجع في الترتيب العالمي تسارع وتيرة التقدم في بعض الدول الأخرى. كما يبين تقرير التنمية البشرية العالمي 2025 أن العراق واصل المحافظة على تصنيفه ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة بقيمة 0.695 لعام 2023، الأمر الذي يعكس توجهات الدولة نحو تعزيز رأس المال البشري والعدالة الاجتماعية. وتؤكد هذه النتائج أن الحكومة ماضية في تبني سياسات وبرامج وطنية شاملة تعزز حضور المرأة في مواقع صنع القرار، وتكفل مشاركتها الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يُعد الفقر متعدد الأبعاد أحد المحاور التنموية ذات الأولوية في العراق، حيث تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2025 إلى أن قيمة المؤشر للفترة بين عامي 2012 و2023 بلغت 0.033، مع نسبة متأثرة بلغت 8.6% من السكان، وشدة حرمان وصلت إلى 37.9%. وتُظهر المقارنة مع بيانات عام 2011، التي سجلت فيها قيمة المؤشر 0.058 ونسبة السكان المتأثرين 14.2% وشدة الحرمان 41.3%، وجود تحسن ملحوظ في مختلف المؤشرات. ورغم هذا التقدم، ما تزال هناك حاجة لتعزيز فاعلية برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع شبكات الأمان الاقتصادي، مثل برنامج الإعانة النقدية المشروطة، منظومة البطاقة التموينية، خدمات الرعاية الصحية والتعليمية المجانية، ودعم الأسر الفقيرة،

<sup>15</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2025، رهن بخيار- الإنسان والمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي  
<https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2025overviewpreliminaryar.pdf>



لاسيما في المناطق الريفية والمجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر، بما يسهم في ضمان تحسين مؤشرات التعليم، الصحة، والسكن اللائق، انسجاماً مع التوجهات الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

على الصعيد الزمني، شهد العراق بين عامي 2011 و2023 تحسناً ملحوظاً في مؤشرات التنمية البشرية، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 0.573 إلى 0.695، بنسبة نمو بلغت 21.3% (انظر الى الجدول 1-2 أدناه)، وهو ما يعكس جهوداً متواصلة لتحسين مستوى التعليم والصحة وتعزيز مقومات الرفاه الاجتماعي. ومع أهمية هذا التقدم، تؤكد البيانات ضرورة مواصلة العمل على تحقيق تنمية أكثر شمولاً وتوازناً، من خلال معالجة التفاوتات المكانية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق الاستفادة من ثمار التنمية في جميع المحافظات. كما تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والارتفاع بالخدمات في مختلف المناطق، بما يحد من آثار التحديات المرتبطة بالتوزيع السكاني والحراك الديموغرافي، ويعزز استدامة المكتسبات التنموية المحققة.

جدول (1-2): مقارنة مؤشرات التنمية البشرية في العراق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2025)

| السنة | ترتيب التنمية البشرية | قيمة مؤشر التنمية البشرية | مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة | نسبة الخسارة (%) | دليل الفوارق بين الجنسين | دليل الفقر متعدد الأبعاد | نسبة السكان المحرومين (%) | شدة الحرمان (%) |
|-------|-----------------------|---------------------------|-------------------------------------------|------------------|--------------------------|--------------------------|---------------------------|-----------------|
| 2025  | 126                   | 0.695                     | 0.534                                     | 23.2             | 0.558                    | 148                      | 10.8                      | -               |
| 2024  | 126                   | 0.695                     | 0.534                                     | 23.2             | 0.558                    | 148                      | -                         | -               |
| 2023  | 126                   | 0.695                     | 0.534                                     | 23.2             | 0.558                    | 148                      | 8.6                       | 37.9            |
| 2022  | 128                   | 0.673                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2021  | 128                   | 0.667                     | 0.513                                     | 23.1             | 0.558                    | -                        | -                         | -               |
| 2020  | 127                   | 0.661                     | -                                         | -                | 0.564                    | -                        | -                         | -               |
| 2019  | 125                   | 0.678                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2018  | 124                   | 0.673                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2017  | 125                   | 0.667                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2016  | 126                   | 0.661                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2015  | 125                   | 0.656                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2014  | 125                   | 0.651                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2013  | 125                   | 0.648                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2012  | 125                   | 0.644                     | -                                         | -                | -                        | -                        | -                         | -               |
| 2011  | 128                   | 0.637                     | -                                         | -                | 0.579                    | 117                      | 14.2                      | 41.3            |

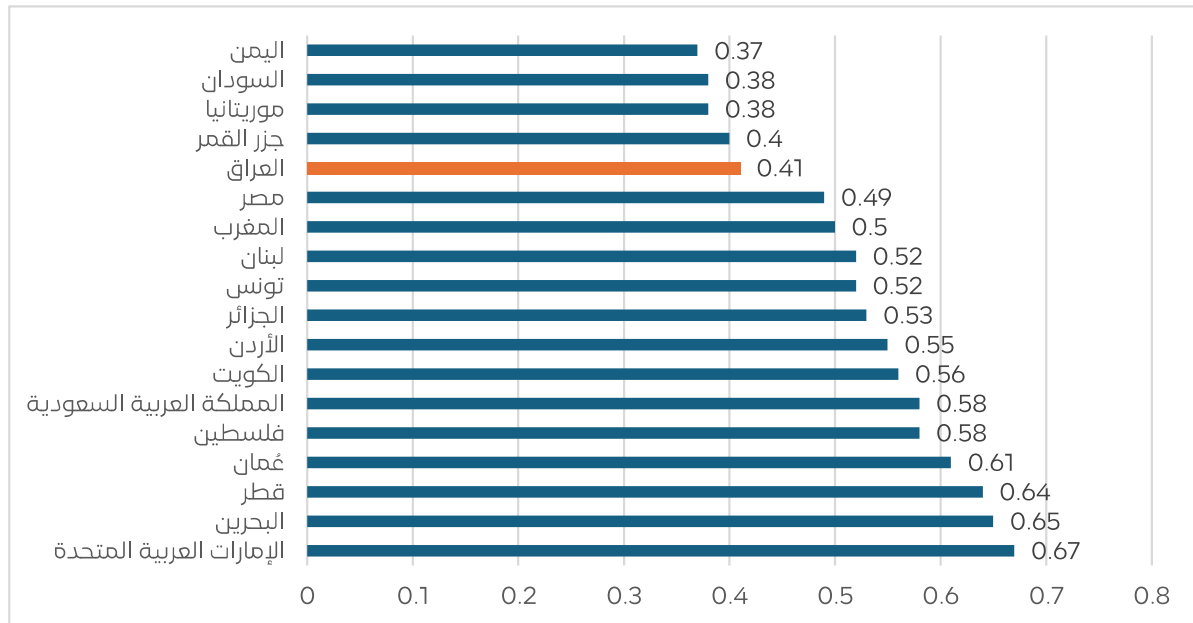
تُبرز قراءة مؤشرات التنمية البشرية للعراق في سياقها العربي والزمني أن التحديات التنموية لا تقتصر على الأبعاد الكمية، بل تمتد إلى الجوانب النوعية المرتبطة بجودة الخدمات العامة، وتوزيع الموارد، وتعزيز فرص التمكين، ولا سيما للفئات الأكثر احتياجاً. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة العراقية على تطوير سياسات اجتماعية وتنموية متكاملة تقوم على مبادئ العدالة والمساواة، والاستثمار الاستراتيجي في رأس المال البشري، مع مراعاة متطلبات الاستدامة البيئية والمؤسسية. وتؤكد الرؤية الوطنية أن التنمية البشرية ليست غاية رقمية فحسب، بل مشروع وطني شامل يتطلب تخطيطاً بعيد المدى، واستقراراً مؤسسياً،

ومشاركة مجتمعية واسعة، بما يضمن توسيع قاعدة المستفيدين من ثمار التنمية ويعزز مكانة العراق ضمن الدول ذات الأداء التنموي المتقدم.

## 2. رأس المال البشري (HCI)

يُعد مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Index - HCI)، الذي طوره البنك الدولي<sup>16</sup> وتبنته تقارير وطنية لاحقاً، أداة استراتيجية لقياس مدى قدرة الدول على الاستفادة من إمكانياتها السكانية وتحويلها إلى طاقات إنتاجية مستدامة. ويرتكز المؤشر على ثلاثة أبعاد أساسية: البقاء الصحي عبر معدلات بقاء الأطفال حتى سن الخامسة، وجودة التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة المعدلة بمعايير التعلم، ومستوى الصحة عند سن العمل من خلال قياس فرص النجاة إلى سن الستين دون إعاقات جسيمة. ويعكس المؤشر النسبة المئوية من الإنتاجية المحتملة التي يمكن أن يحققها الطفل المولود اليوم عند بلوغه سن الرشد، مقارنة بما لو توفرت له أفضل مستويات الصحة والتعليم كما أوضح التقرير الوطني حول أثر المتغيرات الديموغرافية على مؤشرات رأس المال البشري في العراق (وزارة التخطيط، 2025). وعليه فإن هذا المؤشر يُعد أداة تحليلية تساعد في فهم مكامن القوة والتحديات في النظامين الصحي والتعليمي، بما يتيح الاستفادة من نتائجه في صياغة سياسات تنموية أكثر كفاءة وارتباطاً بالواقع الوطني.

وفقاً لبيانات مجموعة البنك الدولي لعام 2020، تتباين الدول العربية في مستويات مؤشر رأس المال البشري، حيث حققت بعض الدول تقدماً ملحوظاً بفضل الاستثمار المستدام في التعليم والصحة. فقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في صدارة الترتيب بقيمة 0.67، تلتها البحرين (0.65) وقطر (0.64)، وهي نماذج تمكنت من توظيف مواردها الاقتصادية لتطوير أنظمة تعليمية وصحية متقدمة، مدعومة برؤى تنموية شاملة. وفي المقابل، أظهرت بعض الدول معدلات أقل في المؤشر، نتيجة تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة. أما العراق، فقد سجل قيمة 0.41 (انظر الى الشكل 2-6 ادناه). مما يعكس ضرورة تكثيف الجهود الوطنية لتعزيز كفاءة النظم التعليمية والصحية، ورفع مستويات الإنتاجية المستقبلية للأجيال الشابة. ويُبرز هذا المؤشر أهمية مواصلة العمل على تطوير رأس المال البشري من خلال سياسات وبرامج متكاملة تركز على جودة التعليم، وتحسين خدمات الصحة العامة، وتهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة، بما يساهم في رفع القدرة التنافسية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.



(شكل 2-6): مؤشر رأس المال البشري للدول العربية (البنك الدولي، 2020)

<sup>16</sup> مجموعة البنك الدولي. (2020). تحديث مؤشر رأس المال البشري 2020: رأس المال البشري في زمن كوفيد-19، وموجزات البيانات حسب البلدان. <https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital#Index>

إن قراءة موقع العراق ضمن مؤشر رأس المال البشري تتطلب النظر إلى السياقات السكانية والتنمية التي أسهمت في تشكيل وضعه الراهن. فالعراق يمتلك قاعدة سكانية شابة وواسعة تمثل رصيذاً استراتيجياً يمكن أن يشكل محركاً رئيسياً للتنمية إذا ما تم استثماره بكفاءة. وقد واجهت مسارات التنمية خلال العقود الماضية تحديات متعددة أثرت على وتيرة التقدم، مما انعكس على مستويات الاستثمار في رأس المال البشري. ويبرز اليوم دور الحكومة العراقية في تعزيز جودة التعليم، وتطوير الخدمات الصحية، ووضع سياسات متكاملة تربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بما يضمن الاستفادة المثلى من الطاقات الشابة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

تُبرز التجارب الناجحة في عدد من الدول العربية ذات المؤشرات التنموية المرتفعة أن تحسين واقع السكان وتحويله إلى رافعة اقتصادية واجتماعية يتطلب رؤية سياسية مستقرة، وإصلاحات مؤسسية متكاملة، واستثماراً مستداماً في التعليم والصحة. وقد أثبتت هذه التجارب أن السكان يمثلون طاقة وطنية واعدة يمكن توظيفها بفعالية متى ما توفرت البيئة الداعمة التي تنمي مهاراتهم وتوفر لهم فرصاً عادلة. وفي هذا الإطار، تُعد التجربة الإماراتية مثلاً مهماً على الاستثمار الاستراتيجي في رأس المال البشري، حيث بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.937 عام 2022، ما وضعها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وذلك بحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن استعراض مثل هذه التجارب يُسهم في إثراء النقاش الوطني ويُوفر دروساً يمكن الاستفادة منها بما يتناسب مع الواقع العراقي والتوجهات الحكومية الراهنة نحو تعزيز التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، يواصل العراق جهوده للارتقاء بموقعه في مؤشر رأس المال البشري من خلال تنفيذ مسارات إصلاح وتنمية متكاملة، تركز على تعزيز الاستثمار في التعليم النوعي وربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، وتطوير خدمات الرعاية الصحية وتوسيع نطاق استفادة جميع المواطنين منها، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق ذات الاحتياج الأكبر. كما تعمل الحكومة العراقية على تعزيز كفاءة سياسات الهجرة الداخلية بما يحقق التوازن في توزيع السكان، ودعم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص توظيف الشباب، إلى جانب مواصلة العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط، عبر برامج وسياسات متكاملة لبناء القدرات البشرية وتعظيم دورها في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

يقف العراق في المرحلة الراهنة أمام فرصة تنموية محورية، تتمثل في تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتمثل هذه المرحلة نقطة انطلاق نحو تحويل الإمكانيات السكانية الواعدة إلى قوة دافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال سياسات وبرامج تركز على تمكين الإنسان وتطوير مهاراته وتعزيز مشاركته الفاعلة في مسارات التنمية، بما يضمن تعظيم الاستفادة من الطاقات الوطنية وتوظيفها في خدمة مستقبل البلاد.

يشكل الاستثمار في رأس المال البشري محورياً رئيسياً في خطة التنمية الوطنية (2024-2028) في العراق، باعتباره الأساس للنهوض بالمجتمع وتعزيز مسار التنمية المستدامة. ويرتكز هذا التوجه على تنفيذ برامج متكاملة تشمل التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتمكين المجتمعي، والتنمية الثقافية، وفق رؤية شاملة تهدف إلى الارتقاء بقدرات الإنسان العراقي منذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى مراحل الحياة المتقدمة. وتسعى هذه البرامج إلى توظيف الطاقات البشرية الوطنية في دعم مسيرة التنمية والنهضة، بما يعزز من تنافسية العراق إقليمياً ودولياً<sup>17</sup>.

<sup>17</sup> وزارة التخطيط. (2023). خطة التنمية الوطنية 2024-2028 (ص. 129-137). جمهورية العراق. تم الاسترجاع من: <https://www.mop.gov.iq/documents/economic-policies/development->

### الفصل الثالث: المؤشرات السكانية في العراق وتحديات الفقر والبطالة

يمثل تحليل المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية مدخلاً أساسياً لفهم التحولات الديموغرافية في العراق، وتقدير انعكاساتها على التنمية البشرية والاقتصادية. ويكتسب هذا التحليل أهمية خاصة في ضوء التغيرات التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة من حيث النمو السكاني، وتوزيع القوى العاملة، ومستويات الفقر والحرمان، والتي باتت تشكل تحدياً مباشراً أمام التخطيط التنموي وصياغة السياسات العامة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة شاملة للواقع السكاني في العراق بالاستناد إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، مع مقارنة بالبيانات السابقة (2009) لقياس حجم التحولات الديموغرافية. ويركز التحليل على خمسة محاور رئيسية:

1. التوزيع العمري والهرم السكاني: لفهم الخصائص البنيوية للسكان وإمكانية استثمار "الهبة الديموغرافية".
2. معدلات الإعالة العمرية: كمؤشر على العبء الاقتصادي الواقع على السكان في سن العمل.
3. حجم الأسرة وخصائصها: باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع، وما يرتبط بها من تفاوتات بين الحضر والريف.
4. التحولات بين 2009 و2024: لقياس ديناميكيات التغير في الهيكل السكاني.
5. الفجوة بين الإمكانيات السكانية والفرص التنموية: من خلال تحليل متغيرات الفقر، البطالة، ومستوى الدخل.

إن هذا العرض لا يقتصر على وصف الأرقام، بل يتعداه إلى تحليل العلاقات المتبادلة بين المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بما يساهم في رسم صورة متكاملة عن التحديات والفرص التي تواجه السياسات التنموية في العراق خلال المرحلة المقبلة.

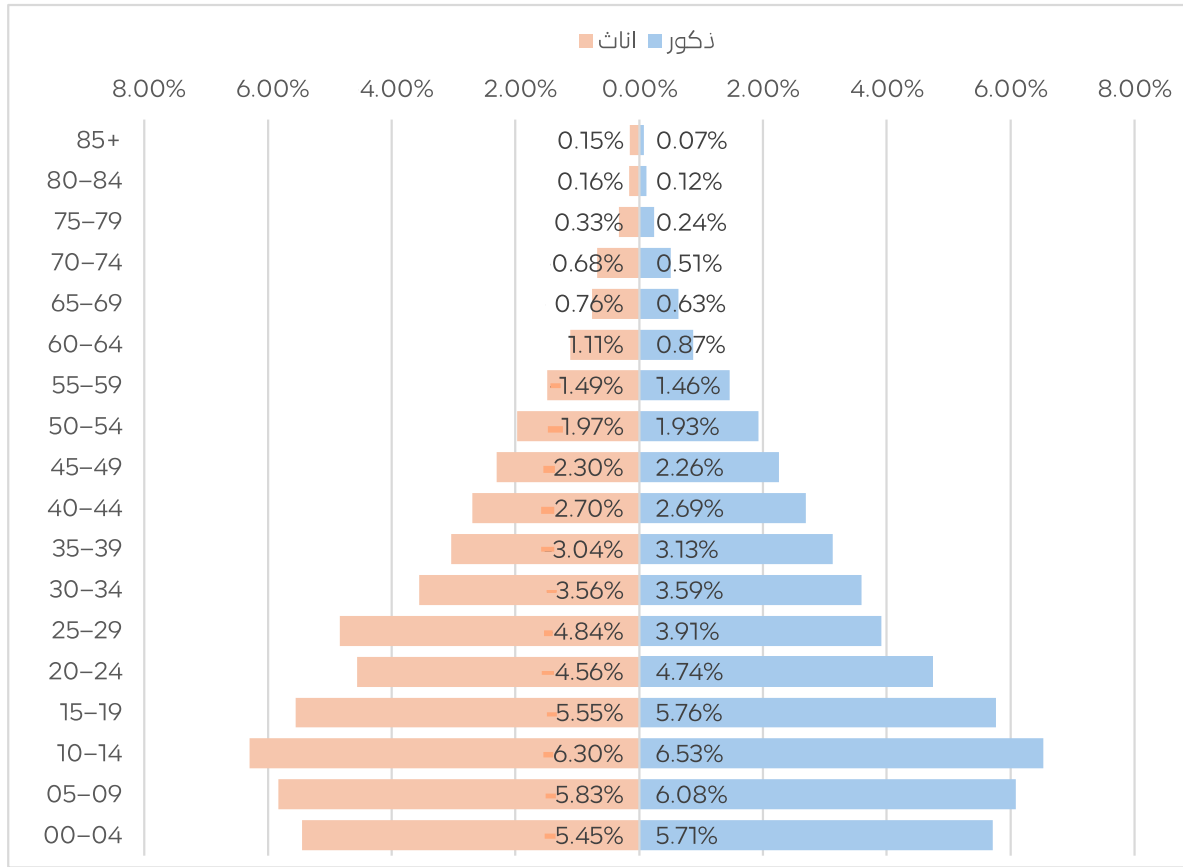
#### أولاً: التوزيع العمري والهرم السكاني

الهرم السكاني: هو عرض بياني يوضح توزيع السكان حسب العمر والنوع (ذكور/إناث) في زمن معين. ويُعد أداة أساسية في الدراسات السكانية، إذ يعكس مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة، ويساعد على معرفة التغيرات الديموغرافية<sup>18</sup>. ويتكون عادة من ثلاث فئات:

- قاعدة الهرم (0-14 سنة): الأطفال واليافعون.
- الجزء الأوسط (15-64 سنة): القوى البشرية القادرة على العمل.
- قمة الهرم (65 سنة فأكثر): كبار السن.

وتشير بيانات التعداد السكاني لعام 2024 أن شكل الهرم السكاني كالاتي:

<sup>18</sup> ا. م. د. مهدي صالح دواي، & م. م. علياء حسين خلف. (2016). تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية. مجلة ديالى للبحوث الانسانية، 1(70)، 580-598.

شكل (1-3) الهرم السكاني في العراق لعام 2024<sup>19</sup>

من خلال الشكل (1-3) يُبرز الهرم السكاني في العراق بنية سكانية يغلب عليها الطابع الفتي، مع ملامح واضحة لمرحلة انتقال ديموغرافي. ويمكن تلخيص أبرز النتائج على النحو الآتي:

- بلغ عدد سكان العراق الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة (16,554,808) نسمة وقد شكلوا نسبة (35.9%) من مجموع سكان العراق، وبلغ عدد الذكور منهم (8,447,191) نسمة بنسبة مقدارها (51%) في حين بلغ عدد الإناث (8,107,617) نسمة بنسبة مقدارها (49%) من مجموع سكان هذه الفئة العمرية، وهذا يدل على انخفاض النسبة رغم الزيادة العددية يشير إلى تراجع نسبي في الخصوبة مقارنة بالفئات الأخرى.
- أما عدد السكان في سن العمل للأعمار (15-64) سنة فقد بلغ (27,875,603) نسمة أي بنسبة (60.4%) من مجموع سكان العراق، وبلغ عدد الذكور منهم (13,985,973) نسمة وبنسبة مقدارها (50.2%) في حين بلغ عدد الإناث (13,889,630) نسمة بنسبة مقدارها (49.8%) من مجموع سكان هذه الفئة العمرية، وهذا يدل على ارتفاع ملحوظ في هذه الفئة يمثل فرصة اقتصادية مهمة (الهبة الديموغرافية).
- أما عدد السكان الذين أعمارهم (65) سنة فأكثر فقد بلغ (1,688,382) نسمة وقد شكلوا نسبة (3.7%) من مجموع السكان، وبلغ عدد الذكور منهم (728,440) نسمة بنسبة مقدارها (43.1%)، في

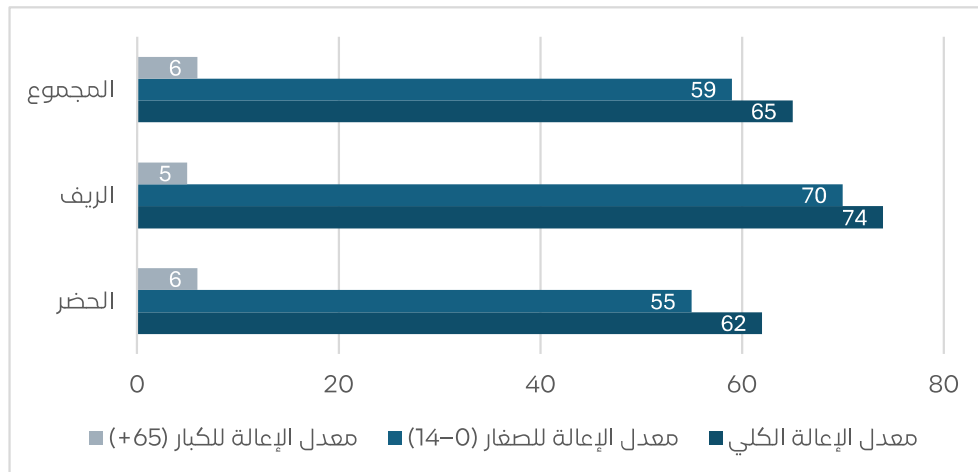
<sup>19</sup> وزارة التخطيط - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2024). نتائج التعداد العام للسكان والمساكن. العراق - بغداد.

حين بلغ عدد الإناث (959942) نسمة بنسبة مقدارها (56.9%) من مجموع سكان هذه الفئة العمرية، وهذا يدل على تزايد نسبة كبار السن يفرض تحديات مستقبلية تتعلق بالرعاية والدعم الاجتماعي.

- يتضح أن قاعدة الهرم عريضة في الفئات العمرية (10-29) سنة، ما يعكس قوة دفع شبابية كبيرة، وتبدأ النسب بالانحسار التدريجي بعد عمر (45) سنة، وهو مؤشر على الانتقال نحو مجتمع أكثر توازناً في تركيبته العمرية، القاعدة العريضة تعطي العراق فرصة ديموغرافية استثنائية، غير أن استثمارها يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة، تركز على التشغيل، رفع الإنتاجية، وتحويل الثقل السكاني للشباب إلى مكسب تنموي.

### ثانياً: الإعالة العمرية وتوزيعها حسب البيئة والمحافظة

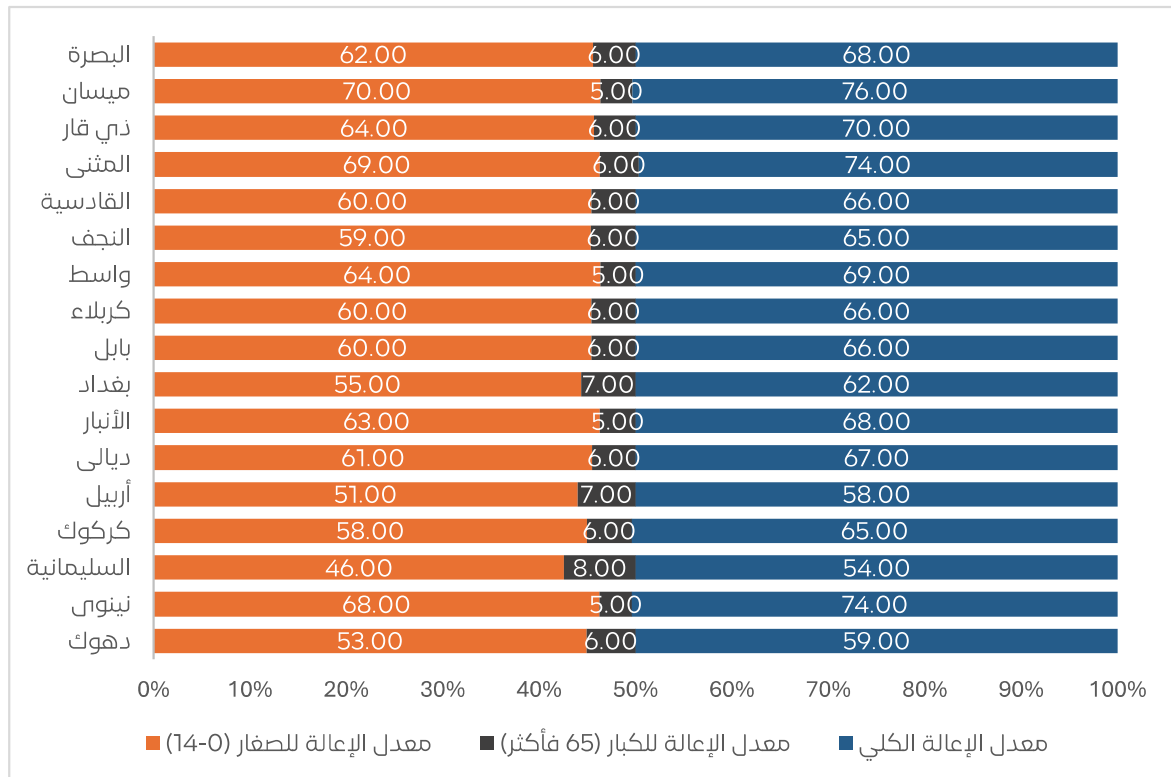
يمثل معدل الإعالة أحد المؤشرات الديموغرافية المهمة لقياس العبء الاقتصادي الذي تتحمله الفئة السكانية المنتجة (15-64 سنة) نتيجة إعالتها للأطفال (0-14 سنة) وكبار السن (65 سنة فأكثر). ويُحسب هذا المعدل بقسمة عدد الأفراد خارج سن العمل على عدد الأفراد في سن العمل، ويُعبر عنه بنسبة مئوية<sup>20</sup>. وتشير بيانات التعداد العام للسكان في العراق أن معدل الاعالة في العراق للعام 2024 كالآتي:



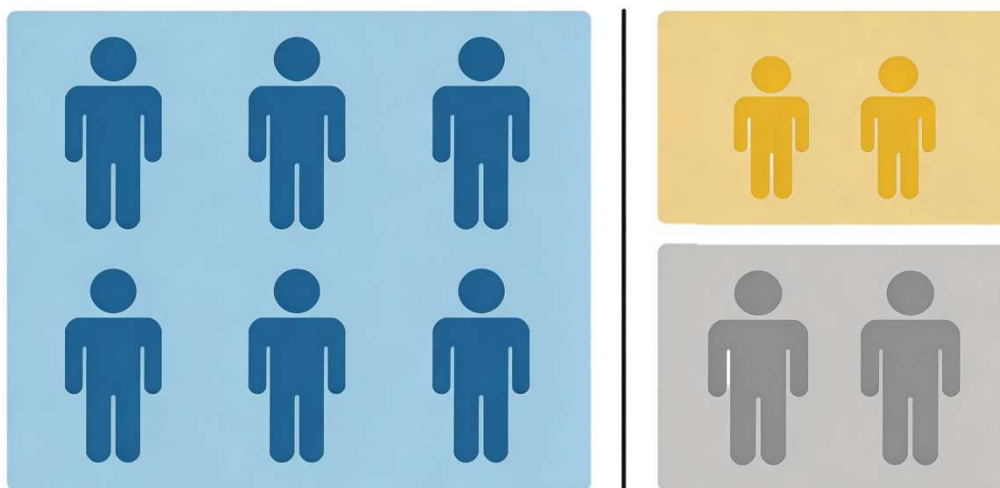
شكل (2-3) معدل الاعالة العمرية الكلي وحسب الفئات والبيئة لعام 2024

يتبين أن معدل الاعالة الكلية 65، وللصغار 59، وللكبار 6، وفي الحضر بلغ معدل الاعالة الكلية 62، للصغار 55، ولللكبار 6. أما في الريف بلغ معدل الاعالة الكلية 74، للصغار 70، ولللكبار 5. وأن معدل الاعالة العمرية الكلي في الريف أعلى منه في الحضر بفارق 12 درجة، وكان معدل الاعالة العمرية للفئة العمرية (0-14) في الريف أعلى منه في الحضر على عكس معدل الاعالة للفئة العمرية لكبار السن وذلك بسبب أن نسبة السكان للفئة العمرية لصغار السن في الريف كانت أعلى من الحضر في حين كبار السن في الحضر كان أعلى منه في الريف. ولمعرفة معدل الاعالة العمرية حسب المحافظة من خلال الشكل الآتي:

<sup>20</sup> ندى نجيب سلمان. (2018). - تباين نسبة الاعالة في محافظة بغداد وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية للسكان لعام 2016. *Alustath*, 2(226).

شكل (3-3) معدل الاعالة حسب المحافظة لعام 2024<sup>21</sup>

من خلال الشكل يتبين ان معدل الاعالة الكلية حسب المحافظات: أدنى إعالة في السليمانية (54)، ثم أربيل (58) ودهوك (59)؛ وأعلىها في ميسان (76) ونيوى (74)، وهذا يعني ان المحافظات ذات الإعالة المنخفضة غالباً تتمتع بمشاركة اقتصادية أعلى واستقرار خدماتي (نموذج السليمانية/أربيل).

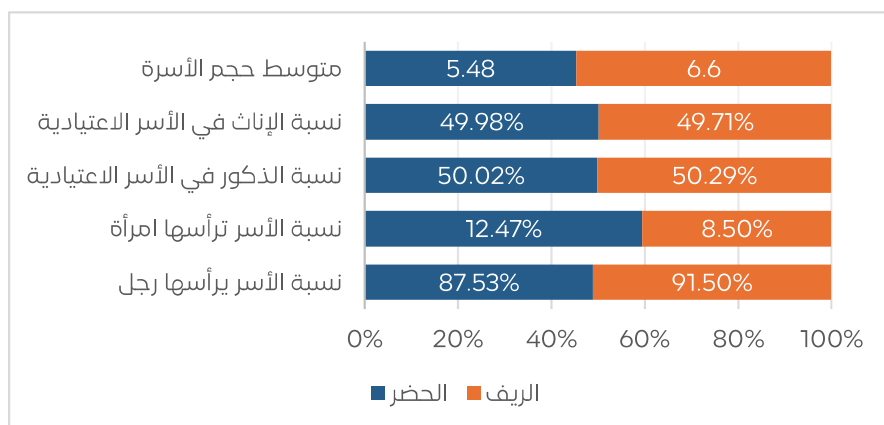


<sup>21</sup> وزارة التخطيط - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2024). نتائج التعداد العام للسكان والمساكن. العراق - بغداد.

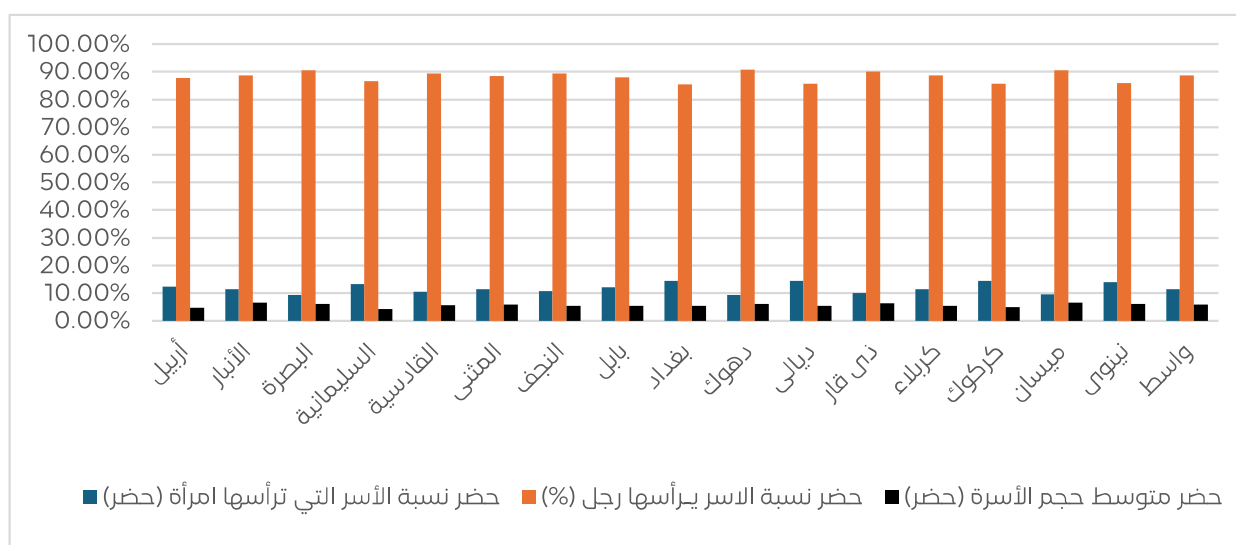
### ثالثاً: حجم الأسرة والتباينات المكانية والاجتماعية

تُعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع العراقي، ويُعكس متوسط حجمها التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها البلد. ويؤثر هذا المؤشر بشكل مباشر في أنماط الاستهلاك، وتوزيع الدخل، ومستويات التعليم والصحة، وبالتالي في خطط التنمية الشاملة.

تشير بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024 إلى أن متوسط حجم الأسرة في العراق بلغ (5.77) فرداً ولتوضيح ذلك من خلال الاشكال ادناه:

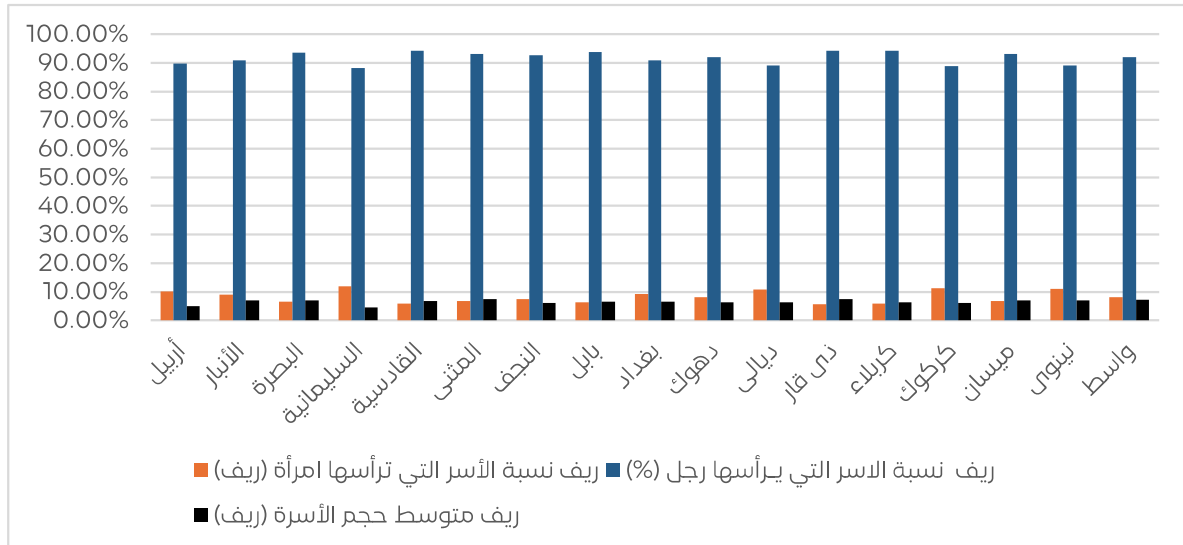


شكل (3-4) حجم الاسرة لعام 2024



شكل (3-5) حجم الاسرة حسب المحافظة





شكل (3-5ب) حجم الاسرة حسب المحافظة ريف

من خلال الاشكال (3-4)، (3-5أ) و(2-5ب)، يُظهر تحليل بيانات حجم الأسرة في العراق تفاوتات واضحة بحسب البيئة الجغرافية والاجتماعية، ويمكن عرضها كالآتي:

#### 1. التباين بين الحضر والريف:

- في الحضر يبلغ متوسط حجم الأسرة (5.48) فرد.
  - في الريف يبلغ (6.60) فرد.
- وبذلك يظهر أن حجم الأسرة في الريف أعلى من الحضر بفارق (1.12) فرد، وهو ما يعكس استمرار تأثير أنماط الخصوبة والعلاقات الاجتماعية الممتدة في المناطق الريفية.

#### 2. التفاوتات بين المحافظات:

- في محافظات الجنوب يتجاوز متوسط حجم الأسرة (6.5) فرد.
  - بينما ينخفض في إقليم كردستان ليصل في السليمانية إلى نحو (4.25) فرد فقط.
- وتُعزى هذه الفوارق إلى مستويات الخصوبة، حيث ترتفع في الجنوب والريف، مقابل انخفاضها في المناطق الحضرية وإقليم كردستان.

#### 3. رئاسة الأسر:

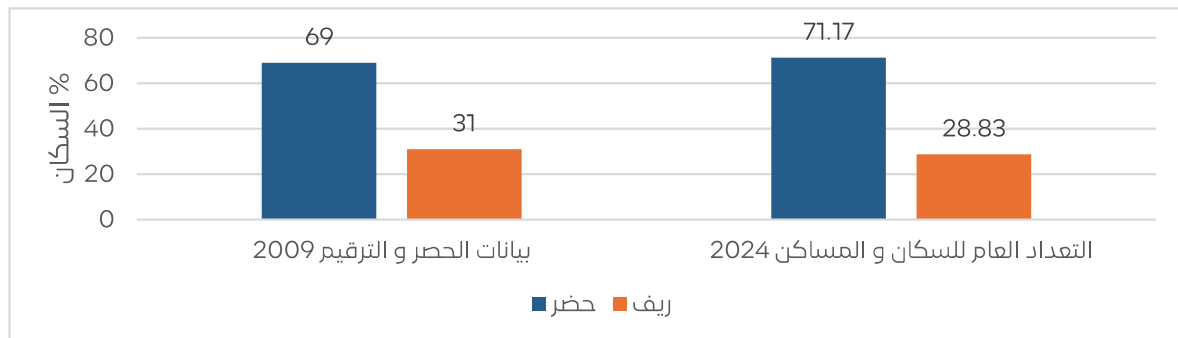
- نسبة الأسر التي يديرها رجل بلغت (87.53%) في الحضر و(91.50%) في الريف.
- نسبة الأسر التي ترأسها امرأة بلغت (12.47%) في الحضر و(8.50%) في الريف.

## رابعاً: التغيرات السكانية للفترة 2009-2024

يمثل توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية أحد المؤشرات الديموغرافية المهمة التي تعكس البنية السكانية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث ترتبط نسبة التحضر بمستوى النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات وتنوع الأنشطة الاقتصادية ونمط استخدام الأرض. وفي العراق، شهد هذا التوزيع تغيرات تدريجية خلال العقود الأخيرة نتيجة عوامل متعددة، من بينها التوسع الحضري وتحسن مستوى الخدمات في العديد من المراكز الحضرية، إلى جانب تطوير بعض البنى التحتية التي ساهمت في تعزيز الترابط بين الريف والمدينة، بما يدعم التوجه نحو تنمية متوازنة ومستدامة.

## 1. توزيع السكان حسب البيئة والجنس

شهدت البنية الديموغرافية في العراق خلال الفترة 2009-2024 حالة من الاستقرار النسبي في توزيع السكان بين البيئتين الحضرية والريفية، بما يعكس ثباتاً في الأنماط السكانية على المدى الطويل. ووفقاً للبيانات الرسمية المستخلصة من الحصر والترقيم لعام 2009 ومقارنتها بنتائج التعداد العام للسكان لعام 2024، ارتفعت نسبة سكان الحضر بشكل طفيف من 69% إلى 70.17%، في حين تراجعت نسبة سكان الريف من 31% إلى 29.83% (انظر الى الشكل 2-8 ادناه). ويعكس هذا الاتجاه استمرارية التحضر التدريجي في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي تشهدها البلاد<sup>22,23</sup>. يعكس هذا التحول استمرار التركيز السكاني في المدن كنتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية، من بينها التحضر التدريجي، وتزايد فرص العمل، وتوسع الخدمات في المراكز الحضرية. وتشير هذه المعطيات إلى اتجاه مستمر نحو التحضر يستلزم تطوير البنية التحتية الحضرية بشكل متوازٍ مع تعزيز التنمية الريفية. وفي هذا الإطار، تواصل الحكومة العراقية العمل على تبني سياسات تنمية متوازنة تسهم في دعم المناطق الريفية، وتحقيق توزيع سكاني أكثر انسجاماً، بما يضمن تحسين جودة الحياة في جميع المناطق. كما تمثل هذه المؤشرات فرصة لمراجعة وتطوير الخطط التنموية بين الريف والحضر لضمان مواءمتها مع المستجدات السكانية والاقتصادية. وتشير بيانات توزيع السكان حسب الجنس والبيئة (ريف/حضر) لعامي 2009 و2024 إلى استقرار نسبي في الهيكل الديموغرافي، مع تغيرات طفيفة لا تعكس وجود فجوات حادة. ففي عام 2009، شكل الذكور 51.0% من سكان الحضر مقابل 49.0% للإناث، وهو نمط مشابه لما سُجل في الريف بنسبة 50.9% للذكور و49.1% للإناث. وتُظهر هذه المؤشرات اتساقاً في التوزيع السكاني بين البيئتين، بما يعكس استقرار البنية السكانية، مع إمكانية تفسير هذه النسب بعوامل طبيعية وديموغرافية مثل معدلات الخصوبة وأنماط الهجرة والتوزيع المكاني للعمالة.



شكل (3-6): توزيع السكان حسب البيئة (هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2009 و 2024)

<sup>22</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2009). بيانات الحصر والترقيم: تقديرات سكان العراق حسب المحافظات والبيئة والجنس لسنة 2009 <https://cosit.gov.iq/ar>

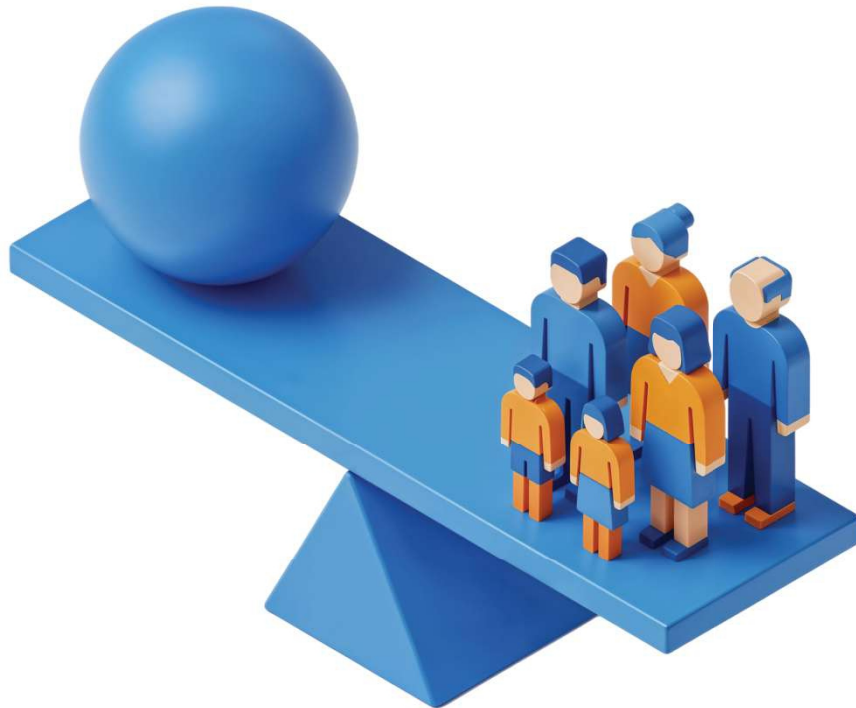
<sup>23</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - تقديرات سكان العراق 2024، تم احتساب النسب المتوية للسكان حسب (البيئة - الجنس). <https://cosit.gov.iq/ar>

بحلول عام 2024، أظهرت المؤشرات تقارباً ملحوظاً بين نسب الذكور والإناث، بما يعكس تزايد التوازن الديموغرافي على المستوى الوطني. ففي البيئة الحضرية، بلغت نسبة الذكور 50.2% مقابل 49.8% للإناث، وهو توزيع شبه متكافئ. أما في البيئة الريفية، فسجلت نسبة الذكور 50.3% مقابل 49.7% للإناث، بفارق طفيف عن عام 2009. ويعكس هذا الاستقرار في التوزيع بين الجنسين مؤشراً إيجابياً على اتزان البنية السكانية في مختلف البيئات. المصدر

استناداً إلى تحليل البيانات السكانية للأعوام 2009 و2024، والتي تتضمن توزيع السكان حسب الجنس (ذكور وإناث) والبيئة (حضر وريف) في المحافظات العراقية، يمكن استخلاص عدد من المؤشرات الديموغرافية والدلالات التنموية التي تبرز ملامح التطور في البنية السكانية والاجتماعية للعراق خلال هذه الفترة.

تُظهر البيانات اتجاهات عامة نحو زيادة نسب التوزيع الحضري في معظم المحافظات العراقية. فعلى سبيل المثال، سجلت محافظة نينوى في عام 2009 نسبة مرتفعة للإناث في المناطق الريفية بلغت 54.82%، بينما عكست نتائج عام 2024 حالة من التوازن بين الجنسين في كل من الحضر (49.85% ذكور و50.15% إناث) والريف (49.99% ذكور و50.01% إناث). ويُشير ذلك إلى تحول ديموغرافي باتجاه الحضر، يعكس تطوراً في أنماط الاستقرار السكاني وتوزيعه بين البيئات المختلفة.

في محافظة كركوك، أظهرت بيانات عام 2009 تفاوتاً ملحوظاً بين الجنسين في البيئة الريفية (26.83% ذكور مقابل 73.17% إناث)، إلا أن هذا التفاوت شهد تحسناً كبيراً بحلول عام 2024، حيث تقاربت النسب لتسجل 49.7% للذكور مقابل 50.3% للإناث، بما يعكس تقدماً نحو تحقيق التوازن الديموغرافي. كما تشير البيانات إلى تقارب واضح في توزيع السكان بين الذكور والإناث في معظم المحافظات بحلول عام 2024، مقارنة بالفروقات التي كانت قائمة في بعض المحافظات عام 2009. على سبيل المثال، حافظت محافظة بغداد على توازن شبه مثالي في كلا العامين بنسبة (50%-50%). أما محافظة ديالى، فقد سجلت في عام 2009 نسبة أعلى للذكور في البيئة الريفية (49.77%)، وهو تفاوت استقر في عام 2024 ليصل إلى توازن كامل بين (50% لكل منهما)، مما يعكس تحسناً في مؤشرات التوزيع السكاني من منظور العدالة بين الجنسين



## 2. التوزيع السكاني حسب الفئة العمرية

يمثل التوزيع العمري للسكان أحد الركائز المحورية في التخطيط التنموي، لكونه يعكس ديناميات السوق وحجم القوى العاملة والطلب على البنى التحتية والخدمات. وفي هذا الإطار، تستعرض هذه الفقرة مقارنة بين بيانات الحصر والترقيم لعام 2009 ونتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2024، مع التركيز على الفئات العمرية الرئيسية: الأطفال (0-14 سنة)، والفئة العمرية المنتجة أو القوى العاملة المحتملة (15-64 سنة)، وكبار السن (65 سنة فأكثر). ويظهر التحليل بؤار الدخول في مرحلة "الهبة الديموغرافية"، التي تمثل فرصة استراتيجية لتعزيز مسارات التنمية الشاملة والمستدامة عند توجيه السياسات والبرامج نحو استثمارها بالشكل الأمثل.

شهدت التركيبة العمرية للسكان في العراق خلال الفترة بين عامي 2009 و2024 تطورات ملحوظة تعكس ديناميات ديموغرافية متجددة، لاسيما في نسب توزيع السكان على الفئات العمرية الثلاث الرئيسية: (0-14 سنة)، (15-64 سنة)، و(65 سنة فأكثر). وتُعد هذه التحولات مؤشراً مهماً على التغيرات السكانية التي يمكن توظيفها في صياغة سياسات تنموية أكثر استجابة لاحتياجات كل فئة.

## 1.2. الفئة العمرية (0-14 سنة)

سجلت الفئة العمرية (0-14 سنة) انخفاضاً في نسبتها من إجمالي السكان من 40.98% عام 2009 إلى 35.90% عام 2024، أي بفارق 5.08 نقاط مئوية، وهو ما يعكس بداية تحول ديموغرافي يمكن أن يسهم في تعزيز فرص الاستفادة من "الهبة الديموغرافية" عبر توجيه الموارد نحو تنمية الفئات الشابة وتأهيلها<sup>13,12</sup>. يعكس هذا الانخفاض اتجاهاً نحو تراجع نسبي في معدلات الإنجاب، بما ينسجم مع مسار التحولات السكانية المرتبطة بمراحل الانتقال الديموغرافي، ولا سيما في الدول التي تشهد استقراراً نسبياً في النمو السكاني، الأمر الذي يفتح المجال لتعزيز التخطيط التنموي القائم على إدارة الموارد بكفاءة.

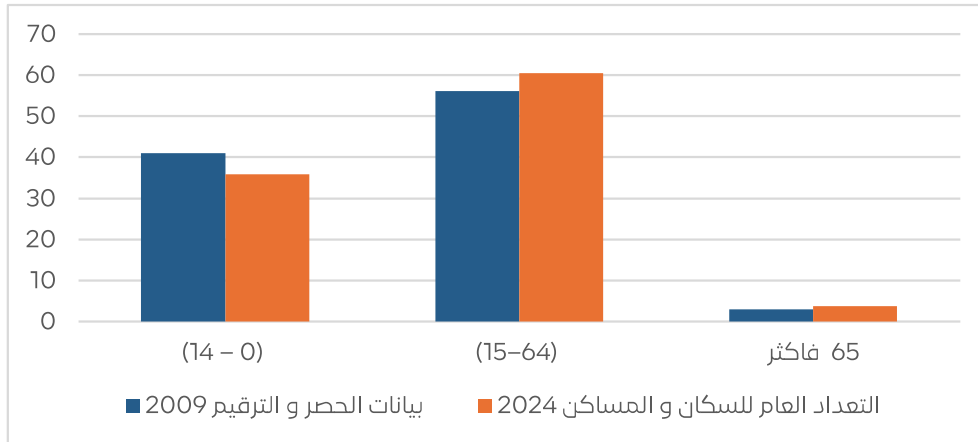
## 2.2. الفئة العمرية (15-64 سنة)

سجلت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) ارتفاعاً من 56.13% عام 2009 إلى 60.44% عام 2024، بزيادة قدرها 4.31 نقاط مئوية<sup>13,12</sup>. ويعكس هذا النمو دخول أعداد متزايدة من الشباب إلى سوق العمل، مما يشير إلى دخول العراق في مرحلة "الهبة الديموغرافية" التي تتسم بارتفاع نسبة السكان القادرين على العمل مقارنة بالفئات المعالة.

وعند مقارنة بيانات عامي 2009 و2024، يلاحظ تقلص قاعدة الهرم (فئة الأطفال 0-14) واتساع الشريحة الوسطى (15-64). هذا التغير في بنية الهرم السكاني يعكس انخفاض نسب الإعالة، ويشير إلى اتساع قاعدة السكان المنتجين القادرين على دفع عجلة الاقتصاد. وهو تحول استراتيجي يمكن أن يشكل فرصة تنموية مهمة إذا ما تم استثماره عبر سياسات اقتصادية متكاملة تدعم التعليم، التشغيل، وتنمية رأس المال البشري بما يعزز مسارات التنمية المستدامة.

## 3.2. الفئة العمرية (65 سنة فأكثر)

رُصدت زيادة طفيفة في نسبة كبار السن، حيث ارتفعت من 2.9% إلى 3.66%، أي بزيادة قدرها 0.76 نقطة مئوية<sup>13,12</sup>. ورغم أن هذه الزيادة لا تزال محدودة مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أنها تُعد مؤشراً على بداية الشيخوخة السكانية التدريجي في العراق، والذي يستدعي الانتباه إلى نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية لفئة كبار السن. تربط هذه الفئة العمرية مع تحليل معدلات الإعالة



شكل (3-7): مقارنة توزيع السكان حسب الفئات العمرية للسنتين 2009 و 2024

### 3. توزيع الفئة العمرية بين المحافظات

تُظهر البيانات الصادرة للفترة بين عامي 2009 و2024 تحولاً تدريجياً في التركيبة العمرية للسكان في العراق، يعكس مساراً نحو النضج الديموغرافي. ففي عام 2009، تراوحت نسبة الفئة العمرية من (0-14 سنة) بين 38% و46% بحسب المحافظة ونوع المنطقة (حضر/ريف). على سبيل المثال، شكل الأطفال 38.6% من سكان الحضر في نينوى و45.9% من سكان الريف فيها، وهو نمط يعكس بنية سكانية شابة مع معدل إعاقة مرتفع.

وبحلول عام 2024، اتجهت النسب نحو الانخفاض في معظم المحافظات، ولا سيما في البيئات الحضرية؛ إذ تراجعت نسبة الفئة العمرية (0-14 سنة) في بغداد من 38.6% إلى 33.1%، وفي نينوى من 38.6% إلى 37.2%، وفي كركوك من 38.7% إلى 33.8%. وفي المقابل، ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) من 58% إلى قرابة 62% في بغداد وكركوك، ومن 55.6% إلى 57.5% كمعدل عام، إضافة إلى زيادة طفيفة في نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) من 2.8% عام 2009 إلى أكثر من 4% في بعض المحافظات عام 2024، وهو ما يعكس تحسناً في مؤشرات البقاء والصحة العامة.

### خامساً: الفجوة بين الإمكانات السكانية والفرص التنموية

تشكل العلاقة بين الإمكانات السكانية والفرص التنموية محوراً أساسياً في تعزيز مسارات التنمية المستدامة في العراق، ولا سيما في ظل التباينات القائمة بين المحافظات من حيث حجم السكان وجودة الخدمات ومستوى المعيشة. وتبرز أهمية هذا المحور في أن التوزيع السكاني المتوازن وتنمية الموارد البشرية المؤهلة يمثلان ركائز رئيسية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة. وتشير المؤشرات المتاحة إلى وجود أنماط متعددة من التباين المكاني والقطاعي، الأمر الذي يتطلب تحليلاً معمقاً لهذه التباينات بما يساهم في صياغة سياسات تنموية أكثر تكاملاً وتوازناً<sup>24</sup>.

تتميز بعض المحافظات العراقية بكثافة سكانية مرتفعة تمثل رصيماً بشرياً مهماً يمكن استثماره لدعم جهود التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تساهم محافظة نينوى بما يقارب 9.78% من إجمالي سكان العراق، فيما تشكل محافظات كركوك وديالى والأنبار نسباً تتراوح بين 4% و5%. وتوفر هذه المؤشرات الديموغرافية أساساً مهماً لتوجيه السياسات التنموية بما ينسجم مع حجم الثقل السكاني في كل محافظة، وبما يحقق التوازن في توزيع الفرص والموارد.

<sup>24</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2025، كانون الثاني). المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2023-2024: ملخص النتائج. مديرية إحصاءات أحوال المعيشة. <https://cosit.gov.iq/ar>

إن الكثافة السكانية تمثل عنصراً تنموياً مهماً يمكن أن يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، شريطة أن تتكامل معها استثمارات موجهة في البنية التحتية، والتعليم، والخدمات الصحية، وتوفير فرص العمل. ويتيح هذا التكامل تحويل الكثافة السكانية إلى رافعة للتنمية المستدامة، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وفقاً لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق (IHSES)، الصادر عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية في وزارة التخطيط والمنشور ضمن النشرة الإحصائية لخريطة الفقر بتاريخ 27 شباط 2025،

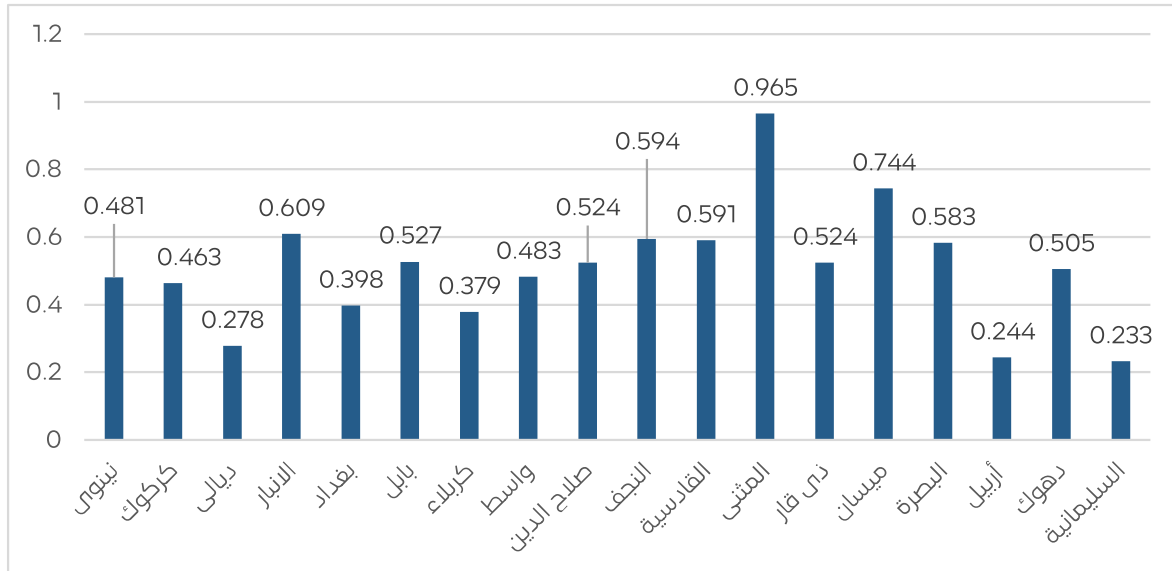
يعكس "مؤشر الفجوة التنموية" مستوى التباين بين الإمكانيات السكانية المتاحة والفرص التنموية القائمة في المحافظات العراقية. وقد تم احتساب هذا المؤشر من قبل فريق إعداد التقرير بالاستناد إلى نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق. يعتمد المؤشر على دمج خمسة أبعاد أساسية تشمل: نسبة الفقر، معدل البطالة، معدلات الأمية، نسب الالتحاق بالتعليم الإعدادي، ومتوسط الدخل الشهري للفرد. وتتم عملية الاحتساب من خلال توحيد القيم لكل مؤشر على مقياس موحد يتراوح بين الصفر والواحد، ومن ثم دمجها باستخدام متوسط موزون يعكس نفس الأهمية لكل بُعد. وبهذا فإن ارتفاع قيمة المؤشر باتجاه الواحد يشير إلى فجوة أكبر بين الإمكانيات السكانية والفرص التنموية، بينما تدل القيم المنخفضة على تكامل أفضل بين هذين البعدين. يعتمد "مؤشر الفجوة التنموية" على مقارنة علمية رصينة مستندة إلى نظرية المؤشرات المركبة (Composite Indicators Approach)\*، وهي منهجية مستخدمة على نطاق واسع في التقارير الدولية والوطنية لقياس التنمية البشرية والتفاوتات الاجتماعية. ويستند المؤشر من الناحية النظرية إلى مقارنة القدرات (Capability Approach) لأمارتيا سن\*، التي تُعنى بقياس رفاه الأفراد من خلال قدرتهم على الوصول إلى التعليم والصحة والفرص الاقتصادية، وليس فقط من خلال مستويات الدخل\*. إذ اعتمد فريق البحث نموذجاً مقارناً لنموذج "مؤشر الفجوة التنموية" الذي تبناه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في احتساب الفجوات التنموية، وذلك عند تحليل الأبعاد الخمسة (نسبة الفقر، معدل البطالة، معدلات الأمية، نسب الالتحاق بالتعليم الإعدادي، ومتوسط الدخل الشهري للفرد) للمحافظات العراقية. ويستند هذا النموذج إلى استخدام مجموعة من المؤشرات التركيبية كأساس لاحتساب "مؤشر الفجوة التنموية"، بما ينسجم مع التجارب الدولية الرائدة. وتجدر الإشارة إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) قد اعتمدت هذا المؤشر لقياس الفجوات التنموية متعددة الأبعاد في الدول الأقل نمواً مثل كمبوديا، ولاوس، وميانمار، وفيتنام، الأمر الذي يعكس إمكانية الاستفادة من هذه المقاربة في السياق الوطني. وتُظهر نتائج التحليل (انظر إلى الشكل 2-7 أدناه) أن محافظة السليمانية سجلت أدنى قيمة عند 0.233، وهو ما يعكس تكاملاً أفضل نسبياً، في حين بلغت أعلى قيمة في المثنى عند 0.965، بما يدل على وجود تحديات أكبر تستدعي تركيز الجهود التنموية. أما المتوسط العام للعراق فقد بلغ 0.509، ما يعكس تفاوتاً متوسطاً على المستوى الوطني يستوجب خطياً مكانية أكثر استهدافاً. ويعكس هذا التباين التنموي تنوع الاحتياجات والفرص بين المحافظات، بما يتيح توجيه الموارد وتخطيط البرامج والسياسات التنموية وفق أولويات كل محافظة، بما يسهم في تعزيز التوازن التنموي على المستوى الوطني وتحقيق التنمية المكانية المستدامة.

\*المصدر: مازيوتا، م، و باريتو، أ. (2017). تركيب المؤشرات: منهجية المؤشرات المركبة. في: ماغينو، ف. (محرر) التعقيد في المجتمع: من بناء المؤشرات إلى تركيبها. سلسلة أبحاث المؤشرات الاجتماعية، المجلد 70. دار سبرنغر، شام. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-60595-5>

17

\*المصدر: يحيى، عبد القادر. (2025). مقارنة القدرات في العدالة عند أمارتيا سن. مقاربات فلسفية، 12(1)، 368-350. <https://asjp.cerist.dz/en/article/265720>

\*المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2017). محركات الفجوات التنموية في أقل البلدان نمواً: تقرير حول مؤشر الفجوة التنموية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. الرابط: [https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2017d3\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2017d3_en.pdf)



شكل (3-8): مؤشر الفجوة التنموية بين المحافظات العراقية

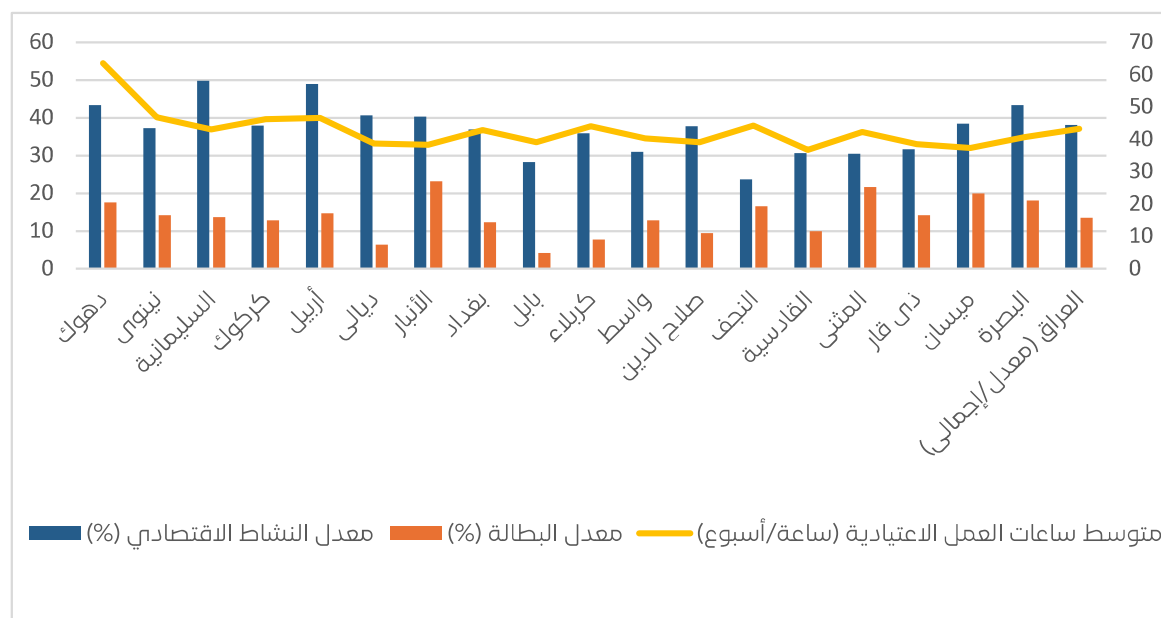
واستناداً الى نتائج التحليل يمكن القول أن المحافظات التي تسجل قيماً مرتفعة في مؤشر الفجوة التنموية تمثل أولوية للتدخلات التنموية، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى خفض نسب الفقر والبطالة، وتحسين معدلات التعليم والدخل، بما يساهم في رفع قدرة سكانها على الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مسار التنمية المتوازنة على المستوى الوطني. وفي المقابل، تسجل المحافظات التي تتمتع بمستويات تعليم ودخل أفضل، أو التي شهدت تدخلات تنموية متوازنة نسبياً، قيماً أقل في المؤشر، وهو ما يعكس أثر البرامج التنموية الموجهة وأهمية استمرارها في دعم تحقيق التوازن المعيشي والاقتصادي بين جميع المحافظات. ومن هذا المنطلق، تُولي الحكومة العراقية أهمية خاصة لمعالجة الفروقات المكانية والهيكلية ضمن خططها الإصلاحية والاستراتيجية الوطنية للتنمية، من خلال توجيه الاستثمارات التنموية نحو المحافظات ذات المؤشرات الأعلى في الفجوة التنموية، وتطوير البنى التحتية التعليمية والصحية والخدمية في المناطق الأقل حظاً، إلى جانب تعزيز سياسات التشغيل المحلية وخفض معدلات البطالة، وتنفيذ برامج محو الأمية وتطوير التعليم المهني. وبهذه الإجراءات، تسعى الدولة إلى تقليص الفجوة بين الإمكانات السكانية والفرص التنموية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى جميع المحافظات.

## 1. مؤشرات القوى العاملة (النشاط الاقتصادي، البطالة، ساعات العمل)

## 1.1 حجم القوى العاملة والمشاركة الاقتصادية

جدول (1-3) مؤشرات القوى العاملة<sup>25</sup>

| المحافظة   | معدل النشاط الاقتصادي (%) | معدل البطالة (%) | متوسط ساعات العمل الاعتيادية (ساعة/أسبوع) |
|------------|---------------------------|------------------|-------------------------------------------|
| دهوك       | 43.3                      | 17.5             | 63.6                                      |
| نينوى      | 37.2                      | 14.1             | 46.8                                      |
| السليمانية | 49.8                      | 13.6             | 43                                        |
| كركوك      | 37.9                      | 12.8             | 46.2                                      |
| أربيل      | 49                        | 14.7             | 46.6                                      |
| ديالى      | 40.7                      | 6.3              | 38.8                                      |
| الأنبار    | 40.3                      | 23.1             | 38.3                                      |
| بغداد      | 36.9                      | 12.3             | 42.9                                      |
| بابل       | 28.3                      | 4.2              | 39.1                                      |
| كربلاء     | 35.9                      | 7.8              | 44                                        |
| واسط       | 31                        | 12.9             | 40.3                                      |
| صلاح الدين | 37.7                      | 9.4              | 39.1                                      |
| النجف      | 23.6                      | 16.6             | 44.3                                      |
| القادسية   | 30.7                      | 9.9              | 36.7                                      |
| المثنى     | 30.4                      | 21.6             | 42.3                                      |
| ذي قار     | 31.6                      | 14.2             | 38.6                                      |
| ميسان      | 38.4                      | 20               | 37.3                                      |
| البصرة     | 43.3                      | 18               | 40.6                                      |
| العراق     | 38.1                      | 13.5             | 43.3                                      |



شكل (3-9) معدل النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة ومتوسط ساعات العمل الاعتيادية للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر

<sup>25</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2025، كانون الثاني). المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2023-2024: ملخص النتائج. مديرية إحصاءات أحوال المعيشة. <https://cosit.gov.iq/ar>



يمثل السكان في سن العمل (27.9) مليون نسمة تقريباً ما نسبته 60.44% من مجموع السكان. إلا أن معدل المشاركة الاقتصادية للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر لا يتجاوز 38.1%، وهو ما يشير إلى فجوة بين حجم القوة البشرية المتاحة وحجم القوة العاملة الفعلية. على مستوى المحافظات هنالك تباين ملحوظ:

- المحافظات ذات نشاط اقتصادي مرتفع: السليمانية (49.8%)، أربيل (49%)، دهوك والبصرة (43.3%).
- المحافظات ذات نشاط اقتصادي منخفض: النجف (23.6%)، القادسية (30.7%)، واسط (31%).

المشاركة الاقتصادية المنخفضة تعني أن شريحة واسعة من الشباب لا تدخل سوق العمل. الهبة الديموغرافية لا تتحقق إذا بقيت طاقات الشباب معطلة. رفع المشاركة يتطلب خلق وظائف منتجة، دعم ريادة الأعمال، وتسهيل دخول النساء والشباب لسوق العمل.

أما معدل البطالة العام في العراق فقد بلغ 13.5%، لكنه يتضاعف تقريباً بين الشباب (15-24 سنة) ليصل إلى 32%، كما ترتفع البطالة بين النساء إلى 28%، ما يعكس تحديات إضافية تتعلق بضعف إدماج المرأة في سوق العمل. ويظهر التوزيع الجغرافي للبطالة فروقاً لافتة:

- محافظات ذات بطالة مرتفعة: الأنبار (23.1%)، المثنى (21.6%)، ميسان (20%)، دهوك (17.5%)، البصرة (18%).
- محافظات ذات بطالة منخفضة: بابل (4.2%)، ديالى (6.3%)، كربلاء (7.8%).

ارتفاع البطالة بين الشباب يُعد أبرز تحدٍ للهبة الديموغرافية. وبعدم استيعاب هذه الفئة في عمل منتج، يتحول المورد البشري إلى عبء اقتصادي. البطالة النسائية المرتفعة تعني أن نصف الطاقة الشبابية تقريباً خارج دورة الإنتاج.

وبالنسبة لعدد ساعات العمل، يبلغ المعدل الوطني 43.3 ساعة/أسبوع، مع تباين ملحوظ بين المحافظات:

- محافظات ذات ساعات عمل مرتفعة: دهوك 63.6 ساعة، أربيل وكركوك 46-47 ساعة.
- محافظات ذات ساعات عمل منخفضة نسبياً: ميسان 37.3 ساعة، القادسية 36.7 ساعة، ذي قار 38.6 ساعة.

هذا التباين يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي؛ فالمحافظات ذات النشاط المرتفع غالباً ما تقع في إقليم كردستان (أربيل، السليمانية) أو في مراكز النفط والخدمات (البصرة). ومع ذلك، قد يترافق النشاط المرتفع أحياناً مع مستويات بطالة مرتفعة إذا كان التشغيل مركزاً في قطاعات موسمية أو غير منظمة، أو إذا جذبت هذه المحافظات أعداداً من الباحثين عن عمل من محافظات مجاورة. ارتفاع الساعات في بعض المحافظات يعكس اعتماد الشباب على الأعمال الحرة والتجارية وتعدد الوظائف، وهو مؤشر على بحثهم عن دخل بديل. بينما انخفاض الساعات في محافظات أخرى قد يعكس محدودية فرص العمل، وهو ما يحد من استثمار الطاقات الشابة. من جهة أخرى، تتقاطع المحافظات ذات البطالة المرتفعة (مثل المثنى وميسان) مع ارتفاع معدلات الإعالة وحجم الأسرة، ما يزيد من الضغوط على مستويات الفقر المحلي. أما ساعات العمل المرتفعة في بعض المحافظات فتعكس في كثير من الأحيان ثقل القطاعات التجارية والخدمية والأعمال الحرة، وأحياناً تعدد الوظائف. على المستوى الفرقي بين الجنسين، تظهر مشاركة الذكور الاقتصادية ذروتها بين الفئة العمرية (30-39 سنة) حيث تصل إلى حوالي 76%، ثم تبدأ بالانخفاض بعد سن الخمسين. أما الإناث فترتفع مشاركتهن تدريجياً لتبلغ ذروتها عند الفئة (35-39 سنة) بحدود 22% تقريباً، قبل أن تنخفض لاحقاً. وتبقى الفجوة بين الجنسين ثابتة نسبياً عبر الفئات العمرية كافة. بصورة عامة، يعكس التباين الكبير بين المحافظات الحاجة الماسة إلى تعزيز التنمية المكانية المتوازنة؛ فالمحافظات الجنوبية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة

والفقر، في حين تتمتع محافظات إقليم كردستان بمستويات أفضل نسبياً من حيث النشاط الاقتصادي وانخفاض البطالة.

## 2.1 مؤشرات الفقر والتنمية (الدخل، الإنفاق، نسب الفقر، الخريطة الحرارية)

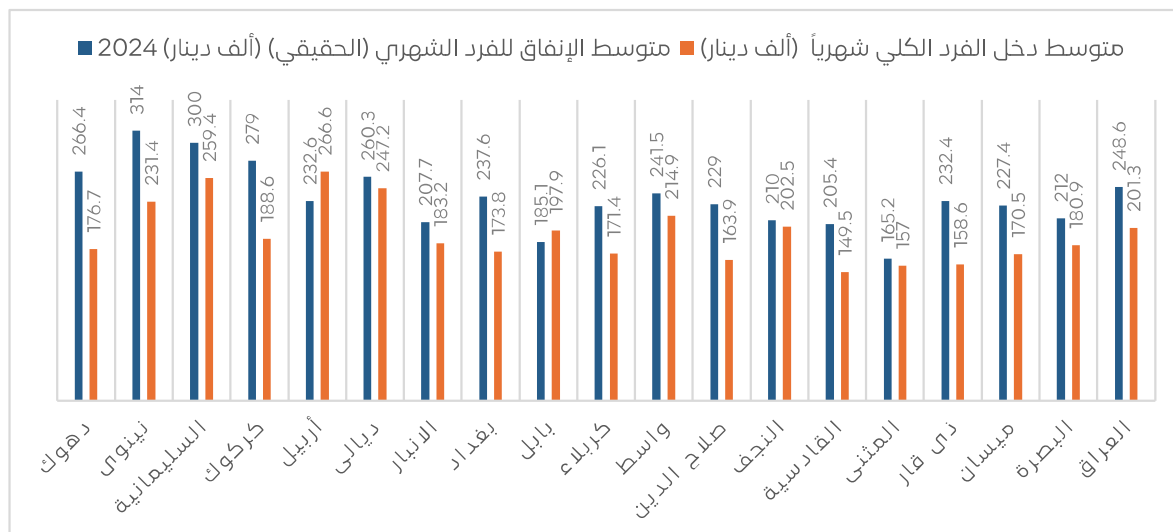
بلغ متوسط الإنفاق الشهري للفرد في العراق حوالي (248.6) ألف دينار بالأسعار الحقيقية، فيما بلغ متوسط الدخل الكلي الشهري للفرد نحو (201.3) ألف دينار، ويظهر هذا الفرق أن مستويات الإنفاق في كثير من المحافظات تتجاوز الدخل المعلن، ما قد يشير إلى الاعتماد على مصادر دخل غير منتظمة أو تحويلات خارجية لتغطية الاحتياجات المعيشية.

- المحافظات الأعلى إنفاقاً: نينوى (314 ألف دينار) والسليمانية (300 ألف دينار) ودهوك (266.4 ألف دينار) جاءت في مقدمة المحافظات من حيث متوسط الإنفاق، هذه المحافظات تتميز بارتباطها بمراكز حضرية وتجارية أو بانفتاحها على أسواق إقليمية وخارجية، ما يرفع مستويات المعيشة.
  - المحافظات الأعلى دخلاً: أربيل (266.6 ألف دينار)، السليمانية (259.4 ألف دينار)، وديالى (247.2 ألف دينار) سجلت أعلى متوسط دخل للفرد، يلاحظ أن محافظات إقليم كردستان (أربيل والسليمانية) تصدر في جانبي الدخل والإنفاق، وهو ما يعكس قوة سوق العمل المحلي وتنوع مصادر الدخل.
  - المحافظات الأدنى إنفاقاً ودخلاً:
    - على مستوى الإنفاق: المثنى (165.2 ألف دينار)، القادسية (205.4 ألف دينار)، والنجف (210 ألف دينار).
    - على مستوى الدخل: المثنى (157 ألف دينار)، ذي قار (158.6 ألف دينار)، وكربلاء (171.4 ألف دينار).
- هذه المحافظات، ومعظمها في الجنوب، تعاني من فجوة واضحة بين الدخل والاحتياجات، ما ينعكس في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

فجوات لافتة بين الإنفاق والدخل:

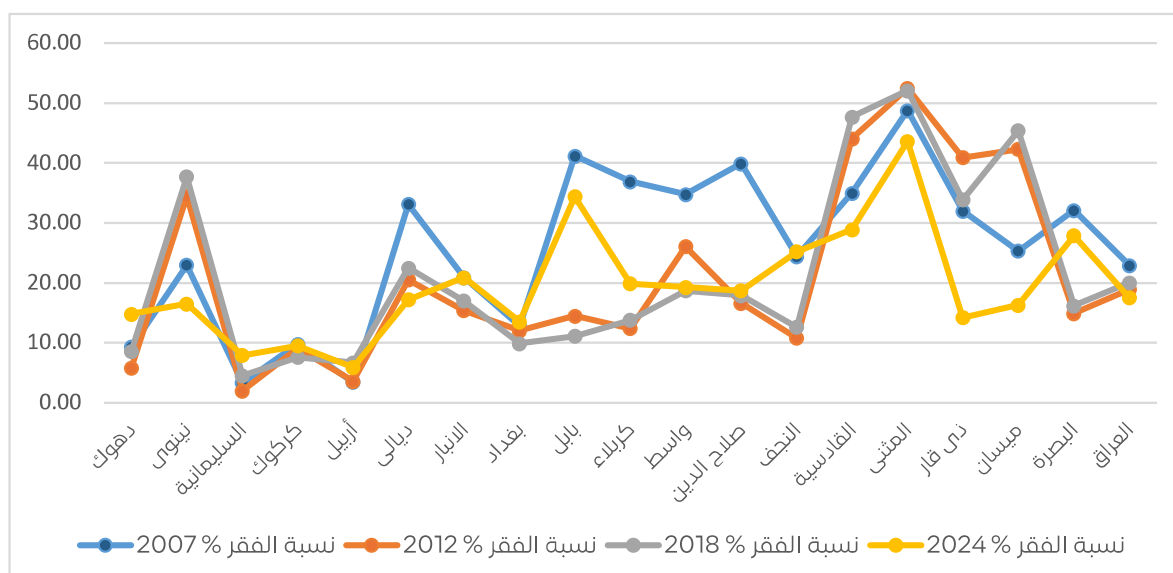
- دهوك: الإنفاق (266.4) يتجاوز الدخل (176.7) بفارق يقارب 90 ألف دينار، ما قد يشير إلى اعتماد كبير على التحويلات أو الاقتصاد.
- بغداد: الإنفاق (237.6) أعلى من الدخل (173.8) بفارق يقارب 64 ألف دينار، رغم كونها العاصمة ومركز النشاط الاقتصادي.
- أربيل: الحالة معكوسة، حيث الدخل (266.6) أعلى من الإنفاق (232.6)، ما يعكس قدرة أكبر على الادخار أو استقرار سوق العمل.

دلالات تنموية: محافظات الإقليم (أربيل، السليمانية، دهوك) تتمتع بمستويات دخل وإنفاق أعلى نسبياً، ما يعكس أوضاعاً اقتصادية أفضل مقارنة بالجنوب. الجنوب (المثنى، ذي قار، ميسان) يعاني من ضعف القدرة الشرائية وتدني الدخل، ما يرتبط بارتفاع نسب الفقر والإعالة. وجود فجوات بين الإنفاق والدخل في بعض المحافظات يشير إلى أهمية دراسة مصادر الدخل غير المباشرة مثل التحويلات الخارجية، الدعم الاجتماعي، والعمل غير الرسمي. الفجوة بين الدخل والإنفاق في بعض المحافظات تدفع الشباب نحو الهجرة الداخلية، البحث عن وظائف ثانوية، أو اللجوء للاقتصاد غير المنظم. معالجة هذا الخلل ضروري لتمكين الشباب من بناء أسر مستقرة وتحويل طاقتهم إلى استثمار منتج.



شكل (10-3) متوسط الدخل والإنفاق الشهري للفرد حسب المحافظة لعام 2024

## 3.1 الفقر الوطني

شكل (11-3) مقارنة نسب الفقر حسب المحافظة خلال الفترة الزمنية (2024-2007)<sup>26</sup>

انخفض معدل الفقر الكلي في العراق إلى 17.5% عام 2024 مقارنة بـ 20.05% عام 2018 و 18.9% عام 2012، بعد أن كان 22.9% عام 2007. هذا يعكس تحسناً تدريجياً على المستوى الوطني، لكن التباين بين المحافظات لا يزال واضحاً وكبيراً.

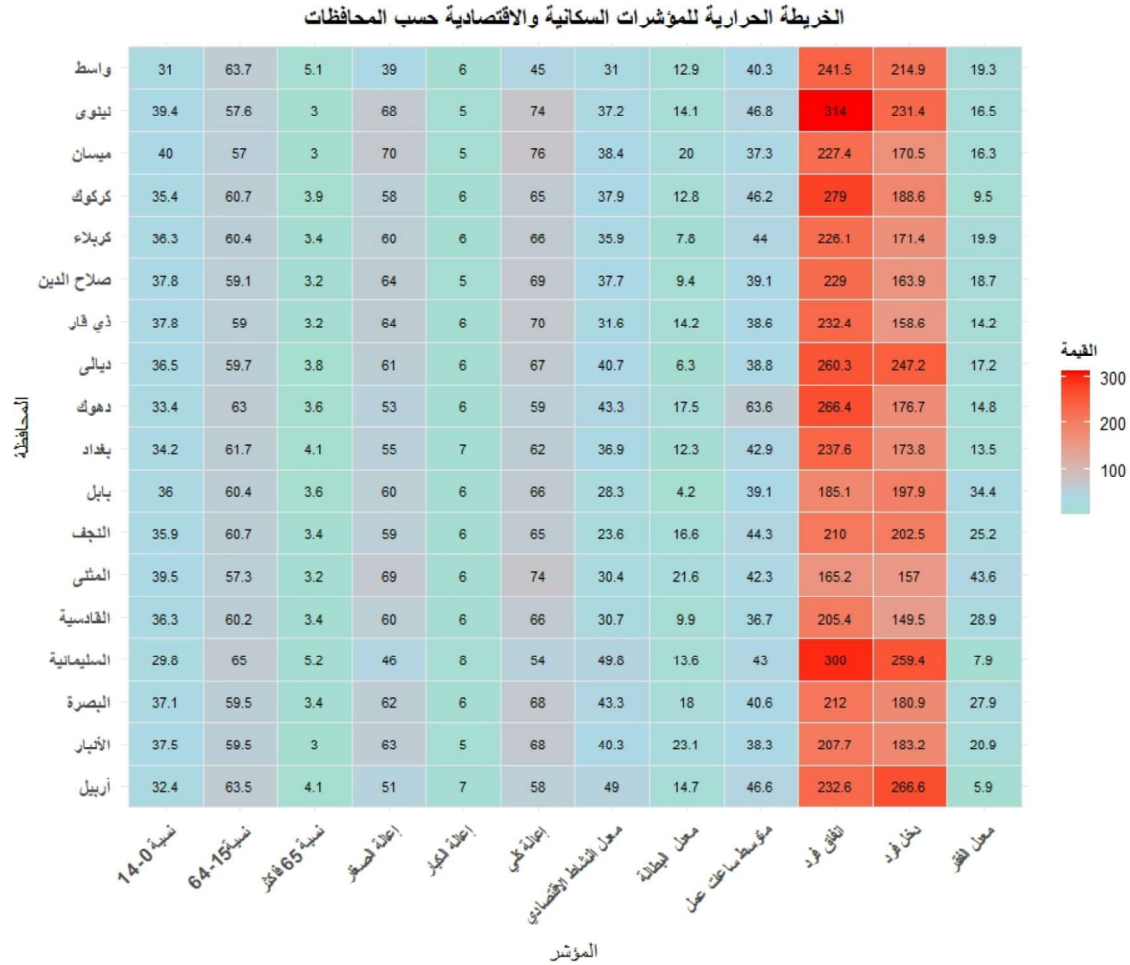
- المحافظات الأعلى فقراً: المثنى (43.6%)، القادسية (28.9%)، بابل (34.4%)، البصرة (27.9%). هذه المحافظات، خصوصاً المثنى والقادسية، تُظهر استمرار تمركز الفقر في المحافظات الجنوبية رغم وفرة الموارد النفطية في بعضها مثل البصرة، ما يشير إلى ضعف في توزيع العوائد وضعف الاستثمار في البنية التحتية والخدمات.

<sup>26</sup> الفقر متعدد الأبعاد في العراق 2024 تقرير تفصيلي / هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية & UNDP

- المحافظات الأدنى فقراً: أربيل (5.9%)، السليمانية (7.9%)، دهوك (14.8%)  
محافظات إقليم كردستان ما تزال تسجل نسب فقر أدنى بكثير من بقية المحافظات، وهو ما يعكس تحسن نسبي في البنية التحتية، الاستثمار المحلي والدولي، واستقرار نسبي مقارنة ببقية المناطق.
- التغيرات البارزة: نينوى تراجعت معدلات الفقر بشكل لافت من 37.7% عام 2018 إلى 16.5% عام 2024، نتيجة تحسن الوضع الأمني وإعادة الإعمار بعد النزوح والعمليات العسكرية. أما ذي قار وميسان شهدتا انخفاضاً حاداً بعد أن كانت من بين الأعلى فقراً (40-45% في 2012-2018) لتصل إلى 14.2% و16.3% عام 2024 على التوالي، وهو تحسن ملحوظ. والمثنى والقادسية بقيتا في صدارة الفقر رغم بعض التراجع الطفيف، ما يشير إلى استمرار الفجوة التنموية. بابل ارتفعت نسبة الفقر مجدداً إلى 34.4% بعد أن كانت 11.1% فقط عام 2018، وهو انعكاس لتأثيرات الأزمات الاقتصادية والضغوط السكانية وضعف الخدمات. الفقر يتركز في المحافظات ذات معدلات إعالة مرتفعة ومشاركة اقتصادية منخفضة، ما يعني أن الشباب هناك محرومون من فرص التنمية. الفقر في أوساط الشباب لا يقتصر على ضعف الدخل، بل يقيد الوصول للتعليم والتدريب، ويضعف إمكانيات استثمار الهبة الديموغرافية.
- الأنماط المكانية والاجتماعية: تركز الفقر في الجنوب يرتبط بارتفاع معدلات الإعالة (عدد المعالين إلى السكان في سن العمل)، انخفاض المشاركة الاقتصادية، والاعتماد الكبير على القطاع العام والزراعة التقليدية. في المقابل، انخفاض الفقر في كردستان يرتبط بتنوع النشاط الاقتصادي، الاعتماد على الاستثمار والخدمات، وتحسن البنية التحتية. البصرة حالة خاصة: على الرغم من كونها أغنى المحافظات من حيث الموارد النفطية وارتفاع متوسط الدخل، إلا أن معدلات الفقر ما تزال مرتفعة (27.9%)، ما يعكس تفاوتاً طبقياً ومكانياً داخل المحافظة.



ولتوضيح الفوارق بين المحافظات وتوزيع الفئات العمرية من خلال الشكل الاتي:



شكل (3-12) الخريطة الحرارية للمؤشرات السكانية والاقتصادية حسب المحافظات

تعكس الخريطة الحرارية التباينات بين المحافظات العراقية عبر مجموعة من المؤشرات السكانية والاقتصادية، حيث تمثل الألوان نطاق القيم: الأخضر الفاتح = القيم المنخفضة، الأزرق الفاتح أو السماوي = متوسطة، الأحمر = مرتفعة. والنتائج كالآتي:

#### 1. الهيكل العمري والإعالة

- المحافظات الجنوبية (ميسان، المنجى) تسجل نسب صفار مرتفعة وإعالة كلية عالية (74-76)، ما يشكل ضغطاً على السكان في سن العمل.
- في المقابل، محافظات كردستان (السليمانية، أربيل) تمتاز بنسبة صفار أقل وإعالة أدنى (54-59)، ما يعكس انتقالها لمرحلة ديموغرافية أنضج.

#### 2. النشاط الاقتصادي والبطالة

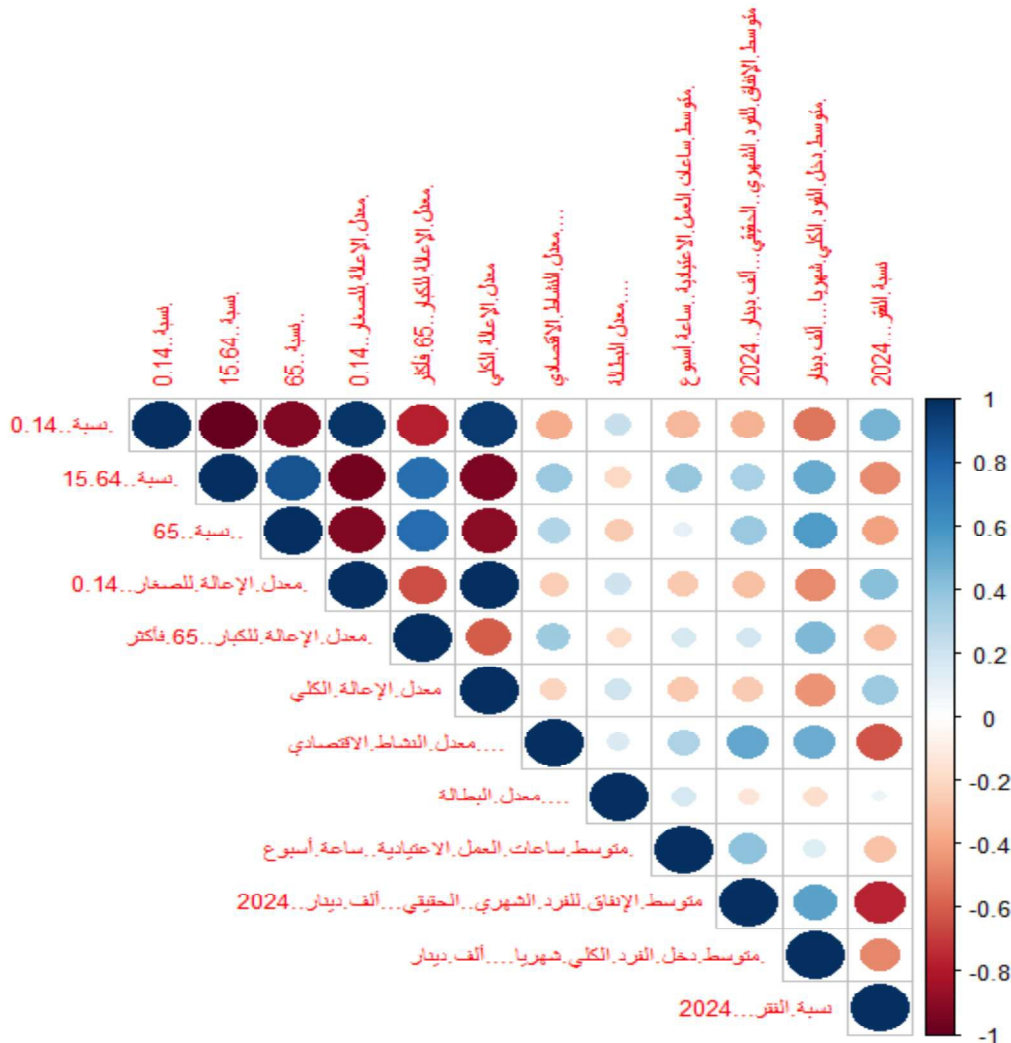
- المشاركة الاقتصادية الأعلى في السليمانية وأربيل (نحو 50%)، مقابل أدنى مستويات في النجف وبابل (دون 30%).
- البطالة تتركز في الأنبار والمنجى (فوق 20%)، بينما تنخفض في بابل وديالى (أقل من 7%)، ما يوضح اختلالات سوق العمل بين المحافظات.

## 3. الدخل والإنفاق والفقر

- محافظات كردستان تتصدر في الدخل والإنفاق مع أدنى نسب فقر (5-8%).
- المحافظات الجنوبية (المثنى، القادسية، بابل) تجمع بين أدنى مستويات دخل/إنفاق وأعلى نسب فقر (30-44%).
- البصرة حالة خاصة: دخل مرتفع نسبياً لكن فقر مرتفع (27.9%) بسبب سوء توزيع الموارد.

## 4. العلاقات البيئية

- تتقاطع المؤشرات لتظهر أن:
  - شباب كثير + إعالة مرتفعة + مشاركة ضعيفة = فقر مرتفع (الجنوب).
  - نسبة صفار أقل + نشاط اقتصادي قوي + دخل مرتفع = فقر منخفض (كردستان).
  - نينوى مثال وسيط بإنفاق مرتفع لكن فقر متوسط.
- ولمعرفة العلاقات بين المؤشرات السكانية من حيث تأثير مؤشر على المؤشر الآخر تمت الاستعانة بمعامل ارتباط بيرسون وكانت نتائج كالاتي:



شكل (3-13) معامل ارتباط بيرسون بين نسب الفقر وفئات السكان ومعدل الاعالة العمرية ومعدل البطالة والنشاط الاقتصادي لعام 2024

من خلال الشكل أعلاه يمكن قراءة العلاقات بين الفقر وبقية المتغيرات على مستوى المحافظات العراقية، حيث تبين النقاط الملونة وقوة الترابط (من -1 إلى +1) كالآتي:

1. الإنفاق الشهري للفرد: يظهر في الشكل باللون الأزرق الداكن  $(r = -0.76)$  أي علاقة سالبة قوية، أي كلما ارتفع إنفاق الفرد الشهري الحقيقي انخفض الفقر بشكل واضح. هذا ينسجم مع واقع المحافظات الغنية (مثل أربيل والسليمانية) التي تتمتع بإنفاق مرتفع ونسب فقر منخفضة، مقابل محافظات الجنوب ذات الإنفاق المحدود والفقر المرتفع.
2. المشاركة الاقتصادية (معدل النشاط الاقتصادي): معامل الارتباط  $(r = -0.63)$  يظهر أيضًا بوضوح في الشكل  $\rightarrow$  علاقة سالبة متوسطة قوية. أي أن المحافظات التي يشارك شبابها في سوق العمل أكثر، تسجل نسب فقر أقل. وهذا يوضح دور النافذة الديموغرافية إذا ما استثمرت طاقات الشباب.
3. دخل الفرد الكلي الشهري: معامل الارتباط  $(r = -0.48)$  علاقة سالبة متوسطة، وهذا يوضح أن تأثير الدخل على الفقر أقل وضوحًا من الإنفاق، إذ توجد محافظات بدخل متوسط لكنها تسجل فقر مرتفع، ما يشير إلى أن الدخل المصّرح به قد لا يعكس دائمًا مستوى المعيشة الفعلي.
4. البطالة: معامل الارتباط  $(r = +0.07)$  علاقة شبه معدومة، وهذا يبين أن البطالة وحدها لا تفسر الفقر؛ فمثلًا بعض المحافظات ذات بطالة مرتفعة مثل البصرة لا تسجل نسب فقر عالية بسبب وجود تحويلات مالية وإنفاق أعلى.
5. ساعات العمل الاعتيادية: ارتباط ضعيف وسالب  $(r = -0.29)$ ، المحافظات التي يعمل سكانها ساعات أطول (غالبًا حضرية وتجارية) لديها مستويات فقر أقل نسبيًا، لكن العلاقة ليست قوية.
6. معدل الإعالة الكلية: معامل ارتباط  $(r = +0.37)$  علاقة موجبة متوسطة، ويتبين من خلال الشكل أن المحافظات التي لديها أعباء إعالة أكبر (عدد المعالين إلى العاملين) تسجل نسب فقر أعلى.
7. الإعالة للصغار (0-14 سنة): علاقة موجبة متوسطة  $(r = +0.41)$  المحافظات ذات قاعدة سكانية شابة واسعة (مثل محافظات الجنوب) تظهر في الشكل عند مستويات فقر مرتفعة، ما يعكس عبء صغار السن على الأسر والمجتمع.
8. الإعالة للكبار (65 فأكثر): علاقة سالبة ضعيفة  $(r = -0.30)$ ، يتبين من خلال الشكل أن المحافظات ذات نسبة كبار سن أعلى تسجل فقرًا أقل نسبيًا، ربما لارتباطها باستقرار أسري أو بدعم تحويلات.
9. التركيب العمري

- نسبة (0-14 سنة): ارتباط موجب متوسط  $(+0.47)$   $\rightarrow$  المحافظات الأكثر فتوة تسجل فقرًا أعلى.
- نسبة (15-64 سنة): ارتباط سالب متوسط  $(-0.47)$   $\rightarrow$  ارتفاع السكان في سن العمل يخفض الفقر.
- نسبة (65+): ارتباط سالب متوسط  $(-0.40)$   $\rightarrow$  وجود كبار السن لا يزيد الفقر بل ينخفض معهم قليلًا.

أوضح الروابط في الشكل التي تؤثر على الفقر هي: أقوى مؤشر على انخفاض الفقر هو ارتفاع الإنفاق  $(-0.76)$  تليها المشاركة الاقتصادية  $(-0.63)$ ، ثم التركيب العمري/الإعالة للصغار  $(+0.41)$ ، ويتبين أن المحافظات ذات شباب كثيرين وإعالة مرتفعة (الجنوب) = فقر أعلى. المحافظات ذات مشاركة اقتصادية مرتفعة وإنفاق أعلى (كردستان) = فقر أقل. هذا يعكس أن النافذة الديموغرافية يمكن أن تتحول إلى فرصة للنمو إذا ما تم الاستثمار في التعليم والتدريب والتشغيل، وإلا ستتحول إلى عبء اقتصادي واجتماعي.

## الفصل الرابع: التباين المكاني للسكان وخصائص البنية المكانية في العراق

يمثل هذا الفصل امتداداً طبيعياً للتحليل الذي بدأ في الفصول الأول والثاني والثالث حيث انتقل التقرير من تشخيص المفاهيم النظرية والخصائص الديموغرافية العامة إلى تسليط الضوء على الجوانب المكانية للتوزيع السكاني. فبعد أن تم استعراض الإطار المفاهيمي وأبرز الاتجاهات السكانية في العراق ضمن السياق العربي، يركز هذا الفصل على تحليل التفاوت المكاني في توزيع السكان بين المحافظات العراقية، وداخل المحافظة الواحدة، مع التركيز على التباين بين البيئات الحضرية والريفية.

تُعد البنية المكانية أحد المكونات الجوهرية في فهم التوزيع غير المتوازن للموارد والخدمات، إذ أن تمركز السكان في مناطق معينة دون أخرى يؤدي إلى ضغوط تنموية غير متكافئة ويسهم في إعادة إنتاج الفجوة التنموية، كما أن تباين البنية التحتية في بعض المناطق يعزز من دوافع الهجرة الداخلية ويحد من فرص الاستقرار المحلي. ويستند التحليل في هذا الفصل إلى بيانات وطنية حديثة صادرة عن وزارة التخطيط وهيئة الإحصاء، ويتناول عدداً من المؤشرات المكانية، مثل: الكثافة السكانية، توزيع الخدمات، معدلات الولادة في المستشفيات والمراكز الصحية، ومؤشرات التفاوت بين الحضر والريف.

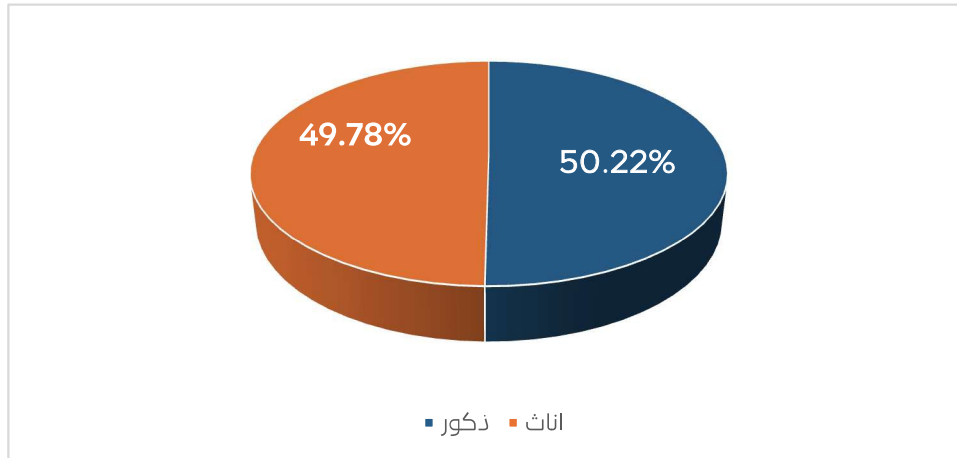
كما يتناول الفصل العلاقة التبادلية بين النمو السكاني وخصائص البنية المكانية، بما يشمل مدى قدرة المدن على استيعاب التوسع السكاني، وانعكاسات ذلك على العدالة في تقديم الخدمات العامة. وبهذا، يشكل هذا الفصل حلقة مركزية في فهم التحديات التنموية المكانية، ويمهد للتحليل الأكثر تخصصاً في الفصول اللاحقة، التي ستتناول تأثيرات أنماط الهجرة وديناميات التغير الديموغرافي على واقع التنمية.

### أولاً: واقع سكان العراق بيئياً

شهد العراق من خلال تعداد السكان والمساكن لعام 2024 خطوة مهمة في تحديث البيانات السكانية بعد أكثر من ثلاثة عقود، مما يوفر قاعدة معلومات حديثة ودقيقة لدعم التخطيط التنموي. وبلغ عدد السكان أكثر من 46.1 مليون نسمة، حيث أظهرت النتائج أن سكان الحضر يمثلون 70.17% من إجمالي السكان، مقابل 29.83% في الريف، في دلالة على استمرار الاتجاه نحو التحضر. كما أظهر التعداد درجة عالية من التوازن بين الجنسين، حيث بلغت نسبة الذكور 50.22% مقابل 49.78% للإناث، وهو ما يشكل قاعدة متوازنة يمكن البناء عليها في صياغة السياسات السكانية والاجتماعية. وتوفر هذه المؤشرات أساساً مهماً لتطوير السياسات المتعلقة بالتعليم، والصحة، وفرص العمل، والتخطيط العمراني، إضافة إلى تعزيز العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين جميع فئات المجتمع.







شكل (4-1): التوزيع السكاني حسب الجنس (نتائج تعداد 2024)

### 1. توزيع السكان حسب الجنس في المحافظات

يشير التعداد العام للسكان لعام 2024 إلى توازن ديموغرافي طفيف لصالح الذكور على المستوى الوطني، حيث بلغت نسبة الجنس الإجمالية 101 ذكر لكل 100 أنثى. يتألف إجمالي السكان من 23,161,604 ذكور (50.22%) و 22,957,189 إناث (49.78%). هذا التوازن يكاد يكون متطابقاً في كل من الحضر والريف (هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2024، ص. 7). الجدول (2-3) يعرض تفصيلاً لبيانات السكان حسب الجنس لجميع المحافظات، مما يسهل المقارنة المباشرة بينها.

تعزز بيانات التعداد السكاني نسب التوازن النسبي في التوزيع الجنسي بين الذكور والإناث على مستوى كل من البيئتين الحضرية والريفية في مختلف المحافظات، مع بعض التفاوتات الطفيفة التي تبرز في بعض المناطق. فعلى سبيل المثال:

في محافظة نينوى، بلغت نسبة الذكور في البيئة الحضرية (49.85%) مقابل (50.15%) للإناث، بينما في الريف ترتفع نسبة الذكور قليلاً إلى (49.99%) مقارنة بـ (50.01%) للإناث، وهو ما يعكس توازناً شبه تام في كلا البيئتين.

وفي محافظة كركوك، ترتفع نسبة الإناث في الريف (50.30%) والحضر (50.26%) بشكل طفيف، مما قد يشير إلى هجرة الذكور لأغراض العمل أو الدراسة إلى مناطق حضرية أو محافظات أخرى.

أما محافظة ديالى، فتُظهر نمطاً مختلفاً، إذ أن نسبة الذكور في الريف (50.20%) أعلى من نسبة الإناث (49.80%)، بينما في الحضر تنخفض نسب الذكور (49.82%) مقابل (50.18%)، في الأنبار، تتساوى النسب تقريباً في كل البيئتين، حيث أن نسبة الذكور والإناث في الريف والحضر جميعها تتراوح حول 50%، ما يعكس استقراراً سكانياً نوعياً.

أما في العاصمة بغداد، فإن البيانات تشير إلى سيطرة طفيفة لنسبة الذكور في كل من الحضر (50.15%) والريف (50.16%)، وهي محافظة حضرية بامتياز، ما قد يعكس تركز الذكور في مراكز العمل والمؤسسات الحكومية.

تُظهر هذه البيانات مستوى متقدماً من التوازن بين الجنسين في البيئتين الحضرية والريفية، مع ملاحظة فروقات طفيفة في بعض المحافظات، يمكن أن تعكس أنماطاً ديموغرافية أو اقتصادية أو اجتماعية طبيعية. فعلى سبيل المثال، قد يرتبط الميل لانخفاض نسبة الذكور في بعض المناطق الريفية بانتقالهم نحو المراكز الحضرية بحثاً عن فرص العمل أو التعليم، خصوصاً في المحافظات التي شهدت تحولاً في النشاط الاقتصادي أو تراجعاً في الزراعة. وفي المقابل، قد تتأثر حركة الإناث بعوامل اجتماعية وثقافية، مثل الزواج المبكر أو محدودية فرص التنقل، مما يفسر ارتفاع نسب الذكور في بعض البيئات الريفية. وفي المدن الكبرى،

مثل بغداد، يمكن ملاحظة ارتفاع نسبي في نسبة الذكور نتيجة تركز الوظائف والدوائر والمؤسسات، الأمر الذي يجعل الاستقرار الحضري خياراً مفضلاً لدى كثير من الشباب. ويمثل هذا التوازن في التوزيع بين الجنسين قاعدة مهمة لتصميم خطط تنموية متوازنة من منظور العدالة بين الجنسين، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، لضمان مشاركة فعالة لكلا الجنسين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، فإن دراسة الفروقات الطفيفة القائمة في بعض المحافظات من شأنها أن تدعم تطوير سياسات أكثر استهدافاً، من خلال تعزيز قواعد البيانات النوعية حول تحركات السكان وأنماط الهجرة، بما يتيح فهم العوامل المؤثرة في توزيع السكان واستثمارها في التخطيط المستقبلي.

جدول (2-3): توزيع السكان حسب الجنس في محافظات العراق لعام 2024

| المحافظة        | إجمالي السكان     | عدد الذكور        | عدد الإناث        | نسبة الجنس (ذكر لكل 100 أنثى) |
|-----------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------------------|
| دهوك            | 1,599,871         | 805,964           | 793,907           | 102                           |
| نينوى           | 4,261,980         | 2,127,222         | 2,134,758         | 100                           |
| السليمانية      | 2,401,724         | 1,214,716         | 1,187,008         | 102                           |
| كركوك           | 2,034,627         | 1,011,761         | 1,022,866         | 99                            |
| أربيل           | 2,517,534         | 1,263,988         | 1,253,546         | 101                           |
| ديالى           | 1,934,504         | 967,170           | 967,334           | 100                           |
| الأنبار         | 2,004,418         | 1,001,598         | 1,002,820         | 100                           |
| بغداد           | 9,780,429         | 4,904,977         | 4,875,452         | 101                           |
| بابل            | 2,482,324         | 1,253,643         | 1,228,681         | 102                           |
| كربلاء          | 1,754,065         | 879,455           | 874,610           | 101                           |
| واسط            | 1,643,406         | 825,604           | 817,802           | 101                           |
| صلاح الدين      | 1,774,542         | 881,547           | 892,995           | 99                            |
| النجف           | 1,950,833         | 981,453           | 969,380           | 101                           |
| القادسية        | 1,477,310         | 741,898           | 735,412           | 101                           |
| المثنى          | 1,043,087         | 523,763           | 519,324           | 101                           |
| ذي قار          | 2,499,468         | 1,264,589         | 1,234,879         | 102                           |
| ميسان           | 1,294,503         | 655,508           | 638,995           | 103                           |
| البصرة          | 3,664,168         | 1,856,748         | 1,807,420         | 103                           |
| <b>الإجمالي</b> | <b>46,118,793</b> | <b>23,161,604</b> | <b>22,957,189</b> | <b>101</b>                    |

المصدر: مقتبس ومجمع من بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024، ص. 3، 8-13.

## 2. توزيع السكان حسب الفئات العمرية والمحافظة

تكشف بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام 2024-2025 عن تباينات طبيعية بين البيئتين الحضرية والريفية في توزيع الفئات العمرية الثلاث (0-14، 15-64، 65+) على مستوى المحافظات، وهو ما يوفر قاعدة بيانات دقيقة يمكن الاستفادة منها في التخطيط التنموي ووضع السياسات الملائمة لكل محافظة وفقاً لخصائصها الاقتصادية والاجتماعية. ففي محافظة نينوى، تشكل الفئة العمرية (0-14 سنة) نحو 37.2% من سكان الحضر، وترتفع إلى 41.9% في الريف، مما يعكس حيوية سكانية ملحوظة في المناطق الريفية. وفي المقابل، تشكل الفئة العمرية من السكان في سن العمل (15-64 سنة) نسبة 59.2% في الحضر مقابل 55.6% في الريف، وهو ما يمثل فرصة لتطوير الأنشطة الاقتصادية الزراعية والخدمية. أما في بغداد، فتسجل الفئة العمرية من السكان في سن العمل (15-64 سنة) نسبة 62.5% في الحضر، وهي من أعلى النسب على مستوى العراق، ما يعكس قاعدة قوية للاستثمار في رأس المال البشري. وتشكل فئة الأطفال (0-14 سنة) 33.1% في الحضر مقابل 40.1% في الريف، الأمر الذي يمكن أن يوجه الخطط التربوية والصحية لتلبية احتياجات كل بيئة. وفي ديالى، تظهر مؤشرات على توازن نسبي في التركيب العمري، حيث تبلغ نسبة الأطفال 34.7% في الحضر و38.7% في الريف، بينما تتقارب نسب الفئة العمرية من السكان في سن العمل (15-64 سنة) 61.2% حضر، 58.0% ريف، مما يتيح فرصاً لتطوير البنية التحتية والخدمات بما يتناسب مع التوزيع السكاني. في ذي قار، تبلغ نسبة الأطفال في الريف 40.9% مقابل 36.3% في الحضر، بينما تصل نسبة الفئة العمرية من السكان في سن العمل (15-64 سنة) إلى 56.2% في الريف و60.3% في الحضر، وهو ما يفتح المجال أمام خطط تنموية تدعم التعليم والصحة وربط الفئات الشابة بالأنشطة الاقتصادية المنتجة. أما في دهوك، فتسجل الفئة العمرية من السكان في سن العمل (15-64 سنة) 63.7% في الحضر مقابل 32.6% للأطفال، وهي نسب قريبة من المعدل الوطني\*، في حين تبلغ نسبة الأطفال في الريف 36.5%، مما يتيح فرصاً لتعزيز الخدمات التعليمية والاجتماعية في المناطق الأقل كثافة سكانية. وبمقارنة المؤشرات بين المحافظات، يلاحظ أن بعض المحافظات الوسطى والجنوبية (ذي قار، ميسان، الديوانية) تسجل نسباً أعلى للأطفال في الريف، بينما تميل المحافظات الشمالية والحضرية الكبرى (بغداد، كركوك، أربيل) إلى تسجيل نسب أكبر للفئة العاملة في الحضر. ويؤكد هذا التنوع أهمية اعتماد سياسات تنموية مكانية موجهة تستثمر المزايا السكانية لكل محافظة بما يعزز التوازن التنموي ويحقق العدالة في توزيع الفرص والخدمات.

## ثانياً: ضغط السكان على البنى التحتية والخدمات في المدن

في إطار تقييم الواقع الخدمي في المحافظات العراقية، يسلط هذا المحور الضوء على حجم الضغط الذي يمارسه السكان على البنى التحتية والخدمات الأساسية، وخاصة في مجالات التعليم، الصحة، وشبكات المياه الصالحة للشرب، تتضمن هذه الفقرة استعراض الفروقات المكانية بين المحافظات، مع التأكيد على عدم توفر بيانات لمحافظات إقليم كردستان (أربيل، دهوك، السليمانية)، ما يشكل تحدياً في بناء تصور شامل ومتكامل على المستوى الوطني.

واستناداً إلى البيانات الرسمية، أصدرت هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية تقديرات سكان العراق لسنة 2024، والتي تضمنت توزيع السكان حسب البيئة والجنس. وفي المجال التربوي، نشرت وزارة التربية تقريراً تحليلياً تناول أبرز المؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2023-2024. أما وزارة الصحة، فقد أصدرت تقريرها

\* وفقاً لأحدث البيانات الحكومية - وتحديدًا نتائج مسح القوى العاملة في العراق لعام 2021 - فإن المعدل الوطني للفئة العمرية المنتجة، المشار إليه هنا بـ معدل المشاركة في القوى العاملة (أي النسبة المئوية من السكان في سن العمل الذين هم إما عاملين أو يبحثون عن عمل)، بلغ 39.5% على المستوى الوطني. المصدر: منظمة العمل الدولية. (2021). [مسح القوى العاملة في العراق]. المكتب الدولي للعمل. [https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms\\_850359.pdf](https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_850359.pdf)

الإحصائي السنوي لعام 2023، متضمناً بيانات عن المواليد والوفيات ومؤشرات وفيات الأطفال والأمهات. وفي الجانب البيئي، صدر عن قسم إحصاءات البيئة في هيئة الإحصاء تقرير حول كمية ونوعية المياه في العراق لسنة 2023، تضمن بيانات تفصيلية عن الموارد المائية واستخداماتها.

بناءً على ما تقدم، يعتمد هذا التحليل على مؤشرات كمية نوعية تشمل عدد السكان، معدل النمو السنوي، الكثافة السكانية (نسمة/كم<sup>2</sup>)، عدد المدارس، عدد الطلاب، الكوادر التعليمية، عدد المستشفيات، عدد الأطباء، عدد الأسرة، عدد المراكز الصحية، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب. وتُعد هذه المؤشرات معياراً أساسياً في قياس كفاءة البنية التحتية ومدى ملاءمتها للتوزيع السكاني في المحافظات. كما يراعي المحور التفاوتات البنيوية التي تؤثر على تقديم الخدمة، سواء كانت نتيجة جغرافية، إدارية، أو ناجمة عن تبعات النزاعات.

على سبيل المثال، بالنظر إلى بيانات تقديرات السكان للعام 2024 تُعد محافظة بغداد حالة نموذجية للضغط السكاني، إذ تسجل أعلى عدد سكان في العراق (9.49 مليون نسمة)<sup>27</sup> بكثافة تتجاوز 2085 نسمة/كم<sup>2</sup>. هذه المؤشرات تعني تركزاً حضرياً مرتفعاً يتطلب بنى تحتية ذات طاقة استيعابية استثنائية. وتشير البيانات إلى توفر 5679 مدرسة وأكثر من 138 ألف كادر تدريسي<sup>28</sup>، ما يُعد نسبياً ملائماً، إلا أن الضغط يتضاعف في القطاع الصحي رغم توفر 53 مستشفى و12,500 طبيب<sup>29</sup>. نسبة التغطية بشبكات المياه (93.5%)<sup>30</sup> تعكس تحسناً ملحوظاً، لكنها لا تعني بالضرورة وصولاً عادلاً بين مناطق المركز والأطراف.

فيما تشهد محافظة نينوى نمواً سكانياً متسارعاً بعد مرحلة ما بعد النزاع، إذ تجاوز عدد السكان 4.3 مليون نسمة بكثافة 116 نسمة/كم<sup>2</sup>. ورغم توفر 2935 مدرسة و43 ألف كادر تعليمي، فإن البنية الصحية لا تزال هشة (26 مستشفى فقط و3352 طبيباً). كما تُظهر نسبة التغطية المائية (90.3%) تحديات مستمرة في إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية، لا سيما في الأطراف الريفية والمناطق المتضررة.

تسجل ديالى واحدة من أعلى معدلات النمو السكاني (2.1%<sup>26</sup>) مع كثافة 106 نسمة/كم<sup>2</sup> وفق تقديرات سكان العراق للعام 2024، وذلك بالمقارنة مع بيانات الحصر والترقيم للعام 2009، ما يجعلها في مواجهة دائمة مع ضغوط الطلب على الخدمات. في وقت أن توفر 1878 مدرسة و54419 كادراً تعليمياً يعكس مستوى مقبولاً من البنية التربوية، لكن 13 مستشفى و1425 طبيباً فقط يشكلان نقطة تباين واضحة في البنية الصحية<sup>5</sup>. كما أن نسبة التغطية المائية (89.8%) تشير إلى نقص في شبكات التوزيع.

رغم أن محافظة الأنبار تمتد على مساحة واسعة، إلا أن كثافتها السكانية لا تتجاوز 15 نسمة/كم<sup>2</sup>. هذا الانتشار السكاني يعقد من عملية تقديم الخدمات، حيث تتوفر 2258 مدرسة و40120 كادراً تعليمياً، و19 مستشفى مقابل أكثر من 2 مليون نسمة. ويُسجل فيها أدنى نسبة تغطية مائية بين المحافظات بواقع (87.0%)، ما يثير تساؤلات حول جدوى الاستراتيجيات الخدمية المعتمدة حالياً.

أما كركوك المحافظة ذات التنوع المجتمعي الفريد، تسجل كثافة مرتفعة نسبياً (192 نسمة/كم<sup>2</sup>) ويقطنها 1.86 مليون نسمة. يبدو التوازن في عدد المدارس (2082) والكوادر التعليمية (27750) جيداً، إلا أن القطاع

<sup>27</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - تقديرات سكان العراق 2024، تم احتساب النسب المئوية للسكان حسب (البيئة - الجنس).  
<https://cosit.gov.iq/ar>

<sup>28</sup> وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، 2024، الواقع التعليمي و التربوي في العراق، دراسة تحليلية لأهم المؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2023 - 2024

<sup>29</sup> وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي

<sup>30</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم إحصاءات البيئة، 2024، الإحصاءات البيئية للعراق، كمية و نوعية المياه لسنة 2023.  
<https://cosit.gov.iq/ar>

الصحي يعاني من تباين في التوزيع، بـ 13 مستشفى فقط و1585 طبيباً. نسبة التغطية المائية (93.7%) تعد جيدة، لكنها لا تعني توفر خدمة عادلة في المناطق المتنازع عليها.

لا تتوفر بيانات كمية محدثة لمحافظة أربيل، دهوك، والسليمانية ما شكل عائقاً في تحليل ضغط السكان في هذه المحافظات التي تشهد نمواً سكانياً مطرداً ونسب جذب مرتفعة نتيجة الاستقرار الأمني النسبي. يوصى بضرورة تضمين بيانات الإقليم ضمن قواعد البيانات الوطنية المعتمدة لضمان عدالة التخطيط والاستجابة التنموية.

تشير نتائج التحليل إلى وجود تباينات مكانية في مستوى الضغط على الخدمات تتناسب مع الكثافة السكانية، حيث يلاحظ أن البنية التحتية الصحية في بعض المحافظات تحتاج إلى تعزيز إضافي مقارنة بالقطاع التربوي. كما أن المحافظات ذات المساحات الجغرافية الواسعة والكثافة المنخفضة تواجه تحديات في ضمان وصول الخدمات إلى جميع المناطق، إذ قد لا تعكس نسب التغطية بشبكات المياه بالضرورة التوزيع الجغرافي الأمثل.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية إعداد خريطة وطنية للضغط الخدمي تأخذ بعين الاعتبار التوزيع المكاني للسكان والبنية التحتية، إلى جانب تطوير منظومة متكاملة لإدارة البيانات المكانية وربطها بعمليات التخطيط الخدمي، مع توجيه الموارد بشكل مدروس نحو المحافظات التي تشهد نمواً سكانياً متسارعاً يقابله محدودية نسبية في الخدمات، بما يساهم في تعزيز التوزيع المتوازن للخدمات على المستوى الوطني.

### ثالثاً: التوزيع السكاني غير المتساوي بين المحافظات

يعكس التوزيع السكاني بين المحافظات العراقية تبايناً مكانياً طبيعياً يرتبط بعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية متنوعة، ويظهر من خلال اختلاف الكثافة السكانية ودرجة تركيز الموارد والخدمات، الأمر الذي يستدعي وضع سياسات تنموية وهيكلية تتلاءم مع خصوصية كل محافظة. وقد أكدت الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية على أهمية إدارة الحراك السكاني وتوسع المدن بما يضمن الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، وتخفيف الضغط على البنى التحتية والصحية والتعليمية والخدمية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الحضرية ذات الاحتياجات الإضافية، في إطار تخطيط متكامل يحقق التوازن بين التوزيع السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة<sup>31</sup>.

تشير البيانات السكانية إلى أن محافظة بغداد تتميز بتركيز حضري مرتفع قياساً بمساحتها الجغرافية المحدودة، إذ تستوعب ما نسبته 21.39% من إجمالي سكان العراق، رغم أن مساحتها لا تتجاوز 1% من المساحة الكلية للبلاد<sup>32</sup>. وينعكس هذا التركيز في تسجيل أعلى كثافة سكانية على المستوى الوطني، بلغت 2085 نسمة/كم<sup>2</sup>، هو ما يضع العاصمة أمام متطلبات متزايدة لتطوير البنى التحتية والخدمات بما يتناسب مع حجمها السكاني ودورها كمركز إداري واقتصادي وخدمي. كما تسهم بغداد بنسبة 24.2% في مؤشرات التفاوت السكاني\*، وهي ثاني أعلى نسبة بعد محافظة الأنبار. ما يعكس دورها التاريخي كمحور رئيسي للنشاطات الحكومية والخدمية والاقتصادية، وما ترتب على ذلك من استقطاب سكاني من مختلف المحافظات.

<sup>31</sup> المجلس الأعلى للسكان. (2023). الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ص5

<sup>32</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم الإحصاءات البيئية. (2023). الإحصاءات البيئية للعراق- الأحوال الطبيعية والخصائص الجغرافية لعام 2022، ص 25. ملاحظة: تم احتساب هذه القيم عبر استخدام معامل جديد وفق مؤشر مركب يمثل نسبة المجموع الكلي للسكان إلى المساحة لكل محافظة.

\* التفاوت السكاني هو الاختلافات أو التباينات بين مجموعات أو مناطق سكانية فيما يخص توزيع الدخل والثروة، وفرص التعليم والعمل، والصحة، والنفوذ للموارد والخدمات وقد ينتج عن عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو ديموغرافية أو سياسات الهجرة، وتؤدي هذه الفجوات إلى تباين في جودة الحياة والفرص المتاحة للأفراد والمجتمعات، وتعد مؤشرات التفاوت أداة لقياس أثر السياسات على العدالة والتكافؤ داخل المجتمع. المصدر: الأمم المتحدة. (2025). تقرير الأمم المتحدة الاجتماعي 2025 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

<https://desapublications.un.org/publications/world-social-report-2025-new-policy-consensus-accelerate-social-progress>

في المقابل، نجد نموذجاً عكسياً في محافظة الأنبار، التي تشكل 31.7% من مساحة العراق، لكنها لا تضم سوى 4.3% من مجموع السكان، بكثافة سكانية متدنية جداً لا تتجاوز 15 نسمة/كم<sup>2</sup>، وهي أدنى على المستوى الوطني. وتبلغ مساهمتها في مؤشرات التفاوت السكاني 32.1%، ما يبرز خصوصية نمط توزيع السكان في المحافظة، وأهمية تعزيز التنمية واستثمار الموارد المتاحة بما يسهم في رفع معدلات الاستقرار والانتشار السكاني.

أما محافظات نينوى وديالى وكركوك، فتُظهر مؤشرات أكثر تقارباً بين نسب السكان والمساحة، وإن بقيت بعض الفجوات قائمة. فمحافظة نينوى، على سبيل المثال، تمثل 9.2% من إجمالي السكان وتشغل 8.6% من المساحة الكلية، بكثافة سكانية تقارب 116 نسمة/كم<sup>2</sup>، مع مساهمة محدودة في التفاوت تبلغ 1.4%. وفي محافظة كركوك، تبلغ الكثافة السكانية 192 نسمة/كم<sup>2</sup> رغم أن مساحتها لا تتجاوز 2.2% من مساحة البلاد، وبمساهمة في التفاوت تبلغ 2.36%، ما يعكس تركيزاً نسبياً للسكان في بيئة محدودة المساحة. ويُعد مؤشر الكثافة السكانية أحد أبرز المعايير الدالة على أنماط التوزيع السكاني، حيث يشير الفارق بين بغداد (2085 نسمة/كم<sup>2</sup>) والأنبار (15 نسمة/كم<sup>2</sup>) إلى تباين واضح في أنماط الاستيطان، يتجاوز 140 تبايناً. كما تُسجل محافظات أخرى، مثل كربلاء وواسط، مستويات مرتفعة من الكثافة، ما يستدعي تعزيز التخطيط الإقليمي وتوزيع الاستثمارات والخدمات بما يحقق التوازن التنموي بين مختلف مناطق العراق.

يُظهر "فرق النسبة" بين نسبة السكان ونسبة المساحة فجوة واضحة، حيث بلغ هذا الفرق في بغداد +20.39%، وفي الأنبار -27.05%. هذه الفجوة تدل على اتجاهين متعاكسين: الأول يعبر عن اكتظاظ سكاني وتركز ضاغط، والثاني يشير إلى تهميش جغرافي وإهمال سكاني في مناطق واسعة<sup>26</sup>.

إلى جانب النماذج البارزة مثل بغداد والأنبار، تبرز محافظات أخرى تسهم بدرجات متفاوتة في عدم التوازن السكاني المكاني، تعد محافظة المثنى من أبرز الأمثلة على الفجوة المكانية في جنوب العراق. فعلى الرغم من أنها ليست الأكبر مساحة (تشغل حوالي 7% من مساحة العراق)، إلا أن عدد سكانها بلغ 1,043,087 مليون نسمة، ما ينعكس في كثافة سكانية منخفضة جداً تقدر بـ 18 نسمة/كم<sup>2</sup>. وبهذا تسهم بنسبة 11.6% في التفاوت السكاني، وهي ثالث أعلى مساهمة بعد الأنبار وبغداد، ما يدل على الإهمال التنموي لهذه المحافظة رغم موقعها المكاني ومواردها الطبيعية. د، فإنها تعاني من تهميش تنموي طويل الأمد.

في المقابل، تظهر محافظات مثل بابل وكربلاء كنماذج للتكدس السكاني، حيث لا تتجاوز مساحة بابل 5119 كم<sup>2</sup>، لكنها تضم أكثر من 2.4 مليون نسمة، ما يجعل كثافتها تصل إلى 470 نسمة/كم<sup>2</sup>. أما كربلاء فمساحتها أصغر (5034 كم<sup>2</sup>) وتحتضن أكثر من 1.7 مليون نسمة، بكثافة تتجاوز 282 نسمة/كم<sup>2</sup>. هذه الأرقام تعكس تركيزاً سكانياً قد يشكل ضغطاً على الخدمات، رغم أن مساهمتهما في التفاوت الكلي تبقى أقل من المحافظات الكبيرة جغرافياً.

تمثل البصرة حالة متميزة، حيث تشكل منطقة ذات أهمية اقتصادية كبرى، لكنها أيضاً تحوي أكثر من 3.6 مليون نسمة ضمن مساحة متوسطة تبلغ 19070 كم<sup>2</sup>، وتصل كثافتها إلى 178 نسمة/كم<sup>2</sup>. مساهمتها في التفاوت لا تتجاوز 3.8%، ما يشير إلى نوع من التوازن السكاني النسبي مقارنة بمساحتها.

كل من النجف وذي قار تظهران مستويات متوسطة من التفاوت. النجف تضم أكثر من 1.9 مليون نسمة في مساحة تبلغ 28824 كم<sup>2</sup>، بكثافة سكانية تقارب 59 نسمة/كم<sup>2</sup>، وتساهم بـ 3.25% في التفاوت. أما ذي قار فتصل كثافتها إلى 189 نسمة/كم<sup>2</sup>، مما يدل على تركيز سكاني مع محدودية توزيع متوازن للبنية التحتية والخدمات.

تبرز محافظات أربيل ودهوك والسليمانية كمناطق ذات كثافة معتدلة. فعلى سبيل المثال، تسجل دهوك كثافة تزيد على 140 نسمة/كم<sup>2</sup>، بينما تظهر أربيل مستويات أقل، لكن مساهمتها في التفاوت العام تبقى منخفضة مقارنة بمحافظات الوسط والجنوب، ما يشير إلى توزيع سكاني أقرب للتوازن النسبي ضمن الإقليم، ويُعزى ذلك إلى استقرار ملحوظ في الوضع الأمني، واتباع سياسات تنموية أكثر تركيزاً على البنية التحتية والخدمات المحلية، كما إن الاستثمارات الداخلية والخارجية ساهمت في خلق مراكز جذب سكاني جديدة، لا سيما في أربيل.

وأطلق المجلس الأعلى للسكان الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية سنة 2023 والتي دعت إلى ضرورة اعتماد سياسة سكانية تعيد التوازن بين الريف والحضر، وأشارت إلى أهمية تبني تخطيط مكاني عادل يستند إلى خصائص كل محافظة، ويمنع التركز العشوائي للسكان في المدن الكبرى، أما في ما يخص الحلول، فقد شددت الوثيقة على إدماج القضايا السكانية في الخطط التنموية الوطنية، من خلال سياسات تستهدف الفجوات المكانية والديموغرافية، وتكفل إعادة التوازن المكاني والسكاني<sup>33</sup>.

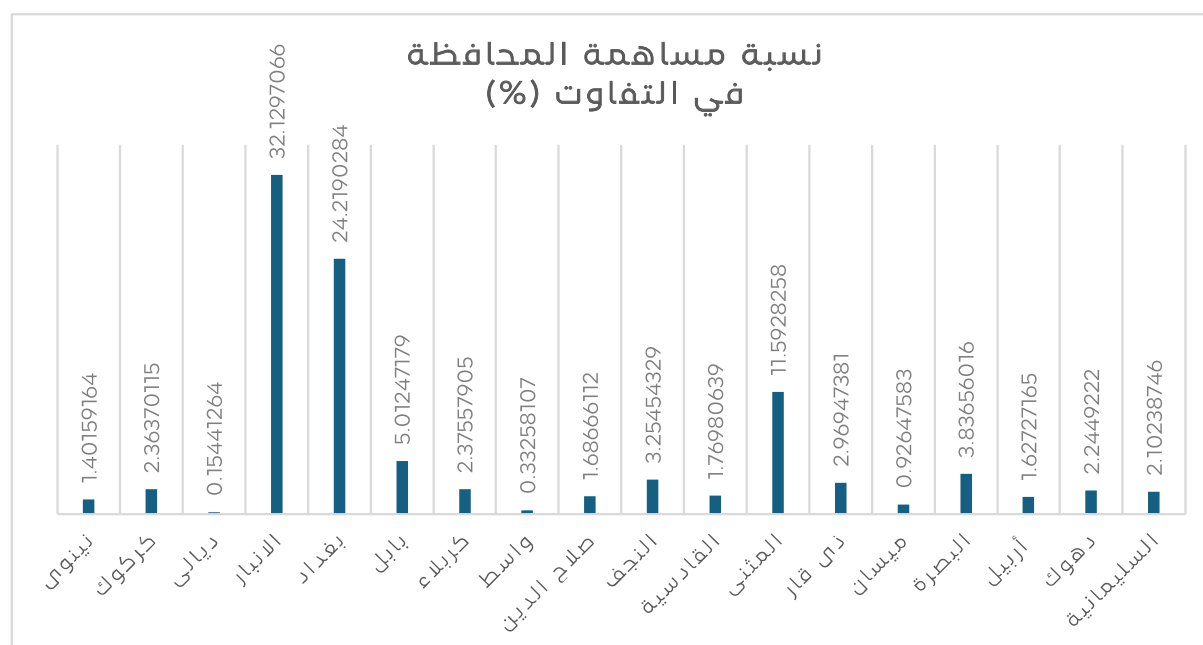
جدول (4-1): التوزيع السكاني غير المتساوي بين المحافظات<sup>34</sup>

| المحافظة   | عدد السكان للعام 2024 | نسبة السكان من مجموع سكان العراق (%) | المساحة (كم <sup>2</sup> ) | النسبة المئوية من مساحة العراق | الكثافة السكانية (نسمة/كم <sup>2</sup> ) | فرق النسبة (%) | فرق النسبة المطلقة | نسبة مساهمة المحافظة في التفاوت (%) |
|------------|-----------------------|--------------------------------------|----------------------------|--------------------------------|------------------------------------------|----------------|--------------------|-------------------------------------|
| نينوى      | 4,261,980             | 9.2                                  | 37323                      | 8.6                            | 116.428074                               | 1.18           | 1.18               | 1.40159164                          |
| كركوك      | 2,034,627             | 4.4                                  | 9679                       | 2.2                            | 192.32834                                | 1.99           | 1.99               | 2.36370115                          |
| ديالى      | 1,934,504             | 4.2                                  | 17685                      | 4.1                            | 106.11145                                | 0.13           | 0.13               | 0.15441264                          |
| الانبار    | 2,004,418             | 4.3                                  | 137808                     | 31.7                           | 14.9773816                               | 27.05          | 27.05-             | 32.1297066                          |
| بغداد      | 9,780,429             | 21.2                                 | 4555                       | 1                              | 2085.2865                                | 20.39          | 20.39              | 24.2190284                          |
| بابل       | 2,482,324             | 5.4                                  | 5119                       | 1.2                            | 469.96933                                | 4.22           | 4.22               | 5.01247179                          |
| كربلاء     | 1,754,065             | 3.8                                  | 5034                       | 1.2                            | 282.045491                               | 2              | 2                  | 2.37557905                          |
| واسط       | 1,643,406             | 3.6                                  | 17153                      | 3.9                            | 93.641054                                | 0.28           | 0.28-              | 0.33258107                          |
| صلاح الدين | 1,774,542             | 3.8                                  | 24363                      | 5.6                            | 76.2815335                               | 1.42           | 1.42-              | 1.68666112                          |
| النجف      | 1,950,833             | 4.2                                  | 28824                      | 6.6                            | 59.478733                                | 2.74           | 2.74-              | 3.25454329                          |
| القادسية   | 1,477,310             | 3.2                                  | 8153                       | 1.9                            | 184.479701                               | 1.49           | 1.49               | 1.76980639                          |
| المثنى     | 1,043,087             | 2.3                                  | 51740                      | 11.9                           | 18.3368574                               | 9.76           | 9.76-              | 11.5928258                          |
| ذي قار     | 2,499,468             | 5.4                                  | 12900                      | 3                              | 189.216047                               | 2.5            | 2.5                | 2.96947381                          |
| ميسان      | 1,294,503             | 2.8                                  | 16072                      | 3.7                            | 80.6543056                               | 0.78           | 0.78-              | 0.92647583                          |
| البصرة     | 3,664,168             | 7.9                                  | 19070                      | 4.4                            | 177.682171                               | 3.23           | 3.23               | 3.83656016                          |
| أربيل      | 2,517,534             | 5.5                                  | 15074                      | 3.5                            | 143.347552                               | 1.37           | 1.37               | 1.62727165                          |

<sup>33</sup> المجلس الأعلى للسكان. (2023)، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ص 5-7

<sup>34</sup> تم احتساب الكثافة السكانية، ونسبة مساهمة كل محافظة في التفاوت، وفروق النسب، من خلال تحليل البيانات التالية: عدد سكان كل محافظة، نسبة سكان المحافظة من مجموع سكان العراق، مساحة المحافظة، والنسبة المئوية التي تمثلها مساحة المحافظة من إجمالي مساحة العراق.

| المحافظة   | عدد السكان للعام 2024 | نسبة السكان من مجموع سكان العراق (%) | المساحة (كم <sup>2</sup> ) | النسبة المئوية من مساحة العراق | الكثافة السكانية (نسمة/كم <sup>2</sup> ) | فرق النسبة (%) | فرق النسبة المطلقة | نسبة مساهمة المحافظة في التفاوت (%) |
|------------|-----------------------|--------------------------------------|----------------------------|--------------------------------|------------------------------------------|----------------|--------------------|-------------------------------------|
| دهوك       | 1,599,871             | 3.5                                  | 6535                       | 1.5                            | 230.421576                               | 1.89           | 1.89               | 2.2449222                           |
| السليمانية | 2,401,724             | 5.2                                  | 17023                      | 3.9                            | 147.97991                                | 1.77           | 1.77               | 2.10238746                          |



شكل (4-1): نسبة مساهمة المحافظة في التفاوت في التوزيع السكاني في العراق

#### رابعاً: السكان ودورهم في بلورة خصائص البنية المكانية في العراق

في إطار دراسة دور السكان في بلورة خصائص البنية المكانية في العراق، يركز هذا المحور على تحليل ثلاثي الأبعاد لقياس التفاوتات المكانية والاجتماعية-الاقتصادية بين المحافظات العراقية، مستنداً إلى مؤشرات كمية. ويهدف هذا التحليل إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الكتلة السكانية، والموارد الاقتصادية، وهيكل توزيع النشاط الاقتصادي، عبر ثلاث مقاربات رئيسية مترابطة. تبدأ المقارنة الأولى بتطبيق معامل هوفر لقياس درجة عدم التوازن في توزيع الإنفاق الحقيقي للفرد مقارنة بالحجم السكاني لكل محافظة، بما يكشف عن الفجوات المكانية في مستويات المعيشة والقوة الشرائية. أما المقارنة الثانية فتركز على تحليل الثنائية القطاعية والمكانية للدخل، لتفسير تفاوت أنماط الاعتماد الاقتصادي بين محافظات تعتمد على الريع أو القطاعات غير الإنتاجية، وأخرى ذات طابع إنتاجي أو زراعي، وهو ما ينعكس مباشرة في البنية الاقتصادية والمكانية لكل منطقة. وتُستكمل المقارنة الثالثة من خلال تطبيق قاعدة زيف على المدن العراقية، للكشف عن مدى سيطرة مدينة واحدة على النظام الحضري، وقياس ظاهرة "المدن المهيمنة"، وتأثيرها في اختلالات التوازن المكاني بين المراكز الحضرية. يُسهم هذا الإطار التحليلي الثلاثي في تقديم قراءة علمية للعلاقة بين التوزيع السكاني وتشكل الأنماط المكانية والاقتصادية، ويمهد لبناء سياسات مكانية أكثر عدالة وتوازناً في العراق.



## 1. التفاوت الإقليمي بين المحافظات

لغرض قياس التفاوت النسبي في درجة تركيز السكان بين المحافظات والذي ينتج عن عوامل عديدة سواء كانت طبيعية (الولادات الوفيات) او العوامل الديناميكية (تزايد السكان ونقصانهم بفعل عامل الهجرة الداخلية والخارجية) يمكن ان نستخدم مؤشر التركيز المكاني للسكان\* (معامل هوفر) وفقاً للصيغة الآتية:

$$(1) \dots\dots\dots \sum (X-Y) = 1/2 * \text{معامل تركيز السكان}$$

إذ ان:

X = النسبة المئوية للسكان في المحافظة الى مجموع سكان البلد ، Y = النسبة المئوية لمساحة المحافظة الى مجموع مساحة البلد

ومن ملاحظة الجدول (2-4) الذي يقارن تركيز السكان والمساحة في (18) محافظة بين عامي (2009 و 2024) وبتطبيق المعادلة السابقة يتضح :

- معامل تركيز السكان لعام 2009 = 2/1 مع (84.1) = 42.05
- معامل تركيز السكان لعام 2024 = 2/1 مع (84.3) = 42.1

وعند مقارنة هاتين النسبتين مع معامل التركيز المثالي او الافتراضي لعام 1977 والبالغ (43.2)<sup>35</sup> نجد ان النسب في عام 2009 و 2024، انخفضت نسبياً بشكل طفيف، ولكنها بقيت ضمن فئة (متساوي التركيز الى حد ما)، مما يشير الى ضرورة اتباع سياسات اقتصادية اكثر صراحة تعمل على عدم تركيز السكان في الوحدة المساحية، كالتوزيع الأكثر عدالة للاستثمارات التي تعمل على نشر ثمار التنمية بشكل اكثر مساواة مما ينعكس على تثبيت السكان في أماكنهم وعدم تحركهم نحو في محافظات معينة دون أخرى. ومن الجدول (2-4) وعند النظر الى نتائج (X - Y) على مستوي المحافظات للعامين 2009 و 2024، يتضح ان هناك إشارات موجبة لبعض المحافظات بينما في محافظات أخرى تكون الإشارات سالبة.

إذ تشير الإشارة الموجبة الى عدم عدالة توزيع السكان بالزيادة على الوحدة المساحية كمحافظات (نينوى، كركوك، ديالى، بغداد، بابل، كربلاء، القادسية، ذي قار، البصرة، دهوك، أربيل، السليمانية) ومن ثم فإن ناتج (Y-X) لكل محافظة يدل على نسبة السكان التي يجب ان تنتقل الى محافظات أخرى لتحقيق العدالة في التوزيع على الوحدة المساحية، ففي عام 2009 وفي محافظة بغداد لوحدها هناك زيادة تقدر بـ (20.2%) من السكان، ازدادت تلك النسبة بشكل طفيف جداً في عام 2024 لتصل الى (21.2%) من السكان، إذ ان هناك عدم عدالة في التوزيع بالزيادة على الوحدة المساحية. في حين نجد ان هناك محافظات لاتزال طاقتها الاستيعابية مفتوحة لاستقبال مزيد من السكان وهي المحافظات ذات الإشارات السالبة (الانبار، واسط، صلاح الدين، النجف، المثنى، ميسان) ففي عام 2009 وفي محافظة الانبار نجد ان لديها طاقة استيعابية تقدر بـ (27%)، ازدادت بشكل طفيف جداً هذه النسبة عام 2024 لتصل الى (27.1%).

\*معامل التركيز المكاني للسكان: يبين مدى ميل السكان الى التركيز في منطقة معينة داخل حدود الدولة في محافظات او اقاليم معينة دون سواها او الانتشار والتبعثر في مناطق أخرى، ويعد مقياس لعلاقة توزيع السكان على وحدات الحيز المكاني. وباستخدام المعادلة الآتية يمكننا اثبات وجود تركيز للسكان على مستوي البلد من عدمه: معدل التكاثر المساحي للسكان =  $2/1$  مع (Y-X). إذ ان: X = نسبة مساحة المحافظة الى مساحة البلد، Y = نسبة سكان المحافظة الى سكان البلد، مع = الفرق الموجب بين هذه النسب، أي مجموع القيم دون النظر الى الإشارات. وتشير نسبة التركيز (0%- أقل من 25%) متساوي التركيز، و (25%- أقل من 50%) متساوي التركيز الى حد ما ، (50%- أقل من 75%) متوسط التركيز، (75%- 100%) شديد التركيز، فكلما اقتربت النتيجة من الصفر كلما كان التوزيع المكاني للسكان مثالياً وكلما ازداد دل على ان السكان يميلون الى التركز لا تشتت. ينظر في ذلك (فصطفى عبد الله السويدي، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الأوسط حسب تعداد 1987، دراسة سكانية كارتوغرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1996، ص164)

35 وزارة التخطيط العراقية دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، سكان المحافظات في عام 2000 بين النمو الطبيعي والنمو المخطط، 1988، ص48.

جدول (4-2): نسبة تركيز السكان والمساحة وفق معامل هوفر في العراق حسب المحافظة للسنوات 2009 و 2024<sup>36</sup>

| 2024           |             |            | 2009           |             |            | المحافظة   |
|----------------|-------------|------------|----------------|-------------|------------|------------|
| التركز % (X-Y) | المساحة % Y | السكان % x | التركز % (X-Y) | المساحة % Y | السكان % x |            |
| 0.6            | 8.6         | 9.2        | 1.2            | 8.6         | 9.81       | نينوى      |
| 2.2            | 2.2         | 4.4        | 2.0            | 2.2         | 4.19       | كركوك      |
| 0.1            | 4.1         | 4.2        | 0.2            | 4.1         | 4.33       | ديالى      |
| -27.4          | 31.7        | 4.3        | 27.0-          | 31.7        | 4.68       | الانبار    |
| 20.2           | 1           | 21.2       | 20.2           | 1           | 21.17      | بغداد      |
| 4.2            | 1.2         | 5.4        | 4.3            | 1.2         | 5.46       | بابل       |
| 2.6            | 1.2         | 3.8        | 2.0            | 1.2         | 3.20       | كربلاء     |
| -0.4           | 4           | 3.6        | 0.4-           | 4           | 3.63       | واسط       |
| -1.8           | 5.6         | 3.8        | 1.4-           | 5.6         | 4.22       | صلاح الدين |
| -2.4           | 6.6         | 4.2        | 2.7-           | 6.6         | 3.86       | النجف      |
| 1.3            | 1.9         | 3.2        | 1.5            | 1.9         | 3.40       | القادسية   |
| -9.6           | 11.9        | 3.2        | 9.7-           | 11.9        | 2.16       | المثنى     |
| 2.4            | 3           | 5.4        | 2.5            | 3           | 5.51       | ذي قار     |
| -0.9           | 3.7         | 2.8        | 0.8-           | 3.7         | 2.91       | ميسان      |
| 3.5            | 4.4         | 7.9        | 3.2            | 4.4         | 7.60       | البصرة     |
| 2              | 1.5         | 3.5        | 1.9            | 1.5         | 3.39       | دهوك       |
| 2              | 3.5         | 5.5        | 1.3            | 3.5         | 4.84       | أربيل      |
| 1.3            | 3.9         | 5.2        | 1.7            | 3.9         | 5.64       | السليمانية |
| 84.3           | 100         | 100.0      | 84.1           | 100         | 100.00     | المجموع    |

## 2. الثنائية القطاعية والمكانية (معامل بيرسون)

يُعد التباين الإقليمي والمكاني في توزيع الدخل من أبرز سمات الاقتصاد العراقي المعاصر، ويكشف عن اختلالات بنيوية متجذرة ترتبط بالتنمية غير المتكافئة والتوزيع غير العادل للفرص الاقتصادية. وتؤكد البيانات المستخلصة المتعلقة بمتوسط الدخل الشهري للفرد، وعدد السكان، ونسبة مساهمة كل محافظة في التباين الكلي، على حضور واضح لما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ"الثنائية القطاعية والإقليمية"<sup>37</sup>.

يُقصد بالثنائية القطاعية وجود فجوة واضحة في الدخل والفرص بين قطاعات متعددة ضمن الاقتصاد الواحد، كالفجوة بين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص، أو بين العاملين في قطاعات إنتاجية مقابل قطاعات خدمية. أما الثنائية الإقليمية، فتتمثل الفجوة المكانية في مستويات الدخل ونوعية المعيشة بين المحافظات،

36 المصدر: الفريق البحثي - اعتماداً على بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية المستقاة من المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

37 هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، كانون الثاني 2025، مديرية إحصاءات أحوال المعيشة، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2023-2024، ملخص النتائج - البيانات المدرجة ضمن المحور تم الحصول عليها من المسح

وهي ظاهرة تبدو أكثر وضوحاً في العراق نتيجة التباين في توزيع الاستثمارات وتفاوت مستوى تطوير البنية التحتية.

وللكشف عن التباين الإقليمي بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (على مستوى المحافظات)، نستخدم طريقة معامل بيرسون، على بيانات متوسط دخل الفرد الشهري المنشورة في (المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر النصف سنوي لعام 2014 والمسح الاجتماعي-الاقتصادي للأسرة في العراق 2023-2024)، وليس متوسط الدخل القومي، كون أن الأخير يعد مؤشراً مضللاً لا يمكن أن يبين مدى التفاوت الحقيقي لمستويات الدخل الحقيقية في المحافظات.

إن المؤشرات التي تقيس درجة التباين في مستوى التنمية الإقليمية بين (الأقاليم أو المحافظات) مختلفة، فقد تكون تلك المؤشرات ديمغرافية تتعلق بالسكان وتوزيعهم الجغرافي أو العمري، أو قد تكون اقتصادية مثل البطالة والدخل أو قد تكون عمرانية كالاختلاف بمستويات البنية التحتية. أما فيما يخص مؤشر التفاوت بمستويات الدخل الإقليمي فيعد من أهم مؤشرات قياس التفاوت في درجة التطور الاقتصادي بين الأقاليم أو المحافظات. فمقياس معامل الدخل الفردي الإقليمي (Coefficient of Regional Income Disparity) المرجح بعدد السكان يمكن عده من أهم المقاييس التي تؤثر بشكل واضح الفوارق الإقليمية بين مناطق مختلفة كون أن هذا المعامل يقوم على مقارنة متوسط الدخل الفردي على المستوى الوطني ومتوسط الدخل الفردي في الإقليم (المحافظات) بعد ترجيحه بعدد سكان الإقليم (المحافظة) إلى سكان البلد. إن هذا المؤشر يعكس مستوى التباين في مستويات دخول الأفراد بين محافظات البلد الواحد، إذ كلما كبرت قيمة المعامل كلما كان التفاوت في الدخل أعلى بين تلك المحافظات كما أن العكس صحيح<sup>38</sup>. وباعتماد تلك الصيغة لقياس نمط التباين المكاني للدخل نستخدم أسلوب Williamson في تحديد معدل التباين الإقليمي بين المحافظات العراقية من خلال تطبيق معيار معامل بيرسون للاختلاف (الصيغة المرجحة للقانون) Pearson Coefficient of Variation، وفقاً للمعادلة الآتية<sup>39</sup>:

$$Vw = \frac{\sqrt{\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2 \frac{P_i}{P_n}}}{\bar{Y}} \dots \dots \dots (2)$$

إذ إن:

$Vw$ : معامل التباين المرجح

$Y_i$ : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الإقليم أو المحافظة (i)

$\bar{Y}$ : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (البلد)

$P_i$ : سكان الإقليم أو المحافظة (i)،  $P_n$ : سكان البلد

وباستخدام الصيغة المرجحة لمعامل Williamson الخاصة بالتباين الإقليمي على مخرجات الجدول (3-4) الخاص بمعامل التفاوت الإقليمي لمتوسط دخل الفرد لعامي 2014 و 2024 على مستوى العراق، يتضح أن هناك انخفاض في مؤشر التباين الإقليمي الخاص بمتوسط دخل الفرد الشهري إذ بلغ (3.01) و (1.65) على التوالي، مما يدل على أن هناك تقلص للفجوة بين المحافظات بتوزيع الدخل، إذ أن مستوى التباين انخفض بين العامين المذكورين.

$$Vw \ 2014 = \frac{\sqrt{989410.63}}{330.3} = 3.01 \quad Vw \ 2024 = \frac{\sqrt{111373.5}}{201.3} = 1.65$$

38 وزارة التخطيط العراقية، دائرة التخطيط الإقليمي، تقييم نمط التوزيع المكاني لمجمل استثمارات المدة (1986-1987)، 1986، ص 49-50 .  
39 هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 274 .

لكن وبالرغم من ذلك نلاحظ ان متوسط الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض بين العامين محل الدراسة إذ بلغ عام 2014 حوالي (330.3) ألف دينار/ شهر في حين وصل الى حوالي (201.3) ألف دينار/شهر عام 2024 مما يؤشر تراجع في القدرة الاقتصادية للأفراد للعامين المذكورين، ويرجع سبب ذلك الى الازمات الأمنية والصحية والاقتصادية التي مرت على البلد خلال العشر سنوات هذه، بدءاً من سيطرة العصابات الاجرامية على بعض المحافظات والازمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا وما رافقها من مدة حظر فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية للبلد بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما ساهم بانعكاس اثارها على مجمل الأوضاع الاقتصادية للأفراد لا سيما متوسط دخل الفرد الحقيقي.

جدول (3-4): معامل التفاوت الإقليمي لمتوسط دخل الفرد في العراق للسنوات 2014 و 2024 حسب المحافظة (المصدر: عمل الفريق البحثي)

| 2024               |          |        |                                |       |           | 2014               |          |         |                                |       |           | المحافظة       |
|--------------------|----------|--------|--------------------------------|-------|-----------|--------------------|----------|---------|--------------------------------|-------|-----------|----------------|
| (yi-ȳ)²*<br>pi/pn | (yi-ȳ)² | yi-ȳ  | الف( دينار / شهر )<br>الدخل Yi | pi/pn | السكان pi | (yi-ȳ)²*<br>pi/pn | (yi-ȳ)² | yi-ȳ   | الف( دينار / شهر )<br>الدخل Yi | pi/pn | السكان pi |                |
| 8864.2             | 906.01   | 30.1   | 231.4                          | 9.2   | 1934504   | 121694.5           | 12432.25 | 111.5-  | 218.8                          | 9.8   | 3524348   | نينوى          |
| 676.0              | 161.29   | - 12.7 | 188.6                          | 4.4   | 2004418   | 7533.9             | 1797.76  | 42.4    | 372.7                          | 4.2   | 1508854   | كركوك          |
| 8901.5             | 2106.81  | 45.9   | 247.2                          | 4.2   | 9780429   | 17892.5            | 4160.25  | 64.5-   | 265.8                          | 4.3   | 1548493   | ديالى          |
| 1522.4             | 327.61   | -18.1  | 183.2                          | 4.3   | 2482324   | 51700.6            | 11109.16 | - 105.4 | 224.9                          | 4.7   | 1675606   | الانبار        |
| 16173.0            | 756.25   | - 27.5 | 173.8                          | 21.2  | 1754065   | 198255.8           | 9312.25  | 96.5    | 426.8                          | 21.3  | 7665292   | بغداد          |
| 62.6               | 11.56    | -3.4   | 197.9                          | 5.4   | 1643406   | 22289.6            | 4108.81  | 64.1-   | 266.2                          | 5.4   | 1953184   | بابل           |
| 2857.9             | 894.01   | - 29.9 | 171.4                          | 3.8   | 1774542   | 1450.6             | 453.69   | 21.3-   | 309                            | 3.2   | 1151152   | كربلاء المقدسة |
| 668.9              | 184.96   | 13.6   | 214.9                          | 3.6   | 1950833   | 7231.8             | 1998.09  | 44.7-   | 285.6                          | 3.6   | 1303137   | واسط           |
| 5852.8             | 1398.76  | - 37.4 | 163.9                          | 3.8   | 1477310   | 15494.7            | 3696.64  | 60.8-   | 269.5                          | 4.2   | 1509153   | صلاح الدين     |
| 5.6                | 1.44     | 1.2    | 202.5                          | 4.2   | 1043087   | 6938.2             | 1797.76  | 42.4-   | 287.9                          | 3.9   | 1389549   | النجف الاشرف   |
| 9086.5             | 2683.24  | - 51.8 | 149.5                          | 3.2   | 2499468   | 36167.8            | 10670.89 | - 103.3 | 227                            | 3.4   | 1220333   | القادسية       |
| 4192.1             | 1962.49  | - 44.3 | 157                            | 2.3   | 1294503   | 33329.7            | 15575.04 | - 124.8 | 205.5                          | 2.1   | 770476    | المثنى         |
| 10020.2            | 1823.29  | - 42.7 | 158.6                          | 5.4   | 3664168   | 12352.9            | 2246.76  | 47.4-   | 282.9                          | 5.5   | 1979561   | ذي قار         |
| 2768.7             | 948.64   | - 30.8 | 170.5                          | 2.8   | 2517534   | 5804.2             | 1989.16  | 44.6-   | 285.7                          | 2.9   | 1050580   | ميسان          |
| 3174.9             | 416.16   | - 20.4 | 180.9                          | 7.9   | 1599871   | 47457.0            | 6225.21  | 78.9-   | 251.4                          | 7.6   | 2744758   | البصرة         |
| 14456.6            | 4264.09  | 65.3   | 266.6                          | 3.5   | 1934504   | 17474.0            | 5155.24  | 71.8    | 402.1                          | 3.4   | 1220396   | دهوك           |
| 2944.2             | 605.16   | - 24.6 | 176.7                          | 5.5   | 2401724   | 351431.9           | 72307.21 | 268.9   | 599.2                          | 4.9   | 1749915   | اربيل          |
| 19145.4            | 3375.61  | 58.1   | 259.4                          | 5.2   | 2004418   | 34911.0            | 6162.25  | 78.5    | 408.8                          | 5.7   | 2039767   | السليمانية     |
| 111373.5           | 0        | 0      | 201.3                          | 100.0 | 46118793  | 989410.6           | 0        | 0       | 330.3                          | 100   | 36004554  | اجمالي البلد   |

## 3. هيمنة المدن الكبرى (قاعدة زيف)

في العراق ونتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية والتركيز في ضخ الاستثمارات للمناطق الحضرية الكبرى ارتفع معدل النمو السكاني في تلك المناطق بفعل عوامل الزيادة الطبيعية وعامل الهجرة ليبلغ في المدة (1947-1977) ما نسبته (6.3%) وهو اعلى من المعدل الوطني لنفس المدة البالغ (3%) - (3.3%)، مقابل انخفاض معدل نمو سكان الريف الى حوالي (0.3%) خلال نفس المدة، واسهمت الهجرة بحوالي (40%) من النمو الحضري المتحقق خلال نفس المدة<sup>40</sup>.

عند تطبيق قاعدة G.K.Zipf<sup>41</sup> (المرتبة - الحجم)<sup>(\*)</sup> على سكان المناطق الحضرية في المحافظات لعام 2024 كما في جدول (4-4) والشكل (4-2)، يتضح سيطرة محافظة بغداد على الهيكل المكاني للمناطق الحضرية في العراق، مما يؤشر توزيعاً غير متجانس للسكان بين المناطق الحضرية، إذ بلغت النسبة الحقيقية لحجم المناطق الحضرية في محافظة البصرة وهي في المرتبة الثانية بعد بغداد في إطار التسلسل الهرمي للمناطق الحضرية في العراق ما يعادل حوالي 3/1 من سكان المناطق الحضرية في محافظة بغداد في حين كان من المفترض ان تكون وفقاً لقاعدة زيف ما يعادل 2/1، وهذا يوضح سيطرة بغداد كمدينة رئيسة على مستوى العراق.

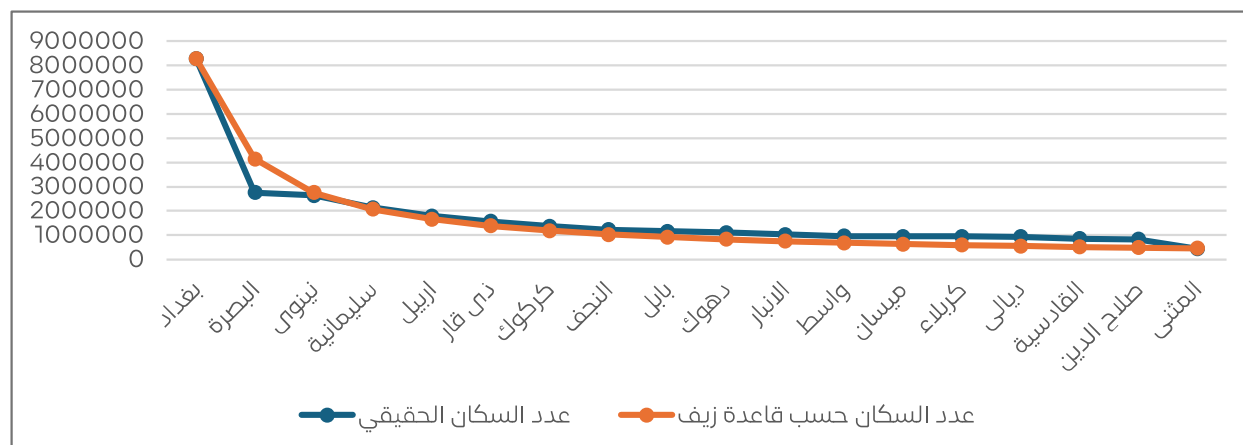


40 سامي متي بولص و حمودي رياض الوزير، تجربة العراق في تنظيم الهجرة من الريف الى المدينة السياسات والنتائج ورقة مقدمة الى مؤتمر التنمية وتحديات القرن 21، المغرب، 1998، ص 3.

41 هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 191.

جدول (4-4): عدد ونسبة السكان للمناطق الحضرية في المحافظات العراقية وفقاً لقاعدة زيف لعام 2024<sup>42</sup>

| المحافظة   | الترتبة | عدد السكان | النسبة الحقيقية لسكان المدن بالنسبة للمدينة الأولى | عدد السكان حسب قاعدة زيف | % زيف |
|------------|---------|------------|----------------------------------------------------|--------------------------|-------|
| بغداد      | 1       | 833466     | 100.0                                              | 8283447                  | 100   |
| البصرة     | 2       | 3079170    | 33.2                                               | 4141724                  | 50    |
| نينوى      | 3       | 2311613    | 31.8                                               | 2761149                  | 33.33 |
| سليمانية   | 4       | 2137095    | 25.8                                               | 2070862                  | 25    |
| اربيل      | 5       | 2102635    | 21.7                                               | 1656689                  | 20    |
| ذي قار     | 6       | 1702948    | 18.9                                               | 1380575                  | 16.67 |
| كركوك      | 7       | 1496035    | 16.6                                               | 1183350                  | 14.29 |
| النجف      | 8       | 1180084    | 14.8                                               | 1035431                  | 12.5  |
| بابل       | 9       | 1127894    | 14.0                                               | 920383                   | 11.11 |
| دهوك       | 10      | 1273546    | 13.5                                               | 828345                   | 10    |
| الانبار    | 11      | 1159402    | 12.5                                               | 753041                   | 9.09  |
| واسط       | 12      | 1045103    | 11.7                                               | 690287                   | 8.33  |
| ميسان      | 13      | 1003267    | 11.6                                               | 637188                   | 7.69  |
| كربلاء     | 14      | 1292358    | 11.5                                               | 591675                   | 7.14  |
| ديالى      | 15      | 1029585    | 11.3                                               | 552230                   | 6.67  |
| القادسية   | 16      | 799098     | 10.4                                               | 517715                   | 6.25  |
| صلاح الدين | 17      | 867294     | 10.1                                               | 487262                   | 5.88  |
| المثنى     | 18      | 421756     | 5.3                                                | 460192                   | 5.56  |



شكل (4-2): التراتب الهرمي لسكان المناطق الحضرية في المحافظات العراقية لعام 2024<sup>43</sup>

42 المصدر: عمل الفريق البحثي بالاعتماد على بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، المجموعة الإحصائية 2022-2023.  
43 المصدر: عمل الفريق البحثي بالاعتماد على بيانات جدول (4-4)

تشير المعطيات المكانية في العراق إلى وجود تباينات واضحة يمكن رصدها عبر ثلاثة أبعاد مترابطة:

- الفجوة بين التوزيع السكاني ومستويات الإنفاق الفعلي،
- التباين القطاعي والمكاني في مصادر الدخل،
- واختلال التوازن الحضري وفق ما يُعرف بقاعدة "زيف".

وتكشف هذه الأبعاد مجتمعة عن ضرورة العمل على تحقيق تنمية مكانية متوازنة، من خلال توزيع أكثر عدالة للموارد والفرص، بما يضمن تعزيز النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات في جميع المحافظات.

وتُظهر المؤشرات أن بعض المحافظات، مثل نينوى وأربيل، تحقق أداءً إيجابياً في مؤشرات الإنفاق أو الدخل، في حين تتطلب محافظات أخرى، مثل بابل وكربلاء، مزيداً من التدخلات لتحفيز الاقتصاد المحلي ورفع جودة الحياة والخدمات. كما تبرز العاصمة بغداد بوصفها مركزاً حضرياً رئيسياً ينسجم مع قاعدة "زيف" من حيث الحجم السكاني، لكنها تُظهر تبايناً داخلياً في مستويات الدخل بين مناطقها، الأمر الذي يستدعي مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص الفوارق المعيشية داخلها. في المقابل، تشهد محافظة السليمانية نمواً استثمارياً ملحوظاً حيث حققت المرتبة الأولى بمجالات الاستثمار في العراق لسنة 2023 مع إنجاز 53 مشروعاً استثمارياً خلال عام 2023 وحده، لكن هذا النمو يواجه تحديات مالية وإدارية تحتاج معالجة لتحقيق دور إقليمي أكبر. أما ذي قار فتشهد توسعاً عمرانياً مخططاً ضمن برنامج الحكومة لبناء 52 مدينة سكنية، لكن هذا التوسع لا يزال في مراحله الأولى ويعتمد على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الموعودة. وفي جميع الأحوال، تحتاج مدن ذات أهمية دينية ورمزية مثل النجف وكربلاء إلى خطط استثمارية وخدمية تعزز قدرتها على استيعاب النمو السكاني المستقبلي وتطوير بنيتها التحتية. ويؤكد هذا التحليل أهمية المضي في إعداد خارطة تنمية وطنية متكاملة، تركز على إعادة توزيع الاستثمارات، وتنمية الاقتصاد المحلي، وتوسيع البنية التحتية والخدمات في جميع المحافظات، بما يعزز العدالة المكانية ويضمن استفادة جميع المواطنين من ثمار التنمية.

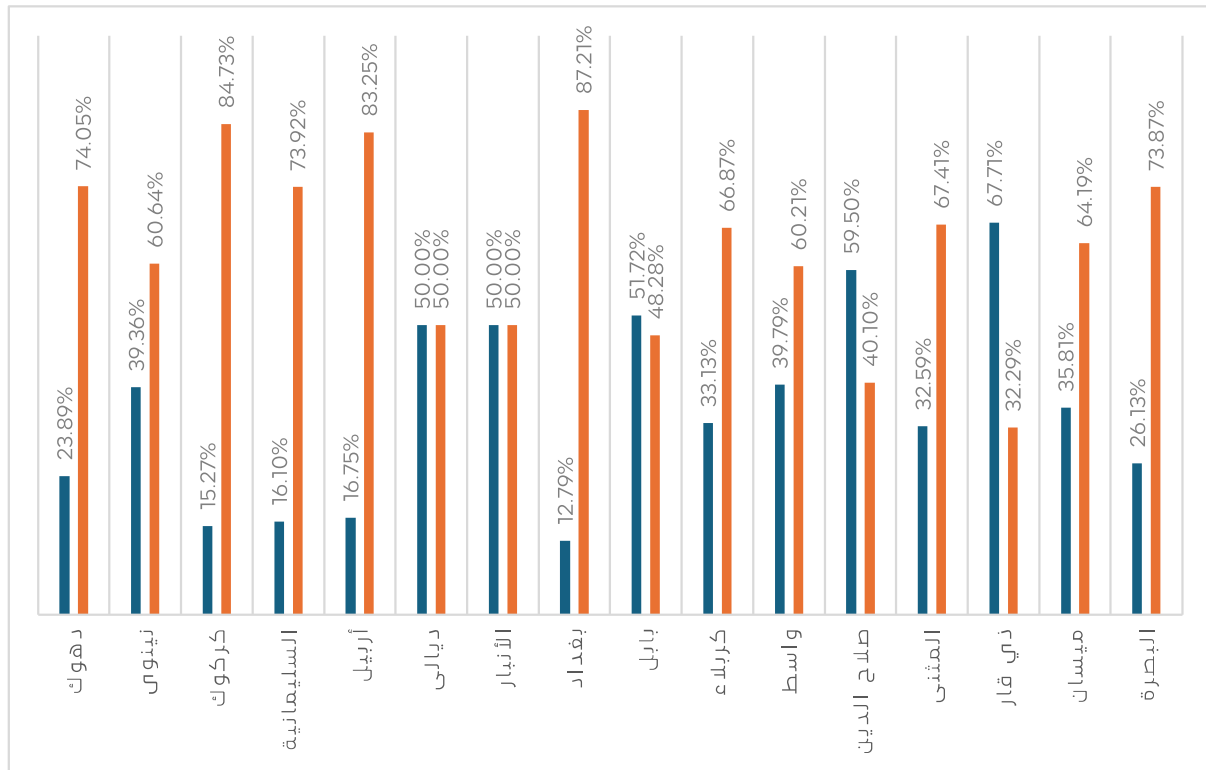
#### 4. السمات الديموغرافية للسكان وتأثيرها على التفاوت المكاني

تظهر السمات الديموغرافية للسكان مثل التعليم والصحة والدخل والسكن تأثيراً مباشراً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. تكشف البيانات أن نسبة الأمية في العراق تبلغ حوالي 15.31% (هياة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط، نتائج مسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في العراق لعام 2021)، مما يبرز تحديات في تحقيق التعليم الشامل، رغم أن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي يبلغ 88% (هياة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد التجريبي 2019). كما يتأثر مستوى المعيشة بشكل كبير بالدخل، حيث تعاني 33.9% من الأسر من هشاشة في مستوى المعيشة (هياة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وزارة التخطيط، نتائج مسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في العراق لعام 2021)، مما يؤدي إلى تدهور ظروف السكن. وعلى الرغم من أن 91.70% من السكان يملكون منازلهم (هياة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد التجريبي 2019)، إلا أن هناك مشاكل تتعلق بجودة السكن والاحتفاظ، مما يؤكد أن الدخل لا يتناسب دائماً مع تكلفة السكن. هذه العوامل الفردية تتفاعل بشكل وثيق، حيث يؤدي انخفاض التعليم في بعض المناطق إلى تفاقم الفقر، مما يؤثر سلباً على الصحة والقدرة على توفير سكن لائق، وهذا بدوره يعزز التوزيع السكاني غير المتوازن. هذه الديناميات تؤكد على أن السمات الديموغرافية ليست مجرد إحصاءات، بل هي محركات رئيسية للهجرة الداخلية وتشكيل الخارطة السكانية للعراق. تبذل الحكومة العراقية جهوداً متواصلة لمعالجة التحديات الديموغرافية والاجتماعية عبر خطط وبرامج متعددة، أبرزها خطة التنمية الوطنية (2024-2028) التي تركز على تعزيز رأس المال البشري والإصلاح الاقتصادي والتنمية الريفية. ففي قطاع التعليم، تسعى الحكومة إلى تحسين الجودة وزيادة معدلات الالتحاق عبر الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2021-2031) ومبادرات البعثات الدراسية، بينما

في قطاع الصحة، تعمل على تطوير البنية التحتية الصحية وتفعيل قانون الضمان الصحي لتحسين الخدمات. ولمواجهة أزمة السكن، تم إطلاق مشاريع المدن السكنية الجديدة مثل مدينتي الورد والجواهري إلى جانب خطط طموحة لبناء 1.5 مليون وحدة سكنية بحلول عام 2030. كما تعمل الحكومة، بالتعاون مع المنظمات الدولية، على دعم الفئات المتضررة كالنازحين عبر برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات، بهدف تحقيق التوازن في التوزيع السكاني والتخفيف من الضغط على المدن الكبرى.

#### خامساً: التفاوت بين الريف والحضر داخل نفس المحافظة

يمثل التباين التنموي بين المناطق الحضرية والريفية داخل المحافظات العراقية أحد المحاور الأساسية التي تستدعي التركيز في صياغة السياسات التنموية والاجتماعية. فعلى الرغم من انتماء الريف والحضر إلى الإطار الإداري ذاته، إلا أن مؤشرات الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب، تكشف عن اختلافات تتطلب مزيداً من المعالجات الموجهة. وتُظهر البيانات الوطنية أن سكان المناطق الحضرية يتمتعون غالباً بإمكانية أوسع للوصول إلى مياه شرب آمنة، وخدمات صحية متطورة، ونسب تعليم مرتفعة، مقارنة بالمناطق الريفية التي تواجه تحديات خاصة مرتبطة بعوامل مثل التوزيع السكاني، وتباين النشاط الاقتصادي، والظروف الجغرافية، إضافة إلى اعتبارات أمنية تؤثر في بعض المحافظات.



شكل (3-4): نسب السكان حسب البيئة لكل محافظة (2024)

إن دراسة هذا التباين تمثل خطوة أساسية نحو تعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة، وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين على اختلاف مواقعهم الجغرافية. كما أن هذا الفهم يمهد لوضع وتنفيذ سياسات عملية تعزز التكامل بين الريف والحضر، وترفع من كفاءة الخدمات العامة، وتدعم العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يستند التحليل إلى مصادر وطنية رسمية ومعتمدة، من بينها تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لعام 2023 (كمية ونوعية المياه)، وتقديرات السكان لسنة 2024 الصادرة عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، التي توفر بيانات محدثة ومفصلة حسب المحافظة والتوزيع بين الحضر والريف. كما تم الاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لعام 2023 الصادر عن وزارة الصحة، والذي يضم مؤشرات رئيسية حول نسب الولادات



وتغطية الخدمات الصحية، إضافة إلى تقرير الواقع التعليمي والتربوي للعام الدراسي 2023-2024 الصادر عن وزارة التربية، والذي يقدم بيانات شاملة عن نسب الالتحاق والتسرب الدراسي، مع تسليط الضوء على الفروقات بين المناطق الحضرية والريفية.

## 1. قطاع التعليم

يُعد محور التعليم من الركائز الأساسية للتنمية البشرية، إلا أن التقرير يواجه نقصاً في البيانات المتعلقة بالتحاق الأطفال برياض الأطفال وتوزيعها الجغرافي. ويُعد هذا المحور مهماً لقياس مدى الاستعداد للتعليم الأساسي، خاصة في المناطق الريفية التي قد تعاني من نقص في هذه المؤسسات. لذا، توصي الملاحظات بتوسيع التغطية لتشمل هذا الجانب في الدراسات المستقبلية. أما فيما يخص باقي قطاعات التعليم، فأظهرت نتائج تحليل البيانات، الإستنتاجات التالية:-

### 1.1 نسب التسرب في التعليم الابتدائي والثانوي

تشهد المحافظات نسب تسرب مرتفعة، خصوصاً في بابل (6.0%)، الأنبار (4.5%)، والنجف (4.3%)، وهي محافظات ذات كثافة سكانية متوسطة إلى مرتفعة، ما يشير إلى أن ازدياد عدد السكان قد يسهم في زيادة الضغط على المدارس والخدمات التعليمية، وبالتالي ارتفاع نسب التسرب بسبب ضعف الاستيعاب أو محدودية الإمكانيات المتاحة (مصدر البيانات: إحصاءات التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2023/2022). من الملفت أن بعض المحافظات مثل ميسان، ذي قار، وصلاح الدين سجلت نسب تسرب منخفضة تراوحت بين 1.3% إلى 1.8%، ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض الكثافة السكانية نسبياً فيها، ما يتيح بيئة تعليمية أكثر استقراراً ومتابعة مباشرة للطلبة (مصدر البيانات: إحصاءات التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي 2023/2022).

أما في المرحلة الثانوية، فإن المثنى (5.0%)، بغداد (4.6%)، وبابل والنجف (4.3%) شهدت أعلى نسب تسرب، ويبدو أن العلاقة بين حجم السكان وكثرة عدد الطلبة في المراحل المتقدمة تسهم في تفاقم التسرب نتيجة زيادة الضغط على الموارد التعليمية (مصدر البيانات: إحصاءات التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2023/2022).

من ناحية أخرى، كانت أدنى نسب تسرب في التعليم الثانوي في صلاح الدين وديالى (1.2%)، الأنبار (1.6%)، وذي قار (1.9%)، حيث الكثافة السكانية أقل نسبياً، مما يشير إلى أن التحديات التعليمية تقل في المحافظات ذات عدد السكان المحدود (مصدر البيانات: إحصاءات التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2023/2022).

وعليه يمكن استنتاج وجود علاقة قوية بين التوزيع السكاني والتسرب الدراسي. فالمناطق الريفية، التي تشكل نسبة كبيرة من سكان محافظات مثل المثنى والقادسية وديالى تعاني عادةً من تحديات تزيد من معدلات التسرب، منها:

- البعد الجغرافي: صعوبة الوصول إلى المدارس، خاصة الثانوية منها، مما يثني الطلبة عن إكمال تعليمهم.
- العوامل الاقتصادية: الحاجة إلى عمل الأطفال والشباب في الزراعة لدعم أسرهم، مما يجعل التعليم ترفاً لا يمكن تحمله.
- العوامل الاجتماعية والثقافية: قد تكون هناك قيمة أقل للتعليم، خاصة لتعليم الفتيات، في بعض المجتمعات الريفية المحافظة.

وبالتالي، فإن أي سياسة تهدف إلى معالجة التسرب الدراسي يجب أن تأخذ في الاعتبار هذا البعد الجغرافي-السكاني، وتوجه موارد إضافية وبرامج دعم مخصصة للمناطق الريفية لضمان حق جميع الأطفال في التعليم.

## 2.1 معدلات الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي والثانوي

سجلت معظم المحافظات معدلات التحاق صافية مرتفعة في المرحلة الابتدائية (فوق 90%)، مما يشير إلى التزام نسبي بالتحاق الأطفال في سن المدرسة الابتدائية، رغم تحديات التسرب.

كانت أعلى معدلات التحاق ابتدائي في النجف (95%) وبغداد (96%) صلاح الدين، ديالى (95%)، في حين أن نينوى (89%) هي الأدنى.

في التعليم الثانوي، هناك تفاوت واضح؛ حيث نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً لا سيما في نينوى (45%)، صلاح الدين (61%)، وواسط (62%) بالمقابل، سجلت كربلاء (83%)، بغداد (82%) وميسان (78%) تسجل أعلى المعدلات، مما يعكس نجاحاً نسبياً في استبقاء الطلبة في التعليم الثانوي في هذه المحافظات.

أما في المحافظات الأخرى تتراوح معدلات صافي الالتحاق للتعليم الثانوي بين (64%) و(75%) سجلت ذي قار (75%) والبصرة (74%)، بينما سجلت الانبار والمثنى (64%) وكركوك (67%). ( مصدر البيانات: إحصاءات التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2022/2023).

## 3.1 عدد المدارس في الريف والحضر

يلاحظ عدم وجود توازن في بعض المحافظات مثل محافظة ذي قار بلغ عدد المدارس للتعليم الابتدائي (838 ريف / 710 حضر) وعدد المدارس للتعليم الثانوي (328 ريف / 560 حضر) ونلاحظ ارتفاع عدد مدارس التعليم الابتدائي في الريف على عكس عدد المدارس في التعليم الثانوي وفي البصرة (390 ريف / 1192 حضر) عدد المدارس للتعليم الابتدائي و(152 ريف / 761 حضر) انخفاض عدد المدارس في المناطق الريفية ما يعكس توزيعاً غير متساوياً للبنى التحتية التعليمية.

في المقابل، تعاني محافظات مثل نينوى من فجوة واسعة: 1030 مدرسة في الريف مقابل 840 في الحضر للمدارس الابتدائية، و331 في الريف مقابل 474 في الحضر للمدارس الثانوية، مما يعكس امتداداً جغرافياً واسعاً للمجتمع الريفي يتطلب استجابة خاصة.

ميسان هي من المحافظات ذات أدنى عدد مدارس ريفية نسبياً (311 مدرسة للتعليم الابتدائي / 33 مدرسة للتعليم الثانوي) وفي الحضر (428 مدرسة ابتدائي / 206 مدرسة ثانوي)، ما يعكس فجوة كبيرة بين الريف والحضر، بينما تبقى البنى التحتية الأعلى في بغداد (662 ريف / 2581 حضر) للمدارس الابتدائية و (548 ريف / 1305 حضر) للمدارس الثانوية ويوجد أكثر تقارباً بين عدد المدارس الابتدائية والثانوية في الريف نتيجة لطبيعة التوزيع السكاني.

## 4.1 التعليم الجامعي

أما فيما يخص التعليم الجامعي، فتشير البيانات المتاحة إلى وجود تباين كبير في توزيع مؤسسات التعليم العالي والطلبة بين المحافظات. يوضح الجدول أدناه أعداد الطلبة الجامعيين في مختلف المحافظات، مما يعكس تمرکز الفرص التعليمية العليا في مناطق معينة.

جدول (4-5) عدد الطلبة في التعليم الجامعي حسب المحافظة والجنس بيانات (2024 المصدر: وزارة التخطيط، 2024).

| المحافظة       | إجمالي الطلبة    | عدد الذكور       | عدد الإناث     |
|----------------|------------------|------------------|----------------|
| بغداد          | 365,986          | 192,175          | 173,811        |
| البصرة         | 94,243           | 44,151           | 50,092         |
| نينوى          | 82,442           | 44,654           | 37,788         |
| الأنبار        | 77,781           | 42,019           | 35,762         |
| النجف          | 68,586           | 32,096           | 36,490         |
| السليمانية     | 61,753           | 61,753           | 27,393         |
| ذي قار         | 61,255           | 30,235           | 31,020         |
| بابل           | 57,507           | 26,837           | 30,670         |
| كركوك          | 49,729           | 30,211           | 19,518         |
| اربيل          | 49,360           | 25,726           | 23,634         |
| ديالى          | 43,526           | 20,979           | 22,547         |
| واسط           | 33,202           | 16,698           | 16,504         |
| القادسية       | 30,080           | 14,113           | 15,967         |
| ميسان          | 29,779           | 15,122           | 14,657         |
| المثنى         | 21,592           | 10,312           | 11,280         |
| <b>المجموع</b> | <b>1,126,821</b> | <b>1,126,821</b> | <b>547,133</b> |

تستحوذ بغداد وحدها على نسبة كبيرة من إجمالي الطلبة الجامعيين مما يشير إلى تركز المؤسسات التعليمية الرصينة في العاصمة. هذا التوزيع غير المتوازن يجبر الطلبة من المحافظات الأخرى على الهجرة الداخلية لمتابعة تعليمهم، مما يضيف أعباء اقتصادية واجتماعية عليهم وعلى أسرهم.

## 5.1 التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

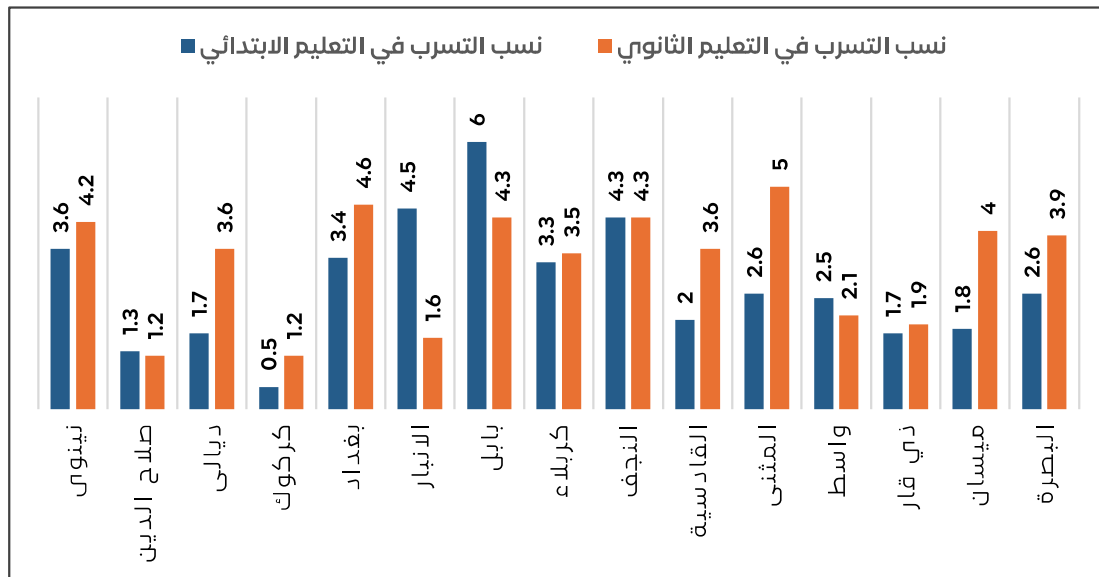
توفر إحصاءات رياض الأطفال (2024-2025) أساساً كمياً لتحليل واقع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في عموم العراق. ويعرض الجدول (4-6) أدناه ملخصاً لهذه البيانات، مع إدراج نسب محسوبة لبيان الفوارق الإقليمية بشكل أوضح. حيث تُظهر البيانات وجود تباينات ملحوظة بين المحافظات في مؤشرات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يعكس اختلاف مستويات الطلب والضغط على البنى التحتية والموارد البشرية. ففي محافظة ميسان، تسجل المؤشرات معدلات مرتفعة، إذ تبلغ نسبة التلاميذ إلى المعلمين 81.1 تلميذاً لكل معلم، فيما يصل متوسط عدد الأطفال إلى 681.6 طفلاً لكل روضة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز التوسع في الأبنية التعليمية ودعم الملاكات التربوية بما ينسجم مع حجم الطلب القائم. وفي المقابل، تُظهر محافظة ديالى مؤشرات أكثر توازناً، حيث تبلغ نسبة التلميذ إلى المعلم 13.1، ما يعكس أثراً إيجابياً لتنظيم الموارد المتاحة. كما تشير البيانات إلى أن محافظتي القادسية وذي قار تسجلان مستويات إشغال مرتفعة في رياض الأطفال، بمتوسط 231.8 طفلاً لكل روضة في القادسية و 208.5 أطفال لكل روضة في ذي قار، وهو ما يمثل فرصة تخطيطية لتوجيه مزيد من الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية التعليمية في هذه المناطق. وبصورة عامة، تؤكد هذه المؤشرات الرقمية أهمية تعزيز الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما في المحافظات ذات الكثافة السكانية والطابع الريفي، بما يساهم في تقليص الفوارق المكانية، وتحسين فرص الوصول إلى التعلم الأساسي، ودعم الاستقرار التعليمي في المراحل اللاحقة.

جدول (4-6): إحصاءات رياض الأطفال (2024-2025). المصدر: وزارة التخطيط العراقية، 2024

| المحافظة       | عدد رياض الأطفال | عدد الأطفال المسجلين | الكوادر التعليمية | نسبة التلميذ إلى المعلم | عدد الأطفال لكل روضة |
|----------------|------------------|----------------------|-------------------|-------------------------|----------------------|
| نينوى          | 135              | 20,734               | 922               | 22.5                    | 153.6                |
| صالح الدين     | 70               | 8,313                | 456               | 18.2                    | 118.8                |
| كركوك          | 121              | 14,018               | 660               | 21.2                    | 115.9                |
| ديالى          | 78               | 8,615                | 655               | 13.1                    | 110.4                |
| بغداد          | 336              | 55,538               | 2,880             | 19.3                    | 165.3                |
| الأنبار        | 72               | 12,798               | 503               | 25.4                    | 177.8                |
| بابل           | 91               | 10,544               | 504               | 20.9                    | 115.9                |
| كربلاء         | 64               | 9,127                | 600               | 15.2                    | 142.6                |
| النجف          | 60               | 9,655                | 521               | 18.5                    | 160.9                |
| القادسية       | 41               | 9,502                | 528               | 18.0                    | 231.8                |
| المثنى         | 29               | 5,349                | 230               | 23.3                    | 184.4                |
| واسط           | 69               | 10,249               | 598               | 17.1                    | 148.5                |
| ذي قار         | 56               | 11,678               | 472               | 24.7                    | 208.5                |
| ميسان          | 47               | 32,033               | 395               | 81.1                    | 681.6                |
| البصرة         | 130              | 24,927               | 918               | 27.2                    | 191.7                |
| <b>المجموع</b> | <b>1,399</b>     | <b>243,080</b>       | <b>10,842</b>     | <b>22.4</b>             | <b>173.8</b>         |

## 6.1 الاستنتاجات الرئيسية

تؤكد المؤشرات استمرار الفجوات المكانية بين الريف والحضر في نسب التسرب حيث تسجل المناطق الريفية معدلات أعلى، ولا سيما في المراحل المتقدمة من التعليم وعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية تبقى مقبولة في المحافظات، إلا أن هذه المعدلات تشهد تراجعاً ملحوظاً في المرحلة الثانوية مع وجود تباينات ملحوظة بين المحافظات في مؤشرات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الجامعي، الأمر الذي يتطلب تدخلات استراتيجية لضمان استبقاء الطلبة في مقاعد الدراسة. وفي هذا السياق، يبرز الفقر كعامل رئيس في تفسير هذه الظاهرة، إذ ترتبط معدلات التسرب بشكل مباشر مع ارتفاع نسب الفقر، حيث تضطر العديد من الأسر محدودة الدخل إلى إخراج أبنائها من الدراسة إما لعجزها عن تغطية تكاليف التعليم أو لحاجتها إلى إشراكهم في سوق العمل المبكر، وهو ما يستدعي من الحكومة تبني سياسات اجتماعية داعمة للأسر الفقيرة بما يساهم في تقليل نسب التسرب وضمان تكافؤ الفرص التعليمية. كما تشير البيانات إلى أن عدد المدارس الريفية يتجاوز في بعض المحافظات نظيره في المناطق الحضرية، مما يستدعي مواصلة الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين جودة التعليم من خلال تأهيل الملاكات التربوية وتطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية وتقليل الكثافة الصفية، لضمان عدالة النفاذ إلى التعليم وجودته في جميع المناطق.



شكل (4-4): نسبة التسرب المدرسي لكل محافظة حسب نوع التعليم (وزارة التربية، 2023)

## 2. قطاع الصحة

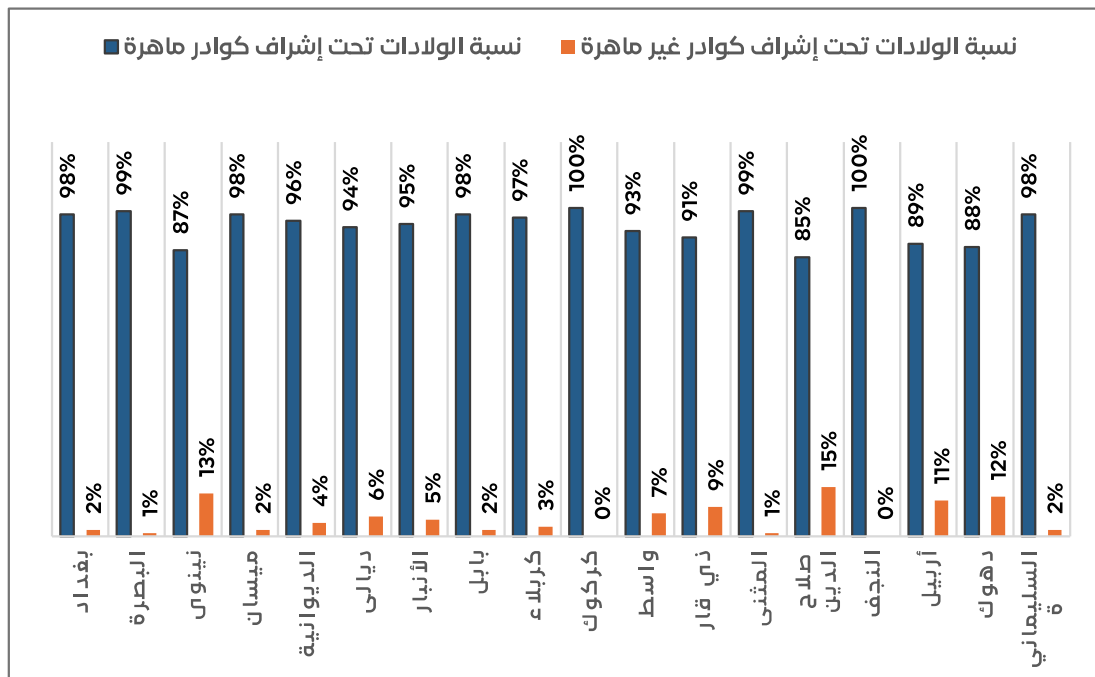
## 1.2 إشراف الكوادر الصحية على الولادات

تُظهر بيانات نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة أن المناطق الحضرية تتمتع بتغطية شبه شاملة في معظم المحافظات، حيث تصل النسبة إلى 98-100% في محافظات مثل بغداد، البصرة، كربلاء، كركوك، والنجف. ويعكس ذلك تطور الخدمات الصحية وثبات النمو السكاني في البيئات الحضرية نتيجة محدودة معدلات الخصوبة.

في المقابل، تظهر فجوة واضحة في المحافظات ذات التركيز الريفي العالي، مثل نينوى (87%)، صلاح الدين (85%)، ذي قار (91%)، واسط (93%)، ودهوك (88%). ويُظهر هذا التباين أن المناطق الريفية، التي تتسم بضعف وصول الكوادر الطبية والبنى التحتية الصحية، تسجل معدلات خصوبة أعلى وبالتالي تسهم في زيادة النمو الديموغرافي بوتيرة أسرع من المناطق الحضرية.

كما أن انخفاض نسبة الولادات تحت إشراف كوادراً ماهرة في المناطق الريفية لا يؤثر فقط على مستوى الرعاية الصحية، بل يعكس في الوقت ذاته طبيعة النمو السكاني؛ إذ يرتبط ارتفاع معدلات الولادة بزيادة سريعة في حجم السكان في الريف مقارنة بالحضر. وهذه الزيادة المتسارعة تؤدي إلى ضغط إضافي على الموارد والخدمات الأساسية، وتعمّق الفجوة التنموية بين الريف والمدن.

من هذا المنطلق، يُعد مؤشر الولادات تحت إشراف كوادراً صحية ماهرة مؤشراً مزدوج الأهمية، فهو لا يقيس جودة الرعاية الصحية فحسب، بل يقدم دليلاً على أنماط النمو السكاني وتوجهاته، وما يترتب عليها من تحولات ديموغرافية واجتماعية على مستوى المحافظات.

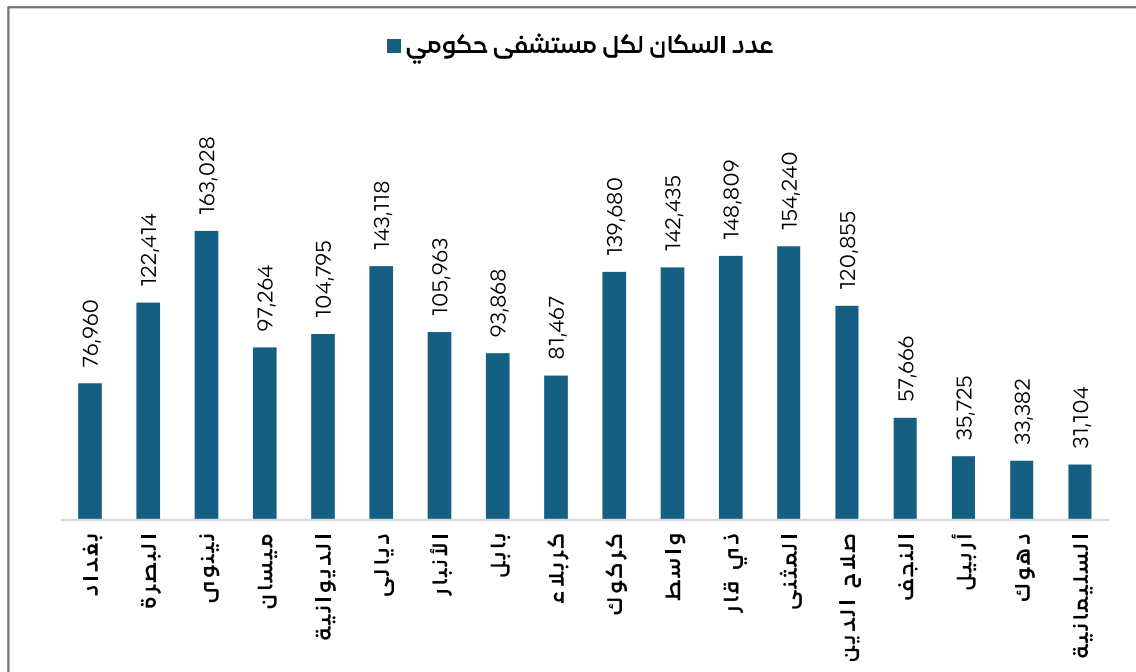


شكل (4-5): نسبة الولادات في المرافق الصحية لكل محافظة (وزارة الصحة، 2023)

## 2.2 عدد المستشفيات ونسبتها لكل 100,000 نسمة

الفروقات بين الحضر والريف يمكن قراءتها من خلال:

- عدد السكان لكل مستشفى حكومي وهو مؤشر مباشر على توزيع المؤسسات الصحية:
- في المحافظات الحضرية مثل النجف (57,666 نسمة/مستشفى) وبغداد (76,960)، يتوفر مستشفى حكومي لكل عدد سكان أقل من المتوسط الوطني، مما يعني كثافة مؤسساتية جيدة.
- في المقابل، المحافظات ذات طابع ريفي أو شبه ريفي مثل نينوى (163,028)، المثنى (154,240)، وذي قار (148,809)، تُظهر ضغطاً على البنية الصحية وانخفاضاً في إمكانية الوصول العادل إلى الخدمات.



شكل (4-6): عدد السكان لكل مستشفى حكومي للمحافظة الواحدة (وزارة الصحة، 2023)

### 3. قطاع المياه

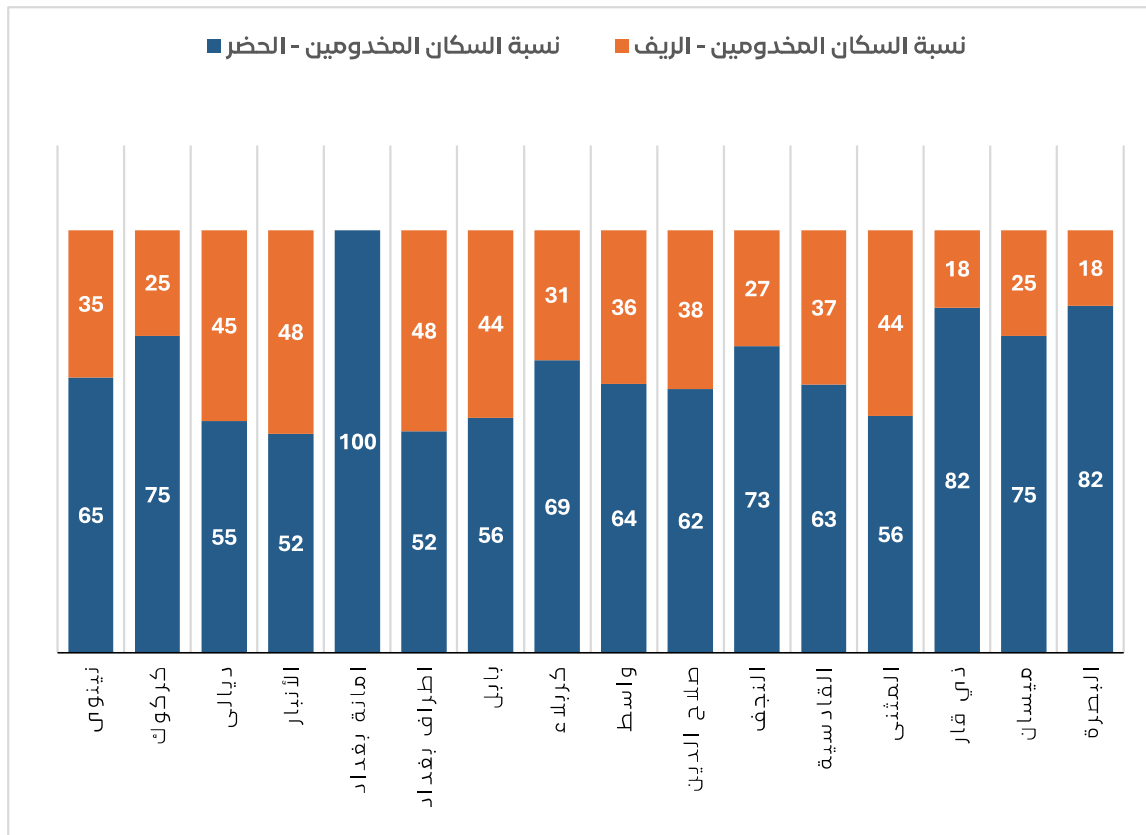
تشير البيانات الواردة في تقرير الإحصاءات البيئية في العراق (كمية ونوعية المياه) للعام 2023 والصادر عن وزارة التخطيط إلى وجود تفاوتات واضحة بين البيئات الحضرية والريفية في مستويات الخدمة المائية المقدمة للسكان في المحافظات العراقية، سواء من حيث عدد المخدمين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب أو كمية المياه المجهزة أو متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة يومياً.

#### 1.3 الفروقات بين الحضر والريف في نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب

- نينوى: يسجل الحضر أعلى متوسط نصيب للفرد (609 لتر/يوم) مقارنة بـ 284 لتر/يوم في الريف، ما يعكس فجوة مقدارها 325 لتراً يومياً.
- النجف وكربلاء: على عكس المحافظات الأخرى، نصيب الفرد في الريف أعلى (574 لتر/يوم) مقارنة بالحضر (520 لتر/يوم)، ما يدل على بنية تحتية مائية أقوى نسبياً في المناطق الريفية أو انخفاض الكثافة السكانية.
- ميسان: يظهر التباين بشكل حاد حيث نصيب الفرد في الريف (828 لتر/يوم) هو الأعلى على مستوى البلاد مقارنة بـ 514 في الحضر، مما يتطلب تفسيراً تفصيلياً لتوزيع الموارد وكثافة السكان رغم أن عدد السكان في الحضر أعلى بكثير من عدد السكان في الريف بفارق (559,632) نسمة.
- أمانة بغداد: تخدم بالكامل سكان الحضر فقط دون تغطية ريفية، بمعدل تجهيز مرتفع بلغ 450 لتر/يوم.
- القادسية و ديالى: تسجلان من أدنى المعدلات في الريف (179 و 196 لتر/يوم على التوالي)، ما يعكس تباين البنية التحتية المائية في هذه المناطق.

## 2.3 التغطية السكانية للمياه

- أعلى عدد سكان المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في الريف كانت في نينوى (1,334,642 نسمة) وفي اطراف بغداد (1,004,996 نسمة) وتليها بابل (813,275 نسمة) ما يدل على اتساع الرقعة السكانية الريفية المستفيدة من خدمات الماء، ولكنها تعاني من انخفاض في الكفاءة.
- في المقابل، أمانة بغداد لا تشمل الريف، وكربلاء وكركوك تقدمان خدمات مياه ريفية أقل من نصف مليون نسمة.
- المعدل العام في العراق يشير إلى أن نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في الحضر (436 لتر/يوم) يتجاوز نظيره في الريف (310 لتر/يوم) بفارق يبلغ 126 لتراً يومياً، ما يعكس تفاوتاً بنيوياً في عدالة توزيع المياه الصالحة للشرب.
- المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية تميل إلى تأمين مستويات أعلى من الخدمة في المدن، بينما تتراجع تلك الخدمات في الأطراف، خاصة في المحافظات الجنوبية.



شكل (4-7): نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية والحضرية (وزارة التخطيط، 2023)

بناءً على المؤشرات الواردة في تقرير "كمية ونوعية المياه لسنة 2023"، تبرز الحاجة الماسة إلى تبني تدخلات بنيوية تهدف إلى تحسين واقع خدمات المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية، لاسيما في محافظات القادسية وصلاح الدين والمثنى، حيث تظهر الأرقام أن نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب في الريف لا يزال دون الحد الأدنى المقبول، ما يستدعي تعزيز البنى التحتية للمياه وتأمين مصادر مستدامة لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان.



كما تؤكد البيانات على أهمية إعادة النظر في اليات توزيع الموارد المائية بين البيئتين الحضرية والريفية، لضمان تحقيق العدالة المائية وتقليص الفجوة المتزايدة التي تميز المدن عن الأرياف. ويُعد هذا الأمر ذا أولوية في سياق التوزيع المنصف للخدمات، وضرورة لدعم الاستقرار الاجتماعي والإينمائي في المحافظات ذات التغطية المحدودة.

وفي ضوء بعض الظواهر غير النمطية، مثل تسجيل معدلات مرتفعة لنصيب الفرد في المناطق الريفية ضمن محافظات ميسان وواسط مقارنة بالمراكز الحضرية فيها، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات ميدانية تحليلية لتفسير هذه الفروقات، وفهم العوامل المرتبطة بها، سواء كانت ناتجة عن انخفاض الكثافة السكانية أو توافر محطات إنتاج ذات طاقة أعلى أو عوامل إدارية أخرى تتصل بكفاءة التشغيل والتوزيع.

### سادساً: تأثير التفاوت المكاني على النساء والفتيات

يشكل التفاوت المكاني بين المناطق الريفية والحضرية في العراق عاملاً جوهرياً يفاقم أوجه عدم المساواة ويُعمق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والفتيات. فالاختلاف في توفر الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وحماية قانونية، بالإضافة إلى محدودية فرص المشاركة الاقتصادية واتخاذ القرار في الريف مقارنة بالحضر، يجعل النساء والفتيات في المناطق الريفية أكثر عرضة للحرمان من حقوقهن الأساسية. هذا التفاوت لا يقتصر على جانب واحد، بل يشمل أبعاداً متعددة تمتد من الفجوة في معدلات الالتحاق بالتعليم، إلى التباين في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، مروراً بارتفاع معدلات الزواج المبكر، وانخفاض فرص التمكين الاقتصادي والمشاركة المجتمعية، مما يؤثر بشكل مباشر على فرص التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في البلاد.

#### 1. الوصول إلى التعليم

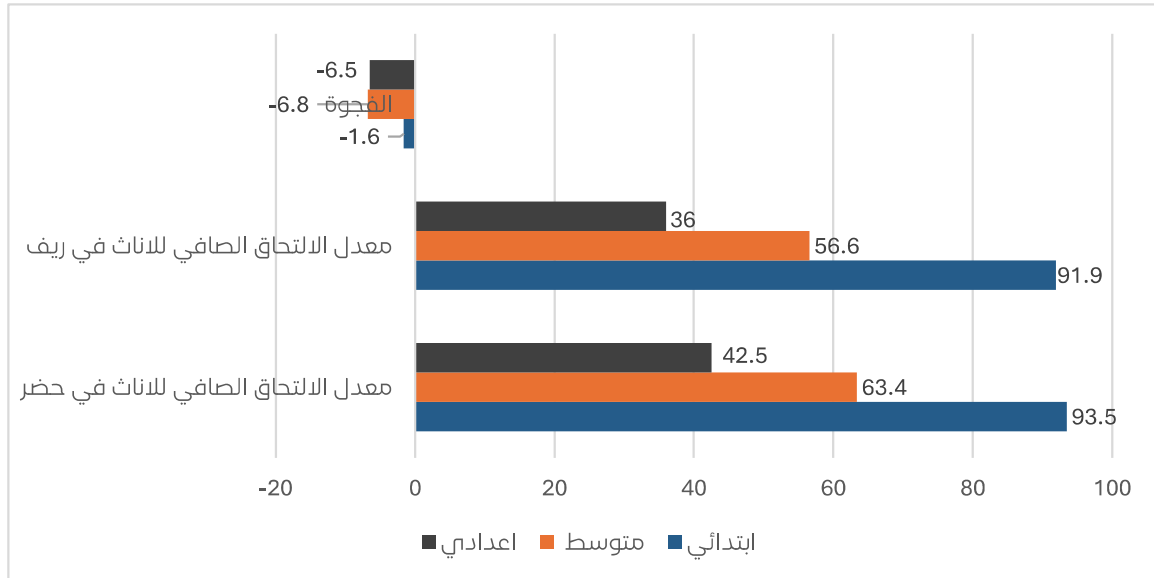
تشير البيانات الواردة في تقرير المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق (I-WISH II) الصادر عن وزارة التخطيط العراقية سنة 2021<sup>44</sup> إلى وجود تفاوت ملحوظ في فرص التعليم بين الذكور والإناث، لاسيما في المناطق الريفية. وتُظهر الإحصاءات أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم في المرحلة المتوسطة في الريف تقل بما يقارب 22% كمعدل عن نظيراتها في المناطق الحضرية، وهي فجوة تعكس اختلالاً واضحاً في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، وتحديدًا في البيئات الريفية والفقيرة.

ويرتبط ارتفاع معدلات التسرب المدرسي للفتيات في الريف بجملة من العوامل المتداخلة. من أبرزها البُعد الجغرافي للمدارس الثانوية عن القرى النائية، مما يفرض على الطالبات السفر لمسافات طويلة قد تصل إلى عشرات الكيلومترات يومياً، وهو ما يعوق انتظامهن في الدراسة. كما تُفاقم تباين البنية التحتية الأساسية من حجم المشكلة، حيث تفتقر العديد من الطرق المؤدية إلى المدارس إلى الصيانة والسلامة، إضافةً إلى محدودية وسائل نقل مدرسية منتظمة وآمنة، وقصور في توفر مرافق صحية ملائمة في المدارس، وهو عامل ذو أهمية خاصة للفتيات في سن المراهقة.

إلى جانب ذلك، تلعب الأعراف الاجتماعية والتقاليد القروية دوراً أساسياً في تعطيل مسار التعليم للفتيات، إذ لا تزال بعض العائلات ترى في بقاء الفتاة في المنزل خياراً أكثر "أماناً" أو "صواباً" من إرسالها إلى مدرسة بعيدة، خاصة بعد بلوغها سن البلوغ. ويذكر أن هذه الأعراف تزداد رسوخاً في المجتمعات التي تعاني من الفقر المدقع، حيث تُقدم أولوية التعليم للذكور على حساب الإناث.

<sup>44</sup> المصدر: وزارة التخطيط العراقية - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2021). المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق (I-WISH II).

وتؤكد وزارة التخطيط في تقريرها حول المرأة الريفية للعام 2021<sup>45</sup> أن الفجوة بين الإناث والذكور في التعليم تتسع في المناطق الريفية الفقيرة، وهذا يعكس الحاجة إلى مواصلة الجهود الحكومية الحالية في وضع وتنفيذ سياسات عاجلة تُعالج الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية من جهة، وبين الذكور والإناث من جهة أخرى، لضمان عدالة الوصول إلى الخدمات والفرص التنموية لجميع فئات المجتمع، والتي تستهدف معالجة العوائق البنيوية والثقافية التي تحد من فرص الفتيات في التعليم.



شكل (4-8): مقارنة معدل التحاق الإناث بالتعليم في المناطق الريفية والحضرية (وزارة التخطيط: تقرير المرأة والرجل، 2021)

## 2. خدمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية

تُعاني النساء في المناطق الريفية من صعوبات متعددة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وخاصة خدمات الصحة الإنجابية والأمومة الآمنة، مما يؤثر سلباً على صحة النساء والأطفال ويزيد من المخاطر المرتبطة بالولادة والحمل في تلك المناطق. وتُظهر بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS7) لعام 2025، الذي أجري من قبل هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، أن نسبة الولادات التي تتم داخل المرافق الصحية في المناطق الريفية لا تتجاوز 81%، مقارنةً بنسبة 89% في المناطق الحضرية، وتُظهر هذه المعطيات أن هناك حاجة لمواصلة العمل على تعزيز فرص الوصول المتكافئ إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية بين النساء في الحضر والريف. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة العراقية على تنفيذ برامج وسياسات صحية وتنموية تستهدف معالجة التحديات البنيوية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المرأة الريفية، ومن أبرز تلك التحديات:

- نقص الكوادر الطبية النسائية، لا سيما الطبيبات والقابلات المدربات، وهو ما يدفع بعض الأسر إلى تجنب إرسال النساء إلى المرافق الصحية بسبب الأعراف الاجتماعية التي تفضل التعامل مع كوادر طبية نسائية.
- البُعد الجغرافي للمستشفيات ومراكز الولادة الآمنة، حيث تضطر العديد من النساء في المناطق النائية إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مرفق صحي، ما يعوق حصولهن على الرعاية في الوقت المناسب.

<sup>45</sup> وزارة التخطيط العراقية - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2021). تقرير المرأة والرجل.

- ارتفاع تكاليف النقل وانخفاض الدخل، ما يجعل تكاليف الوصول إلى الخدمات الطبية عبئاً مالياً لا تستطيع الكثير من الأسر تحمله.
- تباين التوعية الصحية، ومحدودية البرامج المستدامة للتثقيف المجتمعي حول أهمية الرعاية السابقة للولادة وبعدها، وأثرها في تقليل وفيات الأمهات والأطفال.

وتدعو نتائج هذا المسح إلى ضرورة تبني سياسات صحية موجهة للمناطق الريفية، تشمل التوسع في إنشاء مراكز صحية أولية مجهزة بطواقم نسائية، وتوفير وسائل نقل إسعافي ميسرة، إلى جانب إطلاق حملات توعية صحية متواصلة تستهدف الأسر الريفية والنساء الحوامل بشكل خاص.

### 3. الوصول إلى العدالة والحماية من العنف

تواجه النساء والفتيات في المناطق الريفية في العراق تحديات جدية في الوصول إلى الحماية القانونية والاجتماعية من العنف القائم على الجنس (GBV)، وذلك بسبب جملة من العوامل البنيوية والثقافية التي تجعل هذا النوع من العنف أكثر "صمتاً" وخفياً مقارنةً بالمناطق الحضرية، ما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات دون محاسبة، ومحدودية الدعم القانوني والاجتماعي الكافي للضحايا.

ويؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في موجز خاص نُشر عام 2021<sup>46</sup> أن "النساء في المناطق الريفية أقل قدرة على الوصول إلى خدمات الحماية القانونية، مما يعرضهن بشكل أكبر لمخاطر مثل الزواج المبكر والعنف المنزلي دون وجود حماية كافية أو ليات إنصاف فعالة". وتبرز مجموعة من الأسباب الجوهرية التي تُسهم في تفاقم هذه الظاهرة في الأرياف، منها:

- هيمنة الأعراف والتقاليد القبلية والمحلية التي تمنع الإبلاغ عن حالات العنف، وتُفضل معالجة القضايا ضمن نطاق العائلة أو العشيرة، مما يمنع الضحايا من اللجوء إلى القانون أو المراكز المختصة.
- الافتقار إلى وجود مراكز حماية الأسرة أو وحدات الشرطة المجتمعية المختصة بالعنف الأسري والعنف القائم على أساس منظور العدالة بين الجنسين، خاصة في القرى والمناطق النائية، وهو ما يُنبأ من قدرة الجهات المختصة على التدخل الفوري أو تقديم الدعم اللازم.
- تباين التوعية القانونية في الأرياف، إذ تفتقر النساء والفتيات إلى المعرفة الكافية بحقوقهن القانونية ووسائل الحماية المتاحة بموجب القوانين العراقية، فضلاً عن محدودية الوصول إلى الخدمات القانونية المجانية أو الميسرة.
- وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن هذه العوامل لا تؤثر فقط على النساء الضحايا للعنف، بل تُرسخ مناخاً من الإفلات من العقاب، وتُعيق تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، لا سيما في المناطق التي ما زالت تفتقر إلى البنى التحتية القانونية والاجتماعية المناسبة.

لذا، توصي تقارير الأمم المتحدة بضرورة تعزيز وجود مراكز حماية الأسرة والخدمات القانونية المتنقلة في الأرياف، وزيادة التنسيق مع قيادات مجتمعية محلية بهدف كسر الصمت المحيط بالعنف القائم على منظور العدالة بين الجنسين، إلى جانب إدراج حملات توعية شاملة بحقوق النساء والفتيات في البرامج التنموية الحكومية.

### 4. المشاركة الاقتصادية واتخاذ القرار

تشير الأدلة الإحصائية إلى أن النساء في المناطق الريفية في العراق ما زلن يواجهن أحد أكبر التحديات المرتبطة بتباين المشاركة الاقتصادية وعدم التمثيل في مواقع صنع القرار المحلي. هذا التفاوت البنيوي لا يقتصر على محدودية الفرص الوظيفية فحسب، بل يتسع ليشمل محدودية الحماية القانونية والاجتماعية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وتباين التمكين المؤسسي.

<sup>46</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان - العراق (UNFPA Iraq)، Women and Girls in Rural Areas Brief، 2021، الصفحة 3.

بحسب البيانات الواردة في تقرير مسح القوى العاملة في العراق للعام 2021 والصادر عن وزارة التخطيط العراقية 2021 تبلغ نسبة مشاركة النساء الريفيات في سوق العمل الرسمي 8.2%، وهي نسبة تقل بمقدار 3.4% عن مشاركة النساء في المناطق الحضرية، والتي تصل إلى 11.6%. وفي السياق ذاته، يبين مسح القوى العاملة في العراق للعام 2021<sup>47</sup>، الذي نُفذ من قبل هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة لا يتجاوز 10.6% على مستوى العراق، بينما تبلغ هذه النسبة 68% بالنسبة للذكور،

ورغم أن معدل البطالة في الريف يبلغ 13.3%، وهو أقل من نظيره في الحضر (17.6%)، إلا أن ذلك لا يعكس واقعاً اقتصادياً أفضل، بل يُشير إلى ندرة الفرص المتاحة للنساء في كلا الحالتين، مع فارق أن الكثير من النساء في الريف غير محسوبات ضمن القوى العاملة أصلاً بسبب عدم تسجيلهن أو عملهن في قطاعات غير رسمية. ويُعزز هذا التوجه ما جاء في بيانات التقرير ذاته، حيث بلغت نسبة التشغيل الفعلي للنساء 7.6% فقط، مقارنة بـ 58% بين الرجال، مع معدل بطالة بين النساء وصل إلى 28.2% على المستوى الوطني، كما تشكل الاناث النسبة الأكبر من الافراد خارج القوى العاملة 73.4 % مقابل 26.3 % من الذكور. ما يشير إلى فجوة نوعية واسعة في سوق العمل.

أما من حيث طبيعة العمل، فتبين البيانات أن أكثر من نصف القوى العاملة في العراق تنشط ضمن القطاع غير الرسمي (54.9%)، وهو قطاع يتميز بمحدودية الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية. وتبرز النساء الريفيات بوضوح في هذا القطاع، إذ تعتمد كثيرات على العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، أو الزراعة الأسرية التقليدية، التي لا تُسجل في بيانات الاقتصاد الرسمي، ولا تؤمن لصاحباتها أي حقوق تقاعدية أو صحية.

وتكشف مراجعة بيانات مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة لعامي 2017-2018 أن النساء في الريف يمثلن نحو 30.1% من إجمالي نساء العراق، وغالباً ما يعانين من بطالة مرتفعة تقارب 24.5%، رغم امتلاكهن لمهارات متنوعة في الصناعات الحرفية واليدوية. ورغم وجود برامج تمويل صغيرة منذ عام 2008، فإن الفائدة منها بقيت محدودة، حيث لم يتجاوز عدد المستفيدات بين 5,000 و 8,000 امرأة سنوياً، وكشفت مقابلات معهن أن العديد من هذه البرامج لم تحقق الأثر المرجو بسبب صعوبة الإجراءات المصرفية، وتباين الدعم التسويقي للمشاريع<sup>48</sup>.

وتُعزى هذه الأوضاع إلى عدة أسباب مترابطة، من أبرزها:

- محدودية فرص العمل الرسمي في الريف، وتوجه معظم النشاط الاقتصادي نحو الزراعة والأعمال غير المنظمة.
- تباين قدرة النساء الريفيات على الوصول إلى القروض والتمويل بسبب اشتراطات قانونية ومصرفية لا تراعي ظروفهن، مثل عدم امتلاكهن لضمانات رسمية أو حسابات مصرفية.
- نقص البنية التحتية الداعمة للتدريب والتأهيل، إذ تفتقر المناطق الريفية إلى مراكز التنمية الاقتصادية، أو ورش العمل المهنية المخصصة للنساء.
- سيطرة الهياكل القبلية والعائلية على الحياة المجتمعية، مما يقلص من فرص النساء في الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار المحلي، سواء على مستوى المجالس البلدية أو الهيئات المجتمعية المنتخبة.

<sup>47</sup> هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ومنظمة العمل الدولية. (2022). المسح الوطني للقوى العاملة في العراق لعام 2021: التقرير الرئيسي. بغداد، العراق

<sup>48</sup> وزارة التخطيط العراقية - هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2023). مسح سوق العمل في القطاع الخاص في العراق لسنة 2021.

أمام هذا الواقع، فإن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية يتطلب تدخلاً سياسياً متعدد الأبعاد، يأخذ بعين الاعتبار المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون تفعيل دور النساء في الاقتصاد الوطني. وتشمل أبرز التوصيات:

- تبسيط شروط الحصول على التمويل والقروض الصغيرة، من خلال تقديم ضمانات بديلة لا تتطلب وثائق ملكية، وإنشاء صناديق دعم مخصصة للمرأة الريفية.
- إطلاق برامج تدريب مهني وتقني موجهة للنساء، خاصة في القطاعات الزراعية والصناعات التقليدية، مع ربطها بمنظومات التسويق المحلية والإلكترونية.
- تطوير برامج الحماية الاجتماعية لتشمل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، وضمان تسجيل أنشطتهن ضمن بيانات الاقتصاد الوطني.
- تحفيز إدماج النساء في المجالس المحلية والهيئات التمثيلية عبر تخصيص حصص تمثيلية (كوتا) وتوفير برامج بناء القدرات القيادية.
- تسهيل حصول النساء على الوثائق المدنية والمصرفية كخطوة أساسية نحو الاستقلال المالي والمشاركة الاقتصادية.

إن تمكين المرأة الريفية اقتصادياً لا يمثل فقط ضرورة اجتماعية وعدالة تنموية، بل يشكل حجر الزاوية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتقليل الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين في العراق.

## 5. الزواج المبكر والحرمان من الحقوق

تشير البيانات الرسمية إلى وجود تفاوت مكاني واضح يؤثر سلباً على أوضاع النساء والفتيات في المناطق الريفية في العراق، لاسيما فيما يتعلق بظاهرة الزواج المبكر وحرمان الفتيات من الحقوق الأساسية. فقد بلغت نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة في الريف 28.2%، مقارنة بنسبة 17.1% في المناطق الحضرية، وفقاً لنتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6) لعام 2018 الصادر عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ومنظمة اليونسف\*.

ولا يتوقف أثر التفاوت المكاني عند هذا الحد، بل يمتد ليشمل قضايا أخرى مرتبطة بالهوية القانونية، حيث تعاني نسبة غير قليلة من الفتيات في الريف من محدودية وثائق الهوية الرسمية، مثل شهادة الميلاد، مما يعرقل حصولهن على حقوقهن المدنية والقانونية ويجعلهن أكثر عرضة للتهميش. إضافة إلى ذلك، تلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في مشاركة النساء والفتيات في القرارات الأسرية والتعليمية في المناطق الريفية مقارنة بالحضر، مما يقلص فرصهن في التمكين ويزيد من هشاشة وضعهن الاجتماعي.

تُجمع التقارير الوطنية والدولية على أن هذا التراكم من التحديات يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات وتكافؤ الفرص بين الجنسين في العراق، ويزيد من مخاطر الفقر والحرمان الاجتماعي لدى الفتيات الريفيات. ومن ثم، يُوصى بضرورة تصميم وتنفيذ سياسات تنموية تراعي حساسية الجنس والموقع الجغرافي، مع تخصيص استثمارات نوعية تهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية في الريف، كالخدمات الصحية، والتعليم، والحماية القانونية، ودعم البرامج التوعوية التي تركز على مكافحة الزواج المبكر وتعزيز حقوق المرأة.

\*تجدر الإشارة إلى أن بيانات أحدث متوفرة ضمن المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 7) وكذلك المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة WISH III للعام 2025، إلا أن التقرير النهائي لكل منهما لم يصدر رسمياً بعد.

تُظهر نتائج هذا الفصل أن التباين المكاني في توزيع السكان في العراق ليس مجرد انعكاس ديموغرافي عشوائي، بل هو نتاج لتراكمات تنموية واختلالات في السياسات القطاعية والبنى التحتية، أسهمت في تكريس فجوة مكانية واضحة بين المحافظات، وبين الريف والحضر داخل المحافظة الواحدة. وقد أثبتت المؤشرات الإحصائية أن هذه الفجوات لا تقتصر على كثافة السكان، بل تمتد إلى الفجوة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفرص التعليم والصحة والعمل\*.

كما بين التحليل أن المدن الكبرى، رغم مركزيتها التنموية، تواجه ضغوطاً متزايدة بفعل التحضر السريع نسبياً والطلب المتنامي على الموارد، في حين أن العديد من المناطق الطرفية تعاني من انخفاض في معدلات الاستثمار العام وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، ما يساهم في ديمومة الهجرة الداخلية وتوسع الهامش التنموي.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، ينتقل التقرير في فصله الرابع إلى تحليل أنماط الهجرة في العراق، باعتبارها أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل التوزيع السكاني، سواء من خلال النزوح القسري أو الهجرة الطوعية بحثاً عن فرص أفضل. ويستعرض الفصل القادم العلاقة الديناميكية بين الهجرة والتفاوت المكاني، ويحلل كيف تُعيد حركات السكان إنتاج الخلل التنموي إن لم تُدار ضمن سياسات وطنية متكاملة وشاملة للهجرة والتنمية المكانية.



\*اقتصر هذا الفصل على المؤشرات السكانية والخدمية، فيما لم يتم التوسع في تناول المشاريع الاقتصادية والاستثمارية والخدمات الترفيهية والرياضية ومشاريع النقل الكبرى، لكونها تتطلب دراسات قطاعية متخصصة قد يجري إعدادها ضمن تقارير منفصلة.

## الفصل الخامس: أنماط الهجرة في العراق وأثرها على التوزيع السكاني

يشكل هذا الفصل امتداداً تحليلياً للفصل الرابع، الذي تناول التباين المكاني للسكان وبين كيف يسهم التوزيع غير المتوازن للموارد والخدمات في تعميق الفجوات التنموية بين المحافظات، وبين الريف والحضر. وفي هذا السياق، تُعد الهجرة الداخلية والخارجية أحد المحركات الأساسية لإعادة تشكيل الخريطة السكانية في العراق، وهي في الوقت ذاته نتيجة وسبب لاختلال التوزيع المكاني.

يركز هذا الفصل على تحليل أنماط الهجرة السائدة في العراق، سواء الطوعية أو القسرية، بما في ذلك الهجرة الريفية إلى الحضر، والنزوح الناتج عن الأزمات، والهجرة الخارجية إلى دول الجوار وأوروبا، فضلاً عن العودة الطوعية للكفاءات. ويعتمد التحليل على بيانات حكومية حديثة صادرة عن وزارة الهجرة والمهجرين وهيئة الإحصاء، ويبرز العلاقة التبادلية بين الهجرة من جهة، وخصائص التنمية المكانية من جهة أخرى.

ومن خلال هذا التحليل، يسعى الفصل إلى توضيح كيف تؤثر حركات الهجرة على إعادة إنتاج التفاوتات السكانية والمكانية، وما إذا كانت تُسهم في تفرغ المناطق الهشة من سكانها أو في زيادة الضغط على المدن الكبرى. كما يمهد هذا الإطار لتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة والعودة، ومدى تكاملها مع أهداف خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

### أولاً: الاتجاهات الدولية السائدة في الهجرة الداخلية والخارجية

على الصعيد الدولي، تشهد أنماط الهجرة تغيرات مستمرة تعكس التحولات الديمغرافية<sup>49</sup> والاقتصادية العالمية. الهجرة الداخلية - لاسيما من الريف إلى الحضر - أصبحت ظاهرة شائعة عالمياً؛ حيث يشير تقرير أممي حديث إلى أن نحو 55% من سكان العالم يعيشون اليوم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 68% بحلول عام 2050<sup>50</sup>. هذا التحضر المتزايد نسبياً يُعزى إلى بحث الأفراد عن فرص العمل والخدمات الأفضل في المدن، إلى جانب التحولات في هيكل الاقتصادات الوطنية. كما أصبحت العوامل البيئية محركاً جديداً للهجرة الداخلية؛ فآثار التغير المناخي - مثل الجفاف وندرة المياه - تدفع المزيد من السكان إلى الهجرة بحثاً عن بيئات أكثر استقراراً. وقد أدّى ذلك إلى بروز مفهوم "النازحين لأسباب مناخية" على المستوى العالمي خلال العقد الأخير، مما استدعى انتباهاً دولياً متزايداً لقضايا الهجرة البيئية ضمن سياسات التنمية المستدامة<sup>51</sup>.

في المقابل، شهدت الهجرة الخارجية (الدولية) نمواً مطرداً خلال العقود الأخيرة. بحسب بيانات الأمم المتحدة، يعيش حالياً عدد غير مسبوق من الأشخاص خارج أوطانهم الأصلية؛ فقد بلغ عدد المهاجرين الدوليين في العالم حوالي 304 ملايين مهاجر في عام 2024، أي ما يقارب تباين العدد المسجل في عام 1990. يُذكر أن النساء يشكلن نحو 48% من مجموع هؤلاء المهاجرين، مما يعكس طابع الهجرة الأسري والاجتماعي في كثير من الحالات. كذلك ارتفعت مساهمة الهجرة الدولية في إعادة تشكيل القوى العاملة عالمياً؛ إذ تسعى العديد من الدول الجاذبة لاستقطاب العمالة الماهرة لسد النقص في قطاعات محددة، في حين تواجه الدول المرسلّة تحديات هجرة الكفاءات والعقول.

<sup>49</sup> الديموغرافيا هي دراسة البشر وتشمل تحليل أعداد السكان، معدلات الولادة والوفاة، الهجرة، والتركيب العمري. يستخدم في فهم تأثير هذه الخصائص على التنمية الاقتصادية للمجتمع. المصدر: علي، ن. ح. (2010). مبادئ علم الديمغرافيا: دراسة السكان. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. تم الاسترجاع من <https://kolakotob.com/book6366.html>

<sup>50</sup> قسم السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة. (2018). توقعات التوسع الحضري في العالم 2018. تم الاسترجاع من <https://www.un.org/ar/desa/2018-world-urbanization-prospects#:~:text=بحلول%20عام%202050>

<sup>51</sup> المنظمة الدولية للهجرة. (2019). أطلس الهجرة البيئية 2019. تم الاسترجاع من <https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/about-iom/gender/Atlas-of-Environmental-Migration.pdf>

بالتوازي، ازدادت أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بوصفها مصدراً لتنمية البلدان الأصلية، حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى استمرار ارتفاع حجم التحويلات عالمياً سنة بعد أخرى<sup>52</sup>. وعلى صعيد التعاون الدولي، برز الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة (2018) كتوجه أممي للتعاطي الشامل مع قضايا الهجرة، مؤكداً على حقوق المهاجرين وتعزيز عوائد الهجرة على التنمية<sup>53</sup>.

من جانب آخر، يتسم المشهد الدولي بارتفاع غير مسبوق في أعداد المهاجرين القسريين نتيجة الصراعات والاضطرابات. فبحسب تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2023، وصل عدد الأشخاص النازحين قسراً حول العالم إلى نحو 117.3 مليون شخص مع نهاية العام 2023. هذا الرقم القياسي يشمل اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخل بلدانهم ممن أجبروا على ترك مناطقهم بسبب الاضطهاد والنزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وتركز نسبة كبيرة من هذه الحالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة الأزمات الممتدة خلال العقدين الماضيين. كما زادت وتيرة الهجرة العابرة للحدود في بعض المناطق، مما خلق ضغوطاً على أنظمة اللجوء والهجرة في الدول المستقبلية للاجئين<sup>54</sup>. هذه الاتجاهات العالمية في الهجرة - الداخلية منها والخارجية - توفر سياقاً عاماً لفهم واقع الهجرة في العراق، حيث يتأثر المشهد المحلي بالأنماط الدولية من جهة، وفي الوقت نفسه يقدم حالة دراسية خاصة ضمن الإطار الإقليمي.

أحد الاتجاهات الدولية اللافتة يتمثل في هجرة الكفاءات والعقول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. لقد أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق للعديد من الحكومات بسبب تداعياتها السلبية على رأس المال البشري والتنمية المستدامة في دول المنشأ. ويشير تقرير حديث إلى تفاقم هجرة الأطباء والكوادر الصحية من دول عربية عديدة بعد جائحة كوفيد-19. إذ استفادت بعض الدول الغربية من فتح أبواب الهجرة للكفاءات الطبية مقابل حوافز مغرية. وعموماً، تحتل دول الشرق الأوسط مراتب متقدمة في مؤشرات هجرة العقول عالمياً؛ فقد صنف مؤشر دولي سوريا والمغرب واليمن والعراق ضمن أعلى الدول العربية في معدل نزيف الكفاءات البشرية<sup>55</sup>. وتعكس هذه المرتبة المتقدمة للعراق في المؤشر الدولي لهجرة العقول حجم التحديات التي تواجهها البلاد في الاحتفاظ بالخبرات الوطنية. إن فهم هذه السياقات الدولية ضروري لوضع الهجرة في العراق ضمن إطارها الأوسع، وهو ما يساعد في تبني سياسات مبنية على التجارب وأفضل الممارسات الدولية لمعالجة آثار الحراك السكاني.

<sup>52</sup> البنك الدولي. (2023). تحويلات المهاجرين. KNOMAD - تم الاسترجاع من

<https://www.worldbank.org/en/topic/migration/brief/remittances-knomad>

<sup>53</sup> الأمم المتحدة. (2018). الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة. الجمعية العامة للأمم المتحدة. تم الاسترجاع من

<https://digitallibrary.un.org/record/1660537>

<sup>54</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2023). الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في 2023. تم الاسترجاع من

<https://www.unhcr.org/global-trends-report-2023#:~:text=UNHCR%27s%20Global%20Trends%20report%20presents,events%20seriously%20disturbing%20public%20order>

<sup>55</sup> شفق نيوز. (13 نيسان، 2023). العراق رابعاً.. هجرة جماعية للعقول من الدول العربية إلى الخارج. تم الاسترجاع من <https://shafaq.com/ar>



## 1. الهجرة الداخلية تحليل الأسباب والتأثيرات

شهد العراق حراكاً سكانياً داخلياً مكثفاً، خاصة في الفترات التي أعقبت عام 2003. يمكن تحليل تأثيرات الهجرة بين المحافظات عبر فترات زمنية متعددة بناءً على الدوافع الرئيسية:

- **الهجرة الأمنية بعد 2003 وخلال فترة (داعش):** أدت موجات العنف الطائفي والعمليات الإرهابية إلى نزوح وهجرة أعداد كبيرة من السكان من المحافظات غير المستقرة (مثل الأنبار، نينوى، صلاح الدين، ديالى) إلى مناطق أكثر أمناً (مثل إقليم كردستان، بغداد، والمحافظات الجنوبية). أدت هذه الهجرة إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة في كل من المحافظات الطاردة والجاذبة، وزادت الضغط على الخدمات والبنية التحتية في المدن المستقبلة.
- **الهجرة المناخية (فترات الجفاف):** أدت التغيرات المناخية وتفاقم أزمة المياه والجفاف، خاصة في المناطق الجنوبية والوسطى، إلى هجرة المزارعين ومربي الماشية من الأرياف إلى المدن أو إلى محافظات أخرى بحثاً عن مصادر رزق بديلة. هذه الهجرة تزيد من معدلات التحضر غير المخطط له وتساهم في نمو الأحياء العشوائية.
- **الهجرة الاقتصادية:** تستمر الهجرة من المحافظات الأقل نمواً إلى المراكز الاقتصادية الرئيسية كبغداد والبصرة وأربيل، بحثاً عن فرص عمل أفضل. هذه الهجرة تؤثر على التركيبة السكانية وحجم السكان في المحافظات المعنية قبل وبعد الهجرة، وتؤدي إلى تغييرات في المتغيرات الديموغرافية مثل التركيب العمري والنوعي للقوى العاملة.

إن تحليل هذه الأنماط يتطلب بيانات تفصيلية عن حجم واتجاهات الهجرة عبر فترات زمنية مختلفة، وهو ما يجب أن تركز عليه الدراسات السكانية المستقبلية لفهم أعمق لتأثيراتها على التنمية المستدامة في العراق.

## 2. الهجرة غير النظامية: الحجم والتداعيات

تُعد الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية من أخطر التحديات التي تواجه العراق، حيث تمثل استنزافاً للعقول والطاقات الشابة. استناداً إلى "دراسة حول واقع الهجرة غير الشرعية في العراق وتداعياتها" التي أعدها اللجنة العليا للحد من الهجرة غير الشرعية عام 2024 باستخدام بيانات 2023 كأحدث مرجع متوفر، فإن هذه الظاهرة مدفوعة بمجموع معقدة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الأمنية، والاجتماعية.

## 1.2. حجم الظاهرة وتأثيرها الكمي

على الرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، تقدم الدراسة بيانات تقريبية توضح حجم الوجود العراقي في بعض دول المهجر. هذه الأرقام، وإن كانت تقديرية، تعطي مؤشراً على حجم الظاهرة.

جدول (5-1) أرقام تقريبية لأعداد المهاجرين العراقيين في بعض دول المهجر (بيانات 2023)

| الدولة   | العدد التقريبي للمهاجرين               | المصدر / ملاحظات                               |
|----------|----------------------------------------|------------------------------------------------|
| إيران    | 387,000                                | مكتب وزارة الهجرة في طهران                     |
| تركيا    | 300,000                                | مكتب وزارة الهجرة في تركيا ( دولة عبور رئيسية) |
| الأردن   | 120,000                                | مكتب وزارة الهجرة في عمان                      |
| ألمانيا  | غير محدد ( لكن 38 ألف طلب لجوء مرفوض ) | وزارة الخارجية                                 |
| السويد   | 95,000                                 | وزارة الخارجية                                 |
| هولندا   | 56,000                                 | السفارة الهولندية                              |
| الدنمارك | 46,000                                 | السفير الدنماركي                               |

المصدر: مقتبس من جدول رقم (1) دراسة حول واقع الهجرة غير الشرعية في العراق وتداعياتها، 2023، ص 30-31.

كما تشير الدراسة إلى التكلفة البشرية الفادحة لهذه الهجرة، حيث وصل عدد الوفيات من المهاجرين العراقيين بسبب الفرق إلى 568 شخصاً في عام 2015 وحده. هذه الأرقام تؤكد على المخاطر الجسيمة التي يتعرض لها المهاجرون، بما في ذلك الاستغلال من قبل شبكات تهريب البشر والاتجار بالأشخاص (فريق عمل اللجنة العليا للحد من الهجرة غير الشرعية، 2023، ص. 23).

### ثانياً: تصنيف أنماط الهجرة في العراق

يمكن تصنيف أنماط الهجرة في العراق إلى فئات رئيسية استناداً إلى اتجاه حركة السكان وظروفها وفقاً لمفاهيم الهجرة الريفية- الحضرية والهجرة من المناطق الهشة والهجرة الى الخارج. ويساعد هذا التصنيف في فهم ديناميات الحراك السكاني وتحديد العوامل الدافعة لكل نمط. فيما يلي أبرز هذه المفاهيم التصنيفية كما تنطبق على الواقع العراقي:

#### 1. الهجرة الريفية-الحضرية

تشكل الهجرة من العوامل المؤثرة بالنمو السكاني بعد عاملي الولادات الوفيات، إذ تساهم الهجرة عبر حركة السكان بالتأثير بحجم السكان زيادة او نقصاناً، عن طريق إعادة توزيعهم بين مناطق البلد المختلفة، وقد تكون الهجرة من الريف الى الحضر او من الحضر الى الحضر. وفي العراق تعد الهجرة من الريف الى الحضر من اهم اشكال الهجرة الداخلية والتي اخذت بالتصاعد منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تساهم قوتان بتشجيع السكان على الهجرة، احدهما قوة طاردة من الريف لا سيما القادرين منهم على العمل نحو الهجرة الى المدينة، وقوة جاذبة في المدينة تجذبهم متمثلة بالحصول على عمل ذي مردود اقتصادي اعلى او لما تملكه المدينة من مظاهر الجاذبية من مستوى الخدمات المرتفعة إذ تركز الخدمات التعليمية والصحية ويمكن ان يرجع سبب جاذبية بعض المحافظات للسكان الى كونها تتمتع بظروف اقتصادية أفضل نسبياً من المحافظات الأخرى لا سيما محافظات كربلاء المقدسة والنجف الاشرف التي تمتلك ميزة نسبية في نشاط السياحة الدينية، او محافظات البصرة وكركوك التي يتركز بها نشاط النفط والغاز ومن ثم تعد مراكز اقتصادية جاذبة للسكان الباحثين عن فرص عمل في تلك القطاعات، او محافظات دهوك واربيل والسليمانية التي تتمتع

باستقرار الأوضاع الأمنية فضلاً عن انها تمتلك مصايف تشجع على جذب السياح ومن ثم النشاط الاقتصادي المرتبط بذلك.

## 2. الهجرة من المناطق الهشة

يقصد بالمناطق "الهشة" تلك التي تواجه ظروفًا استثنائية تجعل العيش فيها صعباً أو خطيراً، وتشمل المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية أو انهيار الخدمات الأساسية. شهد العراق خلال العقود الأخيرة موجات هجرة داخلية مكثفة من هكذا مناطق هشة باتجاه مناطق أكثر أماناً واستقراراً. أبرز الأمثلة على ذلك الهجرة والنزوح الداخلي إبان الصراعات؛ فعقب أحداث 2003 وما تلاها، نزحت أعداد كبيرة من الأسر من مناطق النزاعات المسلحة إلى محافظات أكثر هدوءاً أو إلى إقليم كردستان العراق. وتصاعدت الظاهرة بصورة غير مسبقة خلال أزمة احتلال التنظيمات الإرهابية لأجزاء واسعة من البلاد (2014-2017)، حيث قدرت الأمم المتحدة إجمالي عدد النازحين داخلياً منذ عام 2014 بنحو 5.4 مليون نازح عراقي وهو ما يعادل قرابة 15% من سكان البلاد آنذاك. ومع انتهاء العمليات العسكرية ضد الإرهاب، بدأت حركة عودة تدريجية لكن ما يزال قرابة 918,630 مليون عراقي في عداد النازحين داخلياً حتى عام 2025، حسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين والمنظمة الدولية للهجرة، معظمهم من محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وبابل ومناطق أخرى تضررت بشدة خلال الحرب ضد التنظيمات الإرهابية. تتمركز نسبة من هؤلاء النازحين في مخيمات أو مواقع نزوح مؤقتة، فيما اندمج آخرون في مجتمعات مضيقة بالمناطق الحضرية، مما أحدث اختلالات ديمغرافية موضعية مثل التضخم السكاني في مدن إقليم كردستان والمناطق الآمنة نسبياً مقابل التفريغ المؤقت لبعض مناطق الأصل<sup>56</sup>.

ولا تقتصر المناطق الهشة على تلك المتأثرة بالنزاع؛ فهناك هشاشة بيئية متزايدة في جنوب العراق ووسطه بسبب شح المياه والجفاف والتصحر. وقد شهدت محافظات الأهوار وجنوب العراق نزوح آلاف العائلات من القرى والمناطق الريفية المتضررة بيئياً نحو المدن القريبة وأشارت بيانات دائرة المعلومات والبحوث في وزارة الهجرة والمهجرين لغاية 21 نيسان 2025 عن هجرة قرابة 17,855 عائلة نازحة بسبب ظروف الجفاف في 12 محافظة وسطى وجنوبية. تركزت غالبية هذه الأسر النازحة من المناطق البيئية الهشة في مراكز المدن ضمن محافظات مثل ذي قار وميسان والقادسية والمثنى، مما شكل ضغطاً إضافياً على مرافق الإسكان وفرص العمل في تلك المدن وبشكل تراكمي، سجل برنامج تتبع حالات الطوارئ المناخية في العراق التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) نزوح أكثر من 172 ألف شخص بين عام 2016 واذار 2024 بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ على مناطقهم الأصلية.

هذه الأرقام تعكس بعداً جديداً للهجرة الداخلية في العراق مرتبطاً بالهشاشة البيئية وتدهور الموارد الطبيعية، إلى جانب البعد التقليدي للهشاشة الأمنية. ويُمكن القول إن الهجرة من المناطق الهشة - سواء كانت ناجمة عن نزاع أو كارثة بيئية - تؤثر بشدة على إعادة التوزيع السكاني داخل العراق، إذ تنقل الكتلة البشرية من أطراف تعاني شح التنمية أو انعدام الأمن إلى مراكز حضرية مزدحمة أصلاً، مما يولد تحديات اقتصادية واجتماعية لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة.

## 3. الهجرة إلى الخارج

يقصد بها انتقال السكان من العراق إلى دول أخرى للإقامة والعمل أو طلب اللجوء. وتعد الهجرة الخارجية من العراق ظاهرة ممتدة تاريخياً، مرت بعدة موجات ارتبطت بالظروف السياسية والاقتصادية. فمُنذ سبعينيات القرن الماضي، هاجر العديد من العراقيين إلى الخارج هرباً من النزاعات والحروب (بدءاً من فترة الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات مروراً بحرب الخليج 1991)، وكذلك خلال فترة الحصار الاقتصادي في التسعينيات التي شهدت تدهور الأوضاع المعيشية. تضايفت الموجات بعد عام 2003 نتيجة انعدام الاستقرار الأمني وتصاعد

<sup>56</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (د.ت). أزمة اللاجئين في العراق: المساعدات والإحصاءات. تم الاسترجاع من <https://www.unrefugees.org/emergencies/iraq/#:~:text=Iraq%20Refugee%20Crisis%3A%20Aid%2C%20Statistics,3>

وتيرة النزاعات المسلحة. وبحلول نهاية العقد الثاني من الألفية، تكونت جالية عراقية كبيرة في المهجر تشمل مختلف الشرائح الإثنية والدينية من عرب وأكراد وتركمان واشوريين وغيرهم. وتختلف التقديرات بشأن حجم الشتات العراقي في الخارج؛ حيث قدرت بعض المصادر عدد العراقيين المقيمين خارج البلاد بما لا يقل عن 4 ملايين نسمة حول العالم، مما يجعلها من أكبر جاليات المهاجرين من بلد عربي في العصر الحديث. وتشير إحصاءات حديثة إلى تمركز قسم كبير من العراقيين في المهجر في دول الجوار الإقليمي مثل الأردن وإيران وتركيا وسوريا (لا سيما خلال أزمات اللجوء بعد 2003)، إضافة إلى موجات اتجهت نحو أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا طلباً للأمان أو فرص العمل. على سبيل المثال، يُقدر وجود مئات الآلاف من العراقيين في الولايات المتحدة (خاصة في مدن مثل ديترويت وشيكاغو) وفي المملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى<sup>57</sup>. أما في الوقت الحاضر، فالهجرة إلى الخارج من العراق تتخذ عدة أشكال: هجرة عمل مؤقتة إلى دول الخليج بحثاً عن فرص اقتصادية، هجرة دائمة واستقرار في بلدان المهجر من قبل العوائل، طلب لجوء سياسي أو إنساني في أوروبا وأمريكا، وأيضاً هجرة تعليمية للطلبة الدارسين في الخارج الذين قد يختار بعضهم عدم العودة. يجدر بالذكر أن هذا النزيف السكاني إلى الخارج يؤثر على هيكل السكان في الداخل عبر فقدان بعض الفئات العمرية النشطة. ويظهر معدل صافي الهجرة في العراق قيمة سالبة في السنوات الأخيرة (مثال: 0.8- لكل ألف من السكان عام 2022 حسب تقديرات الأمم المتحدة)، ما يعني أن عدد الخارجين يفوق الداخلين إلى البلاد<sup>58</sup>.

بصورة عامة، تشكل الهجرة الخارجية عنصراً جوهرياً في المشهد السكاني للعراق، ترتبط بدوافع معيشية وأمنية ومهنية، ويندرج تحتها أنماط خاصة مثل هجرة الكفاءات والهجرة غير النظامية اللتان ستكون لهما مناقشة مفصلة ضمن المحور التالي نظراً لأهميتهما الحالية.

### ثالثاً: الهجرة الخارجية وأثرها على التركيبة السكانية

تُمثل الهجرة الخارجية في العراق تياراً مستمراً أثر بشكل ملموس على التركيبة السكانية للبلاد خلال العقود الماضية. فخروج أعداد كبيرة من المواطنين إلى الخارج - بشكل مؤقت أو دائم - له انعكاسات ديمغرافية تتمثل في انخفاض معدل النمو السكاني الفعلي عن المتوقع (رغم ارتفاع معدلات الخصوبة محلياً)، وفي إعادة تشكيل الخصائص السكانية من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان المقيمين داخل العراق. وتُظهر البيانات أن العراق لا يزال بلداً مُصدراً للمهاجرين أكثر مما هو مستقطب لهم، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى هجرة ما يزيد عن 350 ألف من العراقيين إما بصورة منظمة (عبر عقود عمل أو هجرة نظامية) أو بشكل غير نظامي طلباً للجوء وفرص أفضل، خلال العامين 2014 و2015 فقط<sup>59</sup>. وقد أسهمت هذه الهجرة الخارجية في تغيير هيكل الأعمار نسبياً عبر فقدان بعض الفئات الشابة والماهرة، ما قد ينعكس على نسب الإعاقة ومستوى الخصوبة على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، الكثير ممن يغادرون هم من فئة الشباب المتعلم القادر على العمل، الأمر الذي يعني انخفاض نسبة هذه الفئة في الداخل وارتفاعها في تجمعات المهجر<sup>60</sup>. كما أن بعض الأقليات السكانية في العراق شهدت تقلصاً ملحوظاً نتيجة الهجرة الجماعية (مثل هجرة معظم أبناء الطائفة المندائية الصابئة إلى الخارج خلال العقدين الأخيرين، وهجرة أعداد كبيرة من المسيحيين العراقيين إلى بلدان الاغتراب هرباً من العنف بعد 2003. وبينما قد لا يكون لهذا الأثر كبير على إجمالي عدد السكان الذي ما يزال ينمو بمعدل مرتفع، إلا أن التوزيع السكاني يتأثر نوعياً وجغرافياً بهجرة بعض الشرائح

<sup>57</sup> المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2020). (UNHCR). أزمة اللاجئين في العراق: المساعدات، الإحصاءات، والأخبار. تم الاسترجاع في: <https://www.unrefugees.org/emergencies/iraq>

<sup>58</sup> المنظمة الدولية للهجرة. (2024). تقرير الهجرة العالمي 2024. تم الاسترجاع من <https://worldmigrationreport.iom.int/what-we-do/foreword/foreword>

<sup>59</sup> البنك الدولي. (د.ت.). إجمالي السكان. المؤشر (SM.POPTOTL). تم الاسترجاع من <https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POPTOTL>

<sup>60</sup> تأثير الهجرة الخارجية للشباب على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق (دراسة في الجغرافية السياسية). (2018). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 13(55)، 1-25. <https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/126>

من مناطق معينة، فضلاً عن تأثيره الاجتماعي عبر فقدان الكوادر البشرية المنتجة التي كان يمكن أن تساهم في اقتصاد البلاد ومجتمعها المدني.<sup>61</sup>

## 1. هجرة الكفاءات (هجرة العقول)

يقصد بهجرة الكفاءات مغادرة أصحاب المهارات العالية والتخصصات العلمية من موطنهم إلى دول أخرى بحثاً عن ظروف عمل أو معيشة أفضل. وتعد هجرة العقول إحدى أبرز تحديات الهجرة الخارجية في العراق نظراً لتأثيرها العميق على رأس المال البشري الوطني. لقد عانى العراق على مدار عقود من نزيف مستمر في الكفاءات؛ بدءاً من هجرة الأكاديميين والأطباء منذ السبعينات والثمانينات، ومروراً بهجرة جماعية للعلماء والمهنيين خلال تسعينات الحصار الاقتصادي، ووصولاً إلى موجات ما بعد 2003 التي شهدت خروج آلاف المهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات بسبب تردي الأوضاع الأمنية واستهداف بعضهم في خضم العنف آنذاك.<sup>62</sup> كما أن بيئة العراق الداخلية تعتبر طاردة نسبياً للكوادر العلمية مقارنة بالدول الأخرى. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، هجرة الكوادر الطبية فبعد جائحة كورونا فتحت دول غربية عدة (كالمملكة المتحدة وألمانيا وكندا) أبوابها لاستقطاب الأطباء والممرضين من الخارج لتعويض نقصها، مما شجع مئات الأطباء العراقيين على اغتنام هذه الفرص في السنوات الأخيرة (الكفاءات الطبية تشكل جزءاً ملموساً من المهاجرين العراقيين حديثاً).<sup>63</sup> كذلك يبرز قطاع تكنولوجيا المعلومات والهندسة، حيث تستقطب شركات إقليمية وعالمية المبرمجين والمهندسين العراقيين بعقود مجزية مقارنة بما هو متاح محلياً. إن تأثير هذه الهجرة النوعية للكفاءات يظهر في تفاقم النقص في بعض التخصصات داخل العراق، مثل نقص الأطباء الاختصاصيين في المستشفيات الحكومية أو تراجع جودة البحث العلمي في الجامعات نتيجة تسرب الأساتذة. كما أن محدودية الكفاءات ينعكس على وتيرة إعادة الإعمار والتنمية؛ فمثلاً قد تتأخر مشاريع استراتيجية أو تتعثر بسبب ندرة الخبرات الوطنية المتاحة بعد خروج العديد من ذوي الخبرة إلى الخارج. ومن ناحية سكانية، هجرة العقول غالباً ما تشمل الفئة الشابة المتعلمة، ما يعني فقدان هذه الفئة مرتفعة التعليم من المجتمع المحلي أو جزء منها، وبالتالي انخفاض نسبة حملة الشهادات العليا ضمن السكان المقيمين. أضف إلى ذلك الخسارة غير المباشرة المتمثلة في انقطاع دورة نقل المعرفة والتأهيل بين جيل الرواد العلمي وجيل الشباب داخل الوطن. وقد تنبّهت الدولة حديثاً إلى خطورة هذه الظاهرة، فأنشأت وزارة الهجرة والمهجرين قاعدة بيانات للكفاءات العراقية في الخارج لتسهيل التواصل معهم واستقطابهم كما تم إطلاق بعض المبادرات لرعاية العلماء العائدين ودعم اندماجهم في الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية. ومع ذلك، ما زالت النتائج محدودة قياساً بحجم التحدي، إذ يتطلب الأمر معالجة جذرية لعوامل الدفع التي تجبر هذه الكفاءات على المغادرة، مثل تحسين بيئة البحث العلمي وتوفير الأمن الوظيفي ومستويات رواتب تنافسية.<sup>64</sup>

## 2. الهجرة غير النظامية وطلبات اللجوء

يقصد بالهجرة غير النظامية انتقال الأفراد عبر الحدود دون استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة للدخول أو الإقامة في البلدان المقصودة.<sup>65</sup> وفي السياق العراقي، ارتفعت خلال السنوات الأخيرة معدلات سعي المواطنين للهجرة نحو أوروبا ودول أخرى بطرق غير نظامية، مدفوعين بعوامل كالبطالة والوضع الأمني والرغبة في مستقبل أكثر استقراراً. ويتخذ هؤلاء المهاجرون طرقاً محفوفة بالمخاطر عبر التهريب البري أو

<sup>61</sup> المهداوي، ف. ح. (2021). مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع من <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5029>

<sup>62</sup> الربيعي، محمد. (2024، 27 شباط). هجرة العقول العراقية والعربية: أسبابها ونتائجها وحلولها. مركز البيان للدراسات والتخطيط. <https://www.bayancenter.org/2024/02/10864>

<sup>63</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). أثر جائحة كوفيد-19 على هشاشة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في العراق [تقرير]. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الاسترجاع من [https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/UNDP\\_IQ\\_Impact\\_of\\_the\\_Oil\\_Crisis\\_and\\_COVID\\_19\\_on\\_Iraq\\_Fragility.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/UNDP_IQ_Impact_of_the_Oil_Crisis_and_COVID_19_on_Iraq_Fragility.pdf)

<sup>64</sup> منظمة الهجرة الدولية والحكومة العراقية. (2021). برنامج الكفاءات العراقية في الخارج - قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين [خبر صحفي]. وزارة الخارجية العراقية. تم الاسترجاع من <https://mofa.gov.iq>

<sup>65</sup> الأمم المتحدة. (2023). موجز السياسات: الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية - التحديات والاستجابات. شبكة الأمم المتحدة للهجرة. <https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/2400503A%20%281%29.pdf>

البحري للوصول إلى وجهاتهم، مما عرض الكثيرين لمخاطر جسيمة بما في ذلك حوادث الفرق والانتهاكات على طرق التهريب. وشهد عامي 2021 و2022 على وجه الخصوص بروز أزمة محاولات اللجوء إلى أوروبا عبر بيلاروسيا، حيث سافر آلاف العراقيين (خصوصاً من إقليم كردستان) إلى بيلاروسيا أملًا في العبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، وعُقلت أعداد كبيرة منهم على الحدود الشرقية للاتحاد فيما عرف بـ"أزمة المهاجرين" آنذاك.<sup>66</sup> وتُظهر بيانات وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء أن تواجد العراقيين ضمن الشرائح الكبرى لطالبي اللجوء في أوروبا مؤخراً؛ فبحسب بيانات المفوضية الأوروبية احتل العراقيون المرتبة الثانية عربياً من حيث عدد طلبات اللجوء المقدمة في أوروبا عام 2022، إذ تجاوزت عدد الطلبات المقدمة من العراقيين 26,900 طلب لجوء في عام 2022 وحده ومع ذلك فإن معدل الاعتراف بطلبات اللجوء العراقية في الاتحاد الأوروبي عام 2022 كان منخفضاً نسبياً، إذ بلغ نحو 30%، فيما بقي أكثر من 17 ألف طلب قيد النظر بنهاية العام ذاته (وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، 2023). وتشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن إجمالي طلبات اللجوء المقدمة من عراقيين في أوروبا خلال الفترة 2015-2023 تجاوز 750 ألف طلب (مفوضية اللاجئين، 2024)، ما يعكس استمرار الإقبال على الهجرة رغم المخاطر القانونية والإنسانية المرتبطة بالطرق غير النظامية. ويصح وصف هذه الظاهرة بأنها هجرة يأس، حيث يدفع الشعور بالإحباط من الواقع الاقتصادي أو انهزام الأمان بعض الأفراد للمغامرة بحياتهم ومستقبل أسرهم على أمل نيل اللجوء في بلد آخر. وتؤثر الهجرة غير النظامية على التركيبة السكانية عبر استنزاف إضافي للشباب (كون معظم المهاجرين عبر البحر والبر من فئة الشباب والذكور تحديداً) ما قد يخل بنسبة الجنسين ضمن بعض الفئات العمرية في الوطن. كما أنها تحرم الاقتصاد المحلي من طاقات كان يمكن أن تساهم في بنائه فيما لو توافرت ظروف مواتية للبقاء. ومن جانب آخر، فإن جزءاً ممن يخوضون تجربة الهجرة غير الشرعية قد يعودون أدرجهم قسراً في حالة رفض طلباتهم أو إعادتهم باتفاقات ترحيل، مما يعني عودتهم إلى الوطن بعد فترة محدودة غالباً ما يفقدون فيها وظائفهم وروابطهم الاجتماعية الأصلية، ليضافوا بذلك إلى العاطلين عن العمل أو الساعين للهجرة مرة أخرى، ما لم تتم معالجة أسباب هجرتهم الأصلية.<sup>67</sup> وبذلك، فإن للهجرة غير النظامية تداعيات اجتماعية معقدة محلياً، فضلاً عن تبعاتها الإنسانية على الأفراد أنفسهم.

عموماً، أفضت الهجرة الخارجية بأشكالها المختلفة إلى بروز عدد من الآثار الديمغرافية في العراق. منها على سبيل المثال انخفاض نسبة الفئات المتعلمة ضمن السكان المقيمين نتيجة هجرة المتخصصين (أثر نوعي)، وكذلك تغير التوزيع المكاني للسكان مع وجود تجمعات كبيرة من العراقيين في المهجر تقابلها فجوات سكانية نسبية في بعض المناطق داخل الوطن. أضف إلى ذلك تأثير الهجرة على التركيب الأسري؛ فكثير من الأسر باتت موزعة بين الداخل والخارج، ما يتباين أواخر الترابط العائلي التقليدي ويؤثر في أنماط الإعالة (حيث تعتمد بعض العائلات في العراق على تحويلات مالية من أبنائها المغتربين). ومن منظور تخطيط السكان، تطرح الهجرة الخارجية تحدياً في التنبؤ الدقيق بحجم السكان ومكوناته مستقبلاً، إذ يمكن لأي تغير سياسي أو اقتصادي أن يطلق موجة هجرة جديدة أو يُحفز عودة مهاجرين، مما يستلزم بقاء هذه العوامل قيد الرصد ضمن الخطط السكانية والتنمية.<sup>68</sup>

<sup>66</sup> موغيان، ماركو. (2023). النزوح والهجرة والعودة: فهم ديناميكيات وأنماط الهجرة داخل العراق وإليه ومنه. تقرير خلفي. فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD). تم الاسترجاع من: [https://www.icmpd.org/file/download/61025/file/D2.1\\_MIRAMI\\_Background\\_Report\\_18.08.23.pdf](https://www.icmpd.org/file/download/61025/file/D2.1_MIRAMI_Background_Report_18.08.23.pdf)

<sup>67</sup> مركز الهجرة المختلطة. (2023). تقرير التحديث الفصلي للهجرة المختلطة: أوروبا - الربع الأول 2023. تم الاسترجاع من: [https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2023/04/QMMU\\_Q1\\_2023\\_EU-1.pdf](https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2023/04/QMMU_Q1_2023_EU-1.pdf)

<sup>33</sup> حميد، م.، و محمد، م. (2025). الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية: دراسة نظرية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاجتماعية، 28(5)، 541-552. تم الاسترجاع من: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/03/30/dbd1f0963d6d96b8748f5cb6e24d5fd8.pdf>

## رابعاً: الهجرة العكسية ( عودة الكفاءات ) وأثرها على إعادة التوزيع السكاني

### 1. نظرة عامة حول عودة الكفاءات

المقصود بالهجرة العكسية هو حركة عودة المهاجرين العراقيين من الخارج إلى موطنهم بعد فترة من الإقامة في المهجر، وخاصة من يوصفون بـ"الكفاءات" أي أصحاب الشهادات والخبرات ممن اكتسبوا معرفة أو مهارات في الخارج ويرغبون في المساهمة في بلدهم. تعد ظاهرة العودة طوعية كانت أم غير طوعية جزءاً مهماً من معادلة الهجرة في العراق، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة العكسية لا يقتصر على عودة أصحاب المهارات العالية، بل يشمل جميع العائدين بمختلف خصائصهم الاجتماعية والمهنية، سواء كانوا عمالاً، أو أسراً عائدة، أو طالبي لجوء رُفِضت طلباتهم، أو مهاجرين عادوا لأسباب اقتصادية أو شخصية. ومن ثم فإن الأثر الديمغرافي للعودة يعكس حركة سكانية شاملة تتعلق بجميع فئات المجتمع، وليس فئة محددة بعينها. ولها تأثير على إعادة توزيع السكان واستقرارهم. خلال السنوات الأخيرة، بدأت بوادر لعودة بعض العراقيين المقيمين في المهجر، مدفوعة بتحسين نسبي في الوضع الأمني وبرز فرص استثمارية أو رغبة شخصية في الاستقرار بالوطن بعد سنوات الغربة. وبالرغم من أن الأعداد العائدة حتى الآن محدودة مقارنة بحجم الجاليات العراقية في الخارج، إلا أنها أخذت بالنمو. وتشير بيانات صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة<sup>69</sup> إلى أن قرابة 57 ألفاً من المهاجرين العراقيين عادوا من الخارج خلال الاعوام 2014-2018 لأسباب متنوعة، بينها عدم الحصول على إقامة دائمة في البلدان المضيفة أو صعوبة التأقلم مع مجتمع المهجر أو ظروف معيشية صعبة واجهتهم هناك<sup>70</sup>. ويلاحظ أن أغلب العائدين مؤخراً قدموا من دول أوروبية مثل ألمانيا وفنلندا ودول الجوار الإقليمي، وهي البلدان التي شهدت موجات هجرة عراقية خلال العقدين الماضيين<sup>71</sup>. كما لعبت بعض برامج العودة الطوعية المدعومة دولياً دوراً في تسهيل رجوع المهاجرين؛ فقد نفذت المنظمة الدولية للهجرة في العراق (IOM) برامج لمساعدة الراغبين بالعودة من الخارج، حيث قدمت دعماً لوجستياً ومادياً لأكثر من 1000 عائد خلال عام 2023 ضمن مشاريع إعادة الإدماج الطوعي. ويشمل هذا الدعم ترتيبات السفر والاستقبال ومنحاً مالية صغيرة وتدريباً مهنيّاً للمساعدة في بدء حياة جديدة داخل العراق. كذلك تعاونت الحكومة العراقية مع عدد من الدول الأوروبية لتنظيم رحلات عودة لفئات من المهاجرين الذين رُفِضت طلبات لجوئهم، في محاولة لمعالجة ملف العالقين في دول المقصد.

### 2. استقطاب الكفاءات العراقية والمحافظة عليها

تمثل هجرة الكفاءات خسارة فادحة للعراق. وإدراكاً لهذه الحقيقة، أطلقت وزارة الهجرة والمهجرين "دراسة الإستقطاب والمحافظة على الكفاءات العراقية في الداخل والخارج (2024-2025)"، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء عام 2025 تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار عمل متكامل لاستعادة العقول المهاجرة وتوظيف خبراتها في عملية التنمية الوطنية. تعرف الدراسة الكفاءة بأنها كل عراقي مقيم داخل أو خارج العراق، ويمتلك من المهارة والمعرفة والإبداع والمؤهلات المميزة العلمية والإنسانية". وتقسم الكفاءات إلى ثلاثة أنواع نادرة مؤثرة، وقياسية، مع وضع معايير وبرامج مختلفة لكل نوع (وزارة الهجرة والمهجرين 2025، ص 14-15).

<sup>69</sup> لا توجد بيانات رسمية منشورة من وزارة الهجرة والمهجرين حول عدد العراقيين العائدين من الخارج

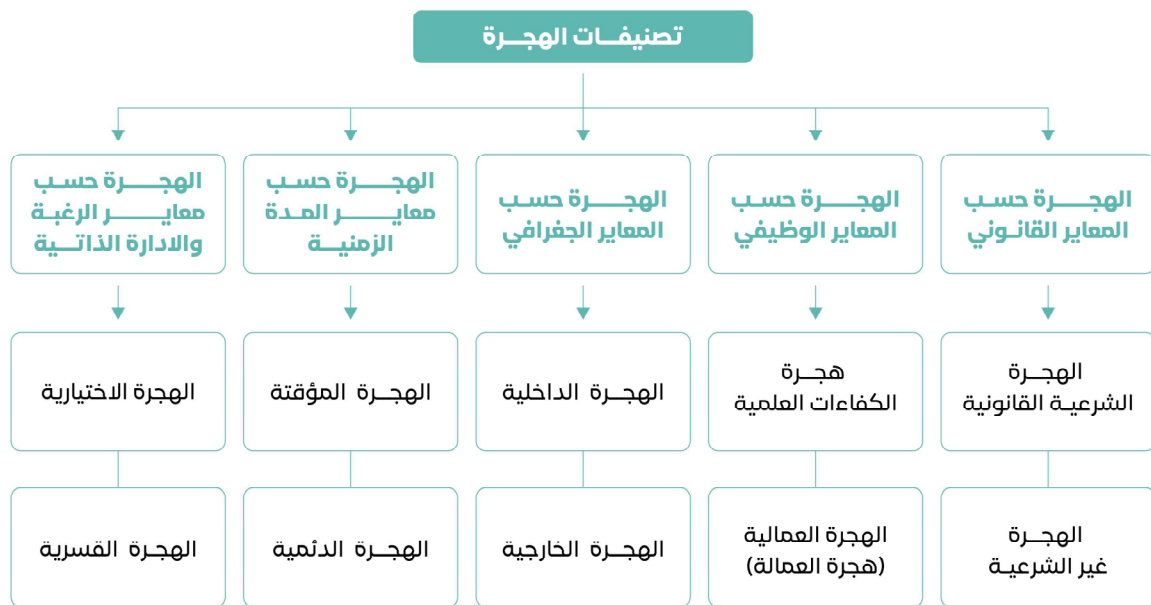
<sup>70</sup> المنظمة الدولية للهجرة. (2024). تقييم تدفقات العودة: التقرير السابع والعشرون - اب 2024. وحدة تتبع النزوح (DTM)، العراق. [https://iraqdtm.iom.int/files/BorderMonitoring/20241222619606\\_IOM\\_DTM\\_IRQ\\_RFA\\_R27\\_August\\_2024.pdf](https://iraqdtm.iom.int/files/BorderMonitoring/20241222619606_IOM_DTM_IRQ_RFA_R27_August_2024.pdf)

<sup>71</sup> المنظمة الدولية للهجرة. (2022). العراق - العودة من الخارج: تجارب واحتياجات ومواطن تباين المهاجرين العائدين إلى العراق. مصفوفة تتبع النزوح (DTM). تم الاسترجاع من: <https://dtm.iom.int/reports/iraq-returning-abroad-experiences-needs-and-vulnerabilities-migrants-returning-iraq>



أبرز برامج الاستقطاب المقترحة:

- برنامج الطبيب المغترب يهدف إلى جذب الكفاءات الطبية النادرة والمؤثرة للعمل في المستشفيات الحكومية والأهلية، سواء بشكل دائم أو جزئي، لإجراء عمليات جراحية معقدة وتقديم استشارات وتدريب.
- برنامج الأستاذ الأكاديمي: يعمل على استقطاب النخب الأكاديمية لتعزيز البحث العلمي ورسم السياسات في وزارة التعليم العالي والمؤسسات الأخرى.
- برامج التعاقد عن بعد تستهدف الاستفادة من خبرات الكفاءات غير القادرة على العودة بشكل دائم أو جزئي، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات لتقديم استشارات ومحاضرات وتدريب عن بعد.



شكل (5-1) تصنيفات الهجرة الدولية حسب معايير متعددة المصدر (فريق عمل اللجنة العليا للحد من الهجرة غير الشرعية، 2023، ص. 10)

تؤكد الدراسة على أن نجاح هذه البرامج مرهون بتحسين البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية، وتوفير امتيازات وحوافز حقيقية تشجع على العودة، مثل توفير السكن والقروض الميسرة والرواتب المجزية (وزارة الهجرة والمهجرين، 2025، ص. 19، 23-26).

### 3. عودة الكفاءات بين الواقع والطموح

إن عودة الكفاءات بشكل خاص تحظى باهتمام متزايد من صانعي السياسات<sup>69</sup>، نظراً للإمكانيات الإيجابية الكبيرة التي تنطوي عليها. فعودة طبيب متخصص أو أستاذ جامعي أو مهندس خبير إلى العراق من شأنها سد فجوات معرفية في المؤسسات المحلية ونقل خبرات عالمية إلى الداخل. وقد شهدت الفترة الأخيرة بالفعل عودة بعض الأكاديميين للمساهمة في الجامعات الأهلية الجديدة أو العمل في مشاريع استشارية. كما عاد عدد من علماء المهجر للمشاركة في تطوير قطاعات التكنولوجيا وريادة الأعمال الناشئة بدافع وطني ورغبة في الاستثمار هذه الأمثلة، وإن كانت فردية بعد، تؤشر لإمكانية تحقيق "ربح ديمغرافي معكوس" يتمثل في استرجاع الموارد البشرية الماهرة التي فقدتها البلد سابقاً من ناحية ديمغرافية بحتة، تُسهم الهجرة العكسية في زيادة عدد السكان المقيمين بطبيعة الحال، ولكن الأهم هو نوعية العائدين فحين يكون معظمهم من الفئة الشابة المنتجة وأصحاب التأهيل العلمي، فإن عودتهم ترصد التركيبة السكانية بفئة



سكانية نشطة اقتصادياً وقد ترفع نسب المتعلمين بين السكان. علاوة على ذلك، كثير من العائدين يستقرون في مدنها الأصلية أو مدن رئيسية، ما قد يؤدي إلى انتعاش سكاني محلي في بعض المناطق التي نزح منها أهلها سابقاً على سبيل المثال، عودة عائلات نازحة بعد تحسن الوضع الأمني في مدن مثل الموصل والرمادي أسهمت في رفع عدد السكان فيها مجدداً بعد انخفاضه الحاد خلال فترة الحرب، مما يعيد التوازن النسبي بين كثافة السكان في المركز ومحيطه. وكذلك عودة مهاجرين من أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في محافظاتهم (كإقامة مشاريع تجارية أو صناعية) يخلق فرص عمل محلية ويشجع المزيد من المغتربين على العودة تبعاً.

رغم هذه المكاسب المحتملة، تواجه ظاهرة العودة تحديات ينبغي إدارتها لضمان استدامتها. فمن الناحية الاقتصادية، يحتاج العائدون إلى فرص عمل تتناسب مع مهاراتهم حتى لا يصطدموا بواقع بطالة يدفعهم للتفكير في الهجرة مجدداً. كما أن بعض العائدين، خصوصاً ممن ولدوا أو نشأوا في الخارج (جيل أبناء المهجر)، قد يواجهون صعوبات في الاندماج بالمجتمع العراقي ثقافياً واجتماعياً. لذا تعمل الجهات الرسمية بالتعاون مع منظمات دولية على تحسين خدمات إعادة الإدماج وتبسيط إجراءات معادلة الشهادات الأجنبية وتوفير حوافز (كالفروض الميسرة أو قطع الأراضي السكنية لجذب المزيد من الكفاءات المغتربة للعودة والاستقرار<sup>70</sup>. وقد أكد تقرير التنمية البشرية العراقي (2021) الصادر عن مجموعة البنك الدولي على أهمية استثمار موارد المغتربين سواء عبر عودتهم الفعلية أو من خلال إشراكهم عن بعد في نقل المعرفة والاستثمار في الوطن<sup>71</sup>. وفي هذا السياق، تم تأسيس روابط لجاليات العراق في المهجر لتشجيع التواصل وتبادل الخبرات، ومنها مجالس للكفاءات العراقية في أوروبا وأمريكا الشمالية برعاية وزارة الخارجية ووزارة الهجرة والمهجرين

73 72

#### 4. الهجرة العكسية وعلاقتها بالتوزيع السكاني

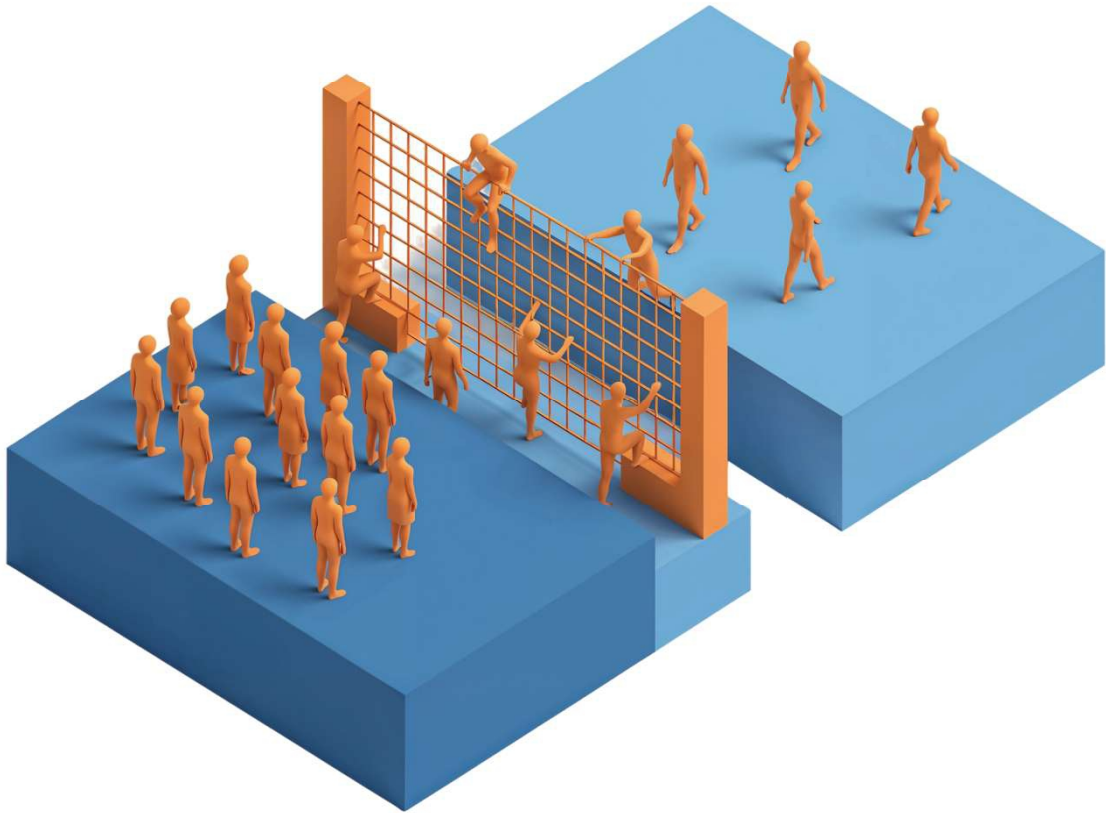
إن الأثر الإجمالي للهجرة العكسية على إعادة التوزيع السكاني يعتمد على حجمها واتجاهها؛ فإذا ازداد عدد العائدين واستقر معظمهم في المحافظات الأقل سكاناً أو في مناطقهم الأصلية الريفية، فقد يخفف ذلك من التركيز السكاني المفرط في المدن الكبرى ويوزع الكثافة على نحو أكثر توازناً. أما إن تركز العائدون في العاصمة والمدن الرئيسية (وهو السيناريو الأرجح حالياً)، فسيكون تأثيرهم المباشر على التوزيع السكاني محدوداً، لكنه سيظل إيجابياً من زاوية تعزيز مخزون الموارد البشرية للاقتصاد الوطني بغض النظر عن موقع استقرارهم<sup>74</sup>. ختاماً، تعكس الأنماط المختلفة للهجرة في العراق صورة مركبة للحراك السكاني، تجمع بين تحديات النزوح الداخلي وضغوط الهجرة الخارجية وفرص العودة الواعدة. وقد اعتمدنا في هذا الفصل على

أحدث البيانات الرسمية المتاحة (حتى عام 2024) لرسم ملامح هذه التحركات السكانية. ومن الضروري الإشارة إلى أن التركيز هنا انصب على الوصف والتحليل دون الخوض في التوصيات، والتي ستكون محل بحث مفصل في فصل لاحق من التقرير. لكن يجدر بالذكر أن استيعاب هذه الأنماط واتجاهاتها يمثل الخطوة الأولى نحو صياغة سياسات سكانية متوازنة؛ فعبر فهم الاتجاهات الدولية وتأثيراتها، وتصنيف الهجرة محلياً، وتقييم آثار الهجرة الخارجية (بما فيها نزيف العقول) على المجتمع، وأخيراً استغلال فرص الهجرة العكسية، يمكن للعراق المضي قدماً نحو خارطة سكانية متوازنة تخدم أهداف التنمية المستدامة وتعزز الاستقرار المجتمعي على المدى البعيد.

أكد هذا الفصل أن الهجرة، بكافة أنماطها، تمثل عاملاً مركزياً في تفسير التحولات السكانية التي يشهدها العراق، وهي ليست فقط استجابة للآزمات، بل أيضاً نتيجة لمحدودية التوازن في التنمية بين المناطق. وقد بين التحليل أن الهجرة الريفية إلى المدن الكبرى تعزز التركز السكاني، وتفرض تحديات إضافية على البنى التحتية، في حين أن تباين فرص العمل والخدمات في مناطق العودة يشكل عائقاً أمام تحقيق استقرار دائم للنازحين والعائدين.

كما كشفت بيانات وزارة الهجرة والمهجرين أن معالجة ملف النزوح لا يمكن أن تقتصر على الحلول الإنسانية، بل تتطلب مقاربات تنموية شاملة تربط بين الهجرة، التخطيط المكاني، وتمكين المجتمعات المحلية ومن هنا، فإن أحد الدروس الرئيسة المستخلصة هو ضرورة بناء سياسات هجرة مندمجة ضمن رؤية تنموية وطنية تأخذ بعين الاعتبار الديناميات السكانية والتحول الجغرافية.

وبهذا، يمهد التقرير في فصله الخامس للانتقال إلى الاستنتاجات والتوصيات الإستراتيجية، التي تسعى إلى تقديم خارطة طريق واقعية وقابلة للتنفيذ، تستند إلى نتائج الفصول السابقة، وتدعم صنع القرار في مجالات التنمية البشرية والمكانية، وإدارة الهجرة، والنزوح تحقيق الإستقرار السكاني والعدالة الاجتماعية والمكانية في تخصيص الموارد.



## الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات

شكلت الفصول السابقة أساساً تحليلياً لفهم واقع التوزيع السكاني في العراق من زوايا متعددة (السكان، الهجرة، الفجوة التنموية المكانية، الهبة الديموغرافية). وقد عالج التقرير الإشكالية المركزية المتمثلة في تباين العدالة المكانية والاختلال في التوزيع السكاني وتأثير ذلك على فرص التنمية واستقرار النسيج الاجتماعي. وأظهرت النتائج أن تركيز السكان والموارد والخدمات في مناطق مكانية محدودة، مقابل تهميش نسبي لمناطق أخرى، أدى إلى فجوات تنموية عميقة وإعادة إنتاج عدم المساواة المكانية بين المحافظات. ويأتي هذا في سياق تحول ديموغرافي حرج يمر به العراق، حيث تفوق نسبة السكان في سن العمل 60% من مجموع السكان وفق أحدث الإحصاءات. ويمثل هذا التحول فرصة وطنية يمكن استثمارها لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، لكنه يبقى مشروطاً بتنفيذ حزمة إصلاحات هيكلية تكفل توزيعاً عادلاً للتنمية واستثماراً أمثل للطاقات البشرية في جميع المناطق. بمعنى آخر، إن التحول الديموغرافي الجاري - بما فيه من "هبة ديموغرافية" كامنة - قد يكون رافعة للتنمية المستدامة إذا ما تواءم مع سياسات وإصلاحات بنوية جريئة، لكنه قد يصبح عبئاً تنموياً إضافياً في ظل محدودية تلك الإصلاحات.

### أولاً: السيناريوهات المستقبلية

استناداً إلى تحليل الاتجاهات الحالية والتحديات الراهنة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للتطور الديموغرافي والمكاني في العراق خلال السنوات القادمة:

#### 1. استمرار الوضع القائم

في هذا السيناريو تستمر الاتجاهات الحالية دون تغيير جذري. سيُبقى التركيز السكاني في المدن الكبرى على وتيرته نتيجة استمرار تدهور النشاط الزراعي وتباين الخدمات في الريف واستمرار النزوح نحو الحضر. هذا يعني تفاقم الضغط على البنى التحتية الحضرية وازدياد ظهور مناطق عشوائية في أطراف المدن الكبرى، مقابل استمرار تهميش الأرياف. ستتسع الفجوة التنموية بين المركز والأطراف مع بقاء المحافظات الأشد فقراً في دائرة الحرمان المزمن. ورغم دخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية، فإن محدودية التدخلات البنوية سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب واستمرار تباين استثمار طاقتهم الإنتاجية. باختصار، يظل المشهد التنموي يتسم بعدم التوازن المكاني، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة ويهدد بتبديد الفرصة الديموغرافية.

#### 2. تدخل محدود غير منسق

يقوم هذا السيناريو على تنفيذ إجراءات تنموية متفرقة ومنفصلة دون إطار إستراتيجي شامل. قد تبادر الحكومة إلى مشاريع جزئية استجابة لبعض المشكلات (مثل إطلاق برامج دعم اجتماعي محدودة أو إنشاء بنى تحتية صغيرة في بعض المناطق)، مما يُحسن الأوضاع موضعياً بشكل طفيف. هذه الجهود قد تبطل بعض الشيء وتيرة التدهور وتخفف من حدة المشكلات في مواقع معينة، لكنها لن تُحدث تحولاً جذرياً في النمط العام للتوزيع السكاني والتنمية. ستستمر الهجرة الداخلية نحو المدن وإن كانت بوتيرة أخف، وستبقى الفجوات المكانية قائمة لأن السياسات القطاعية المجتزأة لم تؤد إلى تغييرات واسعة في أنماط التوزيع المكاني للسكان أو الخدمات. بعبارة أخرى، سيظهر تحسن محدود في بعض المؤشرات (مثل انخفاض طفيف في الفقر بمناطق محددة أو تحسن الخدمات في مدينة معينة)، لكن الصورة الكلية ستبقى تعاني من الاختلالات البنوية وتباين العدالة المكانية بسبب محدودية التنسيق والترابط بين التدخلات.

## 3. تدخل استراتيجي شامل قائم على الإصلاح

يمثل هذا السيناريو المسار المنشود، حيث يتم تبني حزمة إصلاحات هيكلية متكاملة تهدف إلى معالجة جذور اختلال التوزيع السكاني واستثمار التحول الديموغرافي كرافعة للتنمية. يقوم هذا السيناريو على رؤية وطنية واضحة للتنمية المكانية المتوازنة يتم إدماجها ضمن خطة التنمية الوطنية 2024-2028، وتترجم إلى سياسات تنفيذية عبر القطاعات. وتشمل معالمه إطلاق برامج كبرى لتطوير رأس المال البشري (إصلاح جوهري للتعليم ليتوافق مع احتياجات السوق، وتوسيع التدريب المهني والتقني للشباب، وتبني سياسات عمل مرنة تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل)، مع التركيز على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً لرفع مستوى مشاركة نصف المجتمع المعطل حالياً. كذلك يتضمن السيناريو إصلاحات في السياسة السكانية (مثل تبني برامج فعالة للصحة الإنجابية وخفض تدريجي لمعدل الخصوبة بما يتلاءم مع الموارد المتاحة) لضبط النمو السكاني وتحقيق مواءمة أفضل بين التركيبة السكانية والخطط التنموية. وعلى صعيد التنمية المكانية، يعني هذا السيناريو إعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو المحافظات والمناطق الهشة لسد فجوات البنية التحتية والخدمات، وتعزيز اللامركزية بحيث تتمكن كل محافظة من التخطيط لتنميتها وفق خصائصها واحتياجاتها. كما يشمل تنويع الاقتصاد الوطني لتعزيز استدامته وخلق فرص عمل كافية لاستيعاب النمو السكاني في سن العمل. نتيجة لهذه الحزمة المنسقة من الإصلاحات، من المتوقع أن تتحقق الاستفادة القصوى من "الفرصة الديموغرافية" ويتحول العراق من وضع يعاني اختناقات تنموية إلى بلد شاب دينامي يتمتع باقتصاد متنوع وقدرات تنافسية عالية تدفع مساره التنموي. هذا السيناريو يتطلب إرادة سياسية واعية وقرارات إستراتيجية حاسمة، لكنه يعد بتحقيق نقلة نوعية تضع العراق على مسار تنمية مستدامة وشاملة لجميع مناطق وسكانه.

## ثانياً: الاستنتاجات العامة

## 1. التحضر والهجرة

أظهرت نتائج التحليل أن العراق يشهد تحضراً متسارعاً إلى حد ما في العقود الأخيرة، حيث يبلغ معدل التحضر حوالي 70% من السكان وفق تعداد عام 2024. يعزى هذا الارتفاع إلى موجات الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن بحثاً عن فرص العمل والخدمات الأفضل، في ظل تفاوت واضح بين المركز والأطراف في مستوى التنمية. فقد دفعت عوامل التنمية غير المتوازنة بين الحضر والريف، إضافة إلى توفر الخدمات التعليمية والصحية والوظائف في المدن، أعداداً متزايدة من سكان القرى نحو الانتقال إلى مراكز المحافظات ولا سيما العاصمة بغداد. كما لعبت العوامل الطبيعية دوراً متزايد الأهمية في حراك السكان، حيث أدى شح المياه وتكرار موجات الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية - خاصة في جنوب البلاد - إلى نزوح للكثير من سكان الريف نحو المدن خلال السنوات الأخيرة. وقد شهدت بغداد توسعاً سكانياً كبيراً (9,498,480 نسمة حالياً) نتيجة تدفق المهاجرين إليها من كافة أنحاء البلاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين وما بعده. هذا التحضر غير المخطط أفرز تحديات حضرية حادة، أبرزها تفاقم الضغط على البنى التحتية والخدمات الأساسية في المدن وظهور الأحياء العشوائية على أطرافها، في مقابل إهمال نسبي وتباطؤ تنموي في المناطق الريفية. كذلك، تعرض التوازن السكاني لاختلالات إضافية بفعل موجات النزوح الداخلي الناتجة عن النزاعات المسلحة والكوارث؛ فعلى سبيل المثال، خلال أزمة احتلال التنظيمات الإرهابية لأجزاء واسعة من البلاد (2014-2017) نزح نحو 5.4 مليون عراقي من مناطقهم، مما أعاد تشكيل الخريطة السكانية لبعض المحافظات مؤقتاً. ورغم عودة نسبة كبيرة من النازحين إلى مناطقهم بعد استتباب الأمن، فلا تزال بعض مناطق العودة تعاني من تباين الخدمات مما يعيق الاستقرار الكامل للسكان العائدين. وإلى جانب الهجرة الداخلية، يواجه العراق تحدي هجرة الكفاءات إلى الخارج؛ فقد جاء العراق في المرتبة الرابعة عربياً من حيث "نزيف الأدمغة" بمعدل مرتفع يعكس هجرة جماعية للشباب المتعلم وأصحاب المهارات. هذه الظاهرة تفوت على البلد الاستفادة من رأس المال البشري المؤهل وتؤثر سلباً على قطاعات حيوية كالصحة والتعليم. بشكل عام، أسهمت اتجاهات التحضر والهجرة بأنواعها في تكريس التفاوتات الإقليمية القائمة، وأظهرت الحاجة الملحة إلى تبني

سياسات إدارة حضرية أكثر شمولاً واستدامة، وإجراءات تنمية متوازنة تكبح دوافع النزوح الداخلي والخارجي عبر معالجة جذورها الاقتصادية والاجتماعية.

## 2. التوزيع السكاني والهبة الديموغرافية

يتسم التوزيع السكاني في العراق بتباين مكاني شديد من جهة، وبتركيبة عمرية فتية من جهة أخرى. فمن الناحية المكانية، تُظهر البيانات تركزاً سكانياً عالياً في بضعة محافظات تضم المدن الكبرى (مثل بغداد التي تحوي ما يزيد عن خمس سكان العراق)، بينما تعاني محافظات أخرى من كثافة منخفضة نسبياً مقرونة بتباين التنمية. هذا التباين في الكثافة والتوزيع اقترن عبر الزمن بعدم تكافؤ في فرص التنمية بين المناطق. أما من الناحية الديموغرافية العمرية، فقد دخل العراق فعلياً مرحلة "الهبة الديموغرافية"، حيث بلغت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) أكثر من 60% من إجمالي السكان بحسب نتائج التعداد الأخير. وتُعد هذه المرحلة فرصة ذهبية لتحقيق طفرة في النمو الاقتصادي والبشري، إذ إن زيادة نسبة القوى العاملة تعني إمكانية رفع الإنتاجية وتسريع التنمية إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح. الفرصة الديموغرافية للعراق واضحة أيضاً في شباب تركيبته السكانية (أكثر من ثلث السكان دون سن 15 عاماً)، مما يعد بإمدادات وفيرة من العمالة المستقبلية ويضعف الحاجة للاستثمار في التعليم والصحة لاستيعابهم. غير أن هذه الفرصة ليست مضمونة التحقيق؛ إذ إن محدودية سياسات تنمية متوازنة وتباين الاستثمار الحالي في رأس المال البشري يهددان بتحويلها إلى عبء. بالفعل، يواجه العراق تحديات كبرى في خلق فرص العمل الكافية لاستيعاب موجات الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وفي تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب للقطاعات الإنتاجية الحديثة. وتشير التجارب الدولية إلى أن تحقيق الاستفادة من "نافذة الهبة الديموغرافية" يتطلب توفر شروط متعددة، من أبرزها: نظام تعليمي عصري مرتبط بسوق العمل، واقتصاد متنوع قادر على التشغيل، وسياسات نشطة في مجال الصحة الإنجابية وتمكين المرأة. ويؤكد التقرير أن الهبة الديموغرافية تمثل نافذة زمنية مشروطة تتطلب قرارات استراتيجية حاسمة وإرادة سياسية واعية، وليست مكسباً تلقائياً يضمه مجرد وجود نسبة عالية من الشباب. فإن نجح العراق في تفعيل الإصلاحات الهيكلية اللازمة لاستثمار طاقة شبابه ورفع مهاراتهم وإشراك نسائه في النشاط الاقتصادي، فيمكنه التحول نحو مرحلة ازدهار يقودها السكان المنتجون؛ أما إن استمر قصور السياسات والاستثمارات، فقد تتحول الكتلة السكانية الشابة إلى مصدر ضغط اقتصادي واجتماعي يفاقم مشكلات البطالة وتباين الخدمات بدل أن يكون رافعة للتنمية.

## 3. الفجوة التنموية المكانية

كشفت التحليلات عن فجوات تنموية مكانية واسعة بين مختلف مناطق العراق، تتجلى بوضوح في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. فقد تبين وجود تفاوت حاد في معدلات الفقر بين المحافظات؛ إذ تصل نسبة السكان تحت خط الفقر إلى أكثر من 40% في بعض المحافظات الأكثر هشاشة مثل المثنى، في حين تنخفض إلى أقل من 8% في محافظات أكثر ازدهاراً كأربيل والسليمانية. وبالمثل، تتراوح معدلات البطالة بشكل لافت، فتسجل المحافظات المتأخرة تنموياً نسب بطالة تفوق 20% (مثل ميسان والمثنى)، مقابل معدلات أدنى بكثير في المحافظات الأفضل حالاً (دون 10% في أربيل على سبيل المثال). ولا يقتصر التفاوت على المؤشرات الاقتصادية، بل يشمل أيضاً مؤشرات الخدمات البشرية الأساسية؛ فقطاع التعليم يعاني فجوة واضحة حيث تنخفض نسب الالتحاق بالمرحلة الإعدادية إلى نحو 25% فقط في بعض المحافظات الفقيرة (مثل ميسان والأنبار) مقابل معدلات تتجاوز 50% في محافظات إقليم كردستان. أما الأمية بين الكبار فتصل في بعض المحافظات المحرومة إلى مستويات تقارب 27% (ميسان والمثنى) مقابل معدلات أدنى بكثير في محافظات أكثر تطوراً. كما تظهر فروقات في مستوى الخدمات الصحية والبنية التحتية (نسبة توفر مياه الشرب والكهرباء المنتظمة وغيرها) بين الريف والحضر وداخل كل محافظة. إن هذا التفاوت الحاد يعكس اختلال العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات وفرص العيش الكريم، نتيجة تراكم عقود من التنمية غير المتوازنة بين مناطق البلاد، وهو ما تعمل الحكومة على معالجته من خلال سياسات تنمية أكثر شمولاً وعدالة. ونتيجة لذلك، تعاني المناطق الأشد فقراً ما يسمى بحالة "الحرمان التراكمي" حيث تتداخل معدلات

الفقر العالية مع تباين التعليم والصحة وندرة الفرص الاقتصادية، مكرسةً حلقة مفرغة من التخلف. هذه الفجوة المكانية لا تهدد فقط التماسك الاجتماعي والاستقرار، بل تؤثر سلباً على مسار التنمية الوطنية ككل، إذ أن نهضة العراق تنموياً لا يمكن أن تتحقق بصورة مستدامة في ظل بقاء أجزاء واسعة منه متأخرة عن الركب. بناءً على ذلك، يخلص التقرير إلى ضرورة تبني مقاربة تنموية شاملة تعطي أولوية خاصة لتقليص الفوارق المكانية؛ من خلال توجيه استثمارات حكومية وأجنبية أكبر نحو المحافظات الأتباين تنموياً، وتحسين إيصال الخدمات الأساسية إلى القرى والنواحي النائية، وتمكين سكانها (نساءً ورجالاً) من المشاركة في الحياة الاقتصادية. إن سد هذه الفجوة سيكون مفتاحاً لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة، ويسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتفعيل إمكانات كل مناطق العراق ضمن الرؤية الوطنية الشاملة.

#### 4. التحديات والأسباب للتوزيع غير المتساوي للسكان

يُعد التوزيع المتوازن للسكان بين المناطق الحضرية والريفية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة المكانية في العراق. ومع أن البلاد شهدت خلال العقود الماضية جهوداً تنموية مهمة أسهمت في تحسين مؤشرات البنية التحتية والخدمات، إلا أن بعض التحديات البنيوية والهيكلية ما زالت تؤثر في نمط توزيع السكان وتحد من استفادة جميع المناطق على نحو متكافئ من ثمار التنمية. وتبرز هذه التحديات نتيجة تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية، الأمر الذي يتطلب معالجة شاملة ومتكاملة، تستند إلى بيانات دقيقة وسياسات مرنة، لضمان توزيع أكثر توازناً للسكان والموارد، وتعظيم فرص النمو والازدهار في جميع المحافظات.

#### 1. التحديات البنيوية والهيكلية للتوزيع غير المتكافئ للسكان في العراق

إن الواقع الحالي يكشف عن وجود تفاوتات بنيوية وهيكلية متراكمة، تعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية، أسهمت في رسم خريطة سكانية غير متكافئة. ويستعرض هذا القسم أبرز هذه التحديات، مبيناً أبعادها وتأثيراتها، تمهيداً لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية قادرة على معالجتها بشكل فعال.

##### 1.1 محدودية التوازن التنموي والعدالة المكانية في توزيع الخدمات الأساسية بين المناطق

شهدت المدن الرئيسية الثلاث (بغداد، نينوى، والبصرة) خلال العقود الماضية تركيزاً ملحوظاً في الاستثمارات التنموية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، بما في ذلك قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. وقد شمل هذا التوجه بعض مراكز المحافظات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة تُعرف بـ"ثنائية التنمية المكانية" بين المناطق، وفق ما ورد في تقرير فجوات التنمية المكانية الصادر عن وزارة التخطيط.

وتشير البيانات إلى أن هذا التفاوت المكاني أسهم في زيادة معدلات الهجرة الداخلية نحو المناطق ذات المستويات التنموية الأعلى، مما أوجد فجوة في توزيع السكان والموارد. وقد انعكس ذلك في تباين المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى تفاوت في البنى التحتية والخدمات المجتمعية بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين المحافظات ذات الانجاز التنموي وتلك التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.

وبالاستناد إلى التقرير الطوعي الوطني الثالث لأهداف التنمية المستدامة (2025)، فقد تم تسجيل عدد من الفجوات التنموية بين المحافظات، من أبرزها:

- قطاع التعليم: رغم التوسع في افتتاح مراكز محو الأمية ومهارات الحياة للإناث في المناطق الريفية، لا تزال الفجوة قائمة مقارنة بالمناطق الحضرية من حيث نسب الالتحاق وجودة التعليم.
- قطاع الصحة: تم افتتاح وحدات رعاية للمرأة في خمس محافظات فقط، الأمر الذي يتطلب تعزيز انتشار هذه الخدمات في جميع المناطق، لاسيما الريفية والنائية.
- فرص العمل: يُبين مسح القوى العاملة لعام 2021 وجود تفاوت واضح في معدلات البطالة بين الفئات المختلفة: بلغ معدل البطالة العام نحو 16.5 %، في حين سجلت نسبة البطالة بين الشباب (15-)



24 سنة) نحو 35.8 % - أكثر من ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين البالغين (11.2 %). كما تجاوزت نسبة بطالة النساء (28.2 %) ضعف نظيرتها بين الرجال (14.7 %). تستدعي هذه المؤشرات توجيه السياسات نحو تعزيز العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية، بما يراعي الفوارق العمرية والجنسية، ويضمن دمج الشباب والنساء في سوق العمل.

وتؤكد هذه المعطيات على أهمية تبني معالجات استراتيجية شاملة تستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والمكانية والتوازن التنموي في السياسات الوطنية.

### 2.1 التحضر غير المنتظم والحاجة إلى تعزيز التخطيط الحضري

يشهد العراق توسعاً حضرياً غير منظم ناجم عن تداخل عوامل اقتصادية وأمنية وبيئية دفعت أعداداً متزايدة من السكان إلى الهجرة نحو المدن الكبرى، دون أن يقترن ذلك بنمو مواز في البنى التحتية والخدمات الأساسية. وقد أدى هذا الوضع إلى توسع عمراني عشوائي داخل المدن، وظهور مجمعات سكنية غير مخدمة (العشوائيات) في أطراف المراكز الحضرية الرئيسية، الأمر الذي فاقم الضغوط على منظومة الخدمات الحضرية وأسهم في تراجع مستوى جودة الحياة في تلك المناطق وتسبب في ظهور ظاهرة تريف المدن.

### 3.1 الهجرة الداخلية والنزوح

شهدت الخارطة السكانية في البلاد تغيرات ملموسة خلال السنوات الماضية، نتيجة التحركات السكانية المرتبطة بالنزاعات المسلحة، ولا سيما بعد عام 2014. وقد أسهمت هذه التحولات في زيادة معدلات الانتقال من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، مدفوعة بعوامل اقتصادية وخدمية شملت محدودية فرص العمل وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في توفير مصادر الدخل. وأدت هذه الظاهرة إلى ارتفاع الكثافة السكانية في عدد من المراكز الحضرية الرئيسية، مقابل انخفاض عدد السكان في بعض المناطق الريفية، بما في ذلك فئات الشباب والكفاءات المؤهلة، وهو ما يبرز أهمية تبني سياسات متوازنة تضمن إعادة توزيع النشاط السكاني ودعم التنمية المحلية في مختلف المناطق.

### 4.1 الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في المناطق الطرفية والريفية

تعمل الجهات المعنية على معالجة حالة التباطؤ الاقتصادي التي تشهدها بعض المحافظات، والتي تعود في جانب منها إلى محدودية فرص العمل والحوافز الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات. كما يجري تعزيز السياسات التخطيطية الرامية إلى إنشاء وتطوير مدن ثانوية متكاملة، بما يساهم في استقطاب السكان وتوزيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر توازناً، ويحد من الضغط على المراكز الحضرية الرئيسية، وبما ينسجم مع مبادئ التنمية المكانية المتوازنة.

## 2. الأسباب المتداخلة التي تغذي عدم التوازن السكاني

### 1.2 محركات اقتصادية

تُظهر المؤشرات الاقتصادية تفاوتاً في الأنماط التنموية بين المحافظات، يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي السائد فيها، حيث تتركز بعض الأنشطة الإنتاجية الرئيسية مثل النفط أو الزراعة في مناطق محددة، الأمر الذي ينعكس على تنوع مستويات الدخل وفرص العمل. ويستدعي هذا الواقع مواصلة الجهود الحكومية الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز فرص النمو المتوازن، بما يساهم في تقليص الفوارق في مستويات المعيشة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لجميع المحافظات.

## 2.2 أسباب خدمية-اجتماعية

ما زالت بعض المناطق الريفية بحاجة إلى مزيد من التطوير في مستوى الخدمات المجتمعية، بما يشمل شبكات الطرق، والمؤسسات التعليمية، والمرافق الصحية، وبما يحقق التكامل مع جهود التنمية الوطنية. كما تتطلب جودة التعليم والخدمات الصحية في المناطق غير الحضرية تعزيزاً يضمن تكافؤ الفرص مع المراكز الحضرية. ويبرز في هذا الإطار دور الحوكمة المحلية في الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات، من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتطوير اليات التنسيق والتخطيط على المستوى المحلي.

## 3.2 أسباب بيئية- مناخية

تواجه بعض المناطق تحديات بيئية ومناخية تتعلق بندرة الموارد المائية، واتساع رقعة التصحر، وتأثيرات تغير المناخ، مما انعكس على إنتاجية القطاع الزراعي ودفع إلى زيادة وتيرة الهجرة من الأرياف إلى المدن. كما تشهد بعض المحافظات الجنوبية، مثل ذي قار والمثنى، ضغوطاً بيئية تستدعي تعزيز برامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتنفيذ مشاريع للحد من التدهور البيئي، بما يساهم في دعم الاستقرار المعيشي والتنمية المحلية.

## 4.2 أسباب أمنية-سياسية:

أسهمت تداعيات النزاعات المسلحة السابقة، ولا سيما في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، في حدوث حركات نزوح وإعادة توطين أعادت تشكيل المشهد السكاني في تلك المناطق. كما أن بعض المناطق ما زالت تواجه تحديات مرتبطة بالاستقرار الأمني، الأمر الذي أثر على قدرتها في استقطاب السكان والاستثمارات. ويجري العمل على تعزيز الاستقرار وترسيخ الأمن بما يهيئ بيئة جاذبة للتنمية المستدامة وعودة السكان.

إن استيعاب التحديات والأسباب الكامنة وراء التوزيع غير المتساوي للسكان يشكل خطوة أساسية نحو صياغة سياسات فعالة تحقق التنمية المتوازنة والعدالة المكانية في العراق. ومن خلال تبني مقاربات شاملة تراعي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل محافظة، وتعزز التكامل بين التخطيط السكاني والمكاني، يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص للتنمية المستدامة. كما أن التنسيق الوثيق بين مؤسسات الدولة والشركاء الدوليين والقطاع الخاص سيساهم في وضع حلول عملية تضمن استفادة جميع المناطق من موارد البلاد وإمكاناتها، وبما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحقق رؤية العراق في بناء مجتمع مزدهر ومتوازن.

## ثالثاً: التوصيات الإستراتيجية

بناءً على ما تقدم من استنتاجات، يطرح التقرير حزمة توصيات استراتيجية متكاملة لمعالجة محاور الاختلال الرئيسية: إدارة التحضر المتزايد، وتوجيه الهجرة الداخلية والخارجية، وتقليص الفجوات التنموية المكانية، واستثمار التحول الديموغرافي عبر تمكين الشباب والنساء. وقد رُوِيَ في صياغة هذه التوصيات أن تُحدد الجهات القطاعية المسؤولة عن التنفيذ لضمان وضوح الأدوار وتحقيق التكامل بين المؤسسات المعنية. وفيما يلي أبرز التوصيات:

## 1. التحضر والتنمية الحضرية المتوازنة

## 1.1 تبني سياسة وطنية للتنمية الحضرية المتوازنة

صياغة إطار إستراتيجي شامل يوجه النمو الحضري والاستثماري بشكل متوازن بين مختلف مناطق البلاد، بدلاً من استمرار التركيز في بضعة مدن كبرى. يتضمن هذا الإطار إعداد خارطة وطنية للتنمية المكانية تحدد أولويات التنمية لكل محافظة وفقاً لمزاياها السكانية والجغرافية، وتوزيع المشاريع الكبرى (الصناعية والخدمية) بحيث تخلق أقطاب تنموية إقليمية جديدة وتخفف الضغط عن مراكز المدن الحالية. كما تشمل



السياسة تعزيز التخطيط الحضري المستدام في المدن سريعة النمو لضمان احتواء الامتداد العمراني ضمن حدود منظمة وتوفير الخدمات للجميع.

### 2.1 تحسين البنية التحتية والخدمات في المدن الثانوية والريف

إطلاق برامج استثمار عاجلة لتطوير البنية التحتية الأساسية في المدن المتوسطة والبلدات الريفية بهدف زيادة جاذبيتها للسكان والاستثمارات. يشمل ذلك تحسين شبكات النقل بين الأحياء والنواحي ومراكز المحافظات، وتحديث مرافق الخدمات الحيوية (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الاتصالات) في المناطق المحرومة. وكذلك إنشاء أو تعزيز المرافق الخدمية (المستشفيات، المدارس، مراكز التدريب المهني، الأسواق) في المحافظات الأقل حظاً، بما يوفر مستوى مقبول من جودة الحياة خارج المدن الكبرى ويحد من دوافع الهجرة منها.

### 2. الهجرة وإدارة التنقل السكاني

#### 1.2 معالجة جذور الهجرة الداخلية (الريفية-الحضرية)

تنفيذ مبادرات تنموية تستهدف رفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية لكبح الهجرة منها نحو المدن. يتضمن ذلك تنشيط الاقتصاد الريفي من خلال دعم الزراعة والصناعات الزراعية: تقديم حوافز وقروض ميسرة للمزارعين، إدخال تقنيات ري حديثة لزيادة الإنتاجية، إنشاء مشاريع تصنيع غذائي ريفية توفر فرص عمل محلية. بالتوازي، يجب تحسين الخدمات الأساسية في القرى (مدارس، مراكز صحية، طرق) لضمان مقومات حياة كريمة للسكان فيها. من شأن هذه الإجراءات تقليل فجوة التنمية بين الريف والحضر وبالتالي تخفيف الضغوط التي تدفع الشباب إلى الهجرة.

#### 2.2 تسهيل عودة النازحين وإعادة إعمار المناطق المتضررة

تبني خطة وطنية شاملة لإعادة الاستقرار إلى المناطق التي شهدت نزوحاً سكانياً واسعاً بسبب النزاعات أو الكوارث. تتضمن الخطة إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة (المساكن، المستشفيات، المدارس، شبكات الماء والكهرباء) في المحافظات المحررة والمناطق المنكوبة، وتأمين سبل العيش الكريم للعائدين عبر برامج دعم اقتصادي واجتماعي. على سبيل المثال، توفير منح إعادة تأهيل للمساكن المهدمة، وفرص عمل مؤقتة في مشاريع الإعمار نفسها لأبناء المناطق العائدة، إلى جانب إعادة تفعيل الخدمات الحكومية (مراكز الشرطة، المحاكم، البلديات) لضمان عودة مظاهر الحياة الطبيعية. الهدف هو تشجيع النازحين على العودة الطوعية لمناطقهم ومنع نشوء بؤر سكانية مهمة أو مستدامة في المخيمات أو العشوائيات.

#### 3.2 إدماج البعد البيئي في سياسات التنمية السكانية

نظراً لتزايد الهجرة البيئية الناجمة عن تغير المناخ (كالجفاف والتصحر)، ينبغي اعتماد إجراءات استباقية للتكيف مع هذه التغيرات للتخفيف من اضطراب السكان إلى ترك مناطقهم. يشمل ذلك وضع خطط إدارة موارد مائية فعالة في المحافظات الجنوبية والغربية المهددة بالتصحر، عبر إنشاء المزيد من السدود الصغيرة ومشاريع حصاد مياه الأمطار، وتحسين شبكات الري الزراعي لمنع تدهور الأراضي. كذلك إطلاق برامج تشجير واسعة ومشاريع لمكافحة التصحر في المناطق المتضررة بيئياً. هذه الإجراءات من شأنها تقليل الهجرة القسرية المرتبطة بتغير المناخ والحفاظ على استقرار السكان في مواطنهم الأصلية قدر الإمكان. كما توصي السياسات بدمج مفهوم "النازحين لأسباب مناخية" ضمن خطط التنمية المستدامة لضمان عدم تجاهل هذه الفئة المستجدة.

### 3. تقليص الفجوات التنموية المكانية

#### 1.3 توجيه الاستثمارات إلى المحافظات الأقل نمواً

اعتماد سياسة "تميز إيجابي" في الإنفاق الاستثماري الحكومي لصالح المحافظات والمناطق المتأخرة تنموياً. ويشمل ذلك زيادة نسبة الموارد المخصصة في الموازنة للمحافظات ذات معدلات الفقر والبطالة الأعلى بهدف تمويل مشاريع بنى تحتية وخدمية إضافية فيها. على سبيل المثال، بناء مدارس ومستشفيات جديدة في أقاليم محرومة، وإنشاء طرق ومحطات كهرباء ومياه محسنة في الأرياف النائية. كما يتطلب الأمر ضمان التوزيع العادل للمشروعات الوطنية الكبرى (كالمدن الصناعية أو الجامعات الجديدة) بحيث لا تتركز كلها في المدن الرئيسية بل تنتشر إقليمياً. سيسهم ذلك في تقليص الفجوة المكانية تدريجياً عبر رفع مستوى الخدمات وفرص العمل في المناطق الأتباع.

### 2.3 تعزيز اللامركزية وتمكين التخطيط المحلي

إصلاح منظومة الإدارة المحلية بحيث يتم منح المزيد من الصلاحيات المالية والإدارية لحكومات المحافظات، يمكنها من تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية بما يتناسب مع احتياجات مناطقها. ويتطلب ذلك تعديل الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز دور مجالس المحافظات (أو الإدارات المحلية البديلة) في رسم الأولويات التنموية ورفع كفاءة استخدام الموارد المخصصة لها. كما يشمل بناء قدرات كوادرات التخطيط والإدارة على المستويين المحلي، وإرساء البات تنسيق فعالة بين الخطط المحلية والخطط التنموية الوطنية لضمان التكامل وتجنب الازدواجية. من شأن تمكين المحافظات بهذه الصورة أن يسرع الاستجابة للفجوات التنموية على أرض الواقع ويضمن عدالة مكانية أكبر في توزيع المشاريع.

### 3.3 استهداف المناطق والفئات الأكثر فقراً ببرامج تنموية خاصة

تصميم وتنفيذ حزم تدخلات اجتماعية موجهة نحو الشرائح والمناطق الأكثر هشاشة. على سبيل المثال، تبني برنامج وطني للتخفيف من الفقر متعدد الأبعاد يستهدف القرى والأحياء ذات نسب الفقر الأعلى بحزم متكاملة (دعم غذائي وصحي مباشر للأسر الأشد احتياجاً، برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار، تمويل مشاريع صغيرة للأسر الفقيرة لخلق مصادر دخل مستدامة). كما يمكن إنشاء فرق تنمية محلية تعمل ميدانياً في هذه المناطق لتحديد الاحتياجات الخاصة بكل تجمع سكاني ورصد التقدم المحرز. إن تركيز الجهود في "بؤر الفقر" بهذه الطريقة سيساهم في كسر الحلقة المفرغة للحرمان المتراكم وتحسين المؤشرات الاجتماعية في المناطق الهشة بوتيرة أسرع.

### 4. استثمار التحول الديموغرافي وتمكين الشباب والمرأة

#### 1.4 إطلاق برنامج وطني لتشغيل الشباب وتنمية المهارات

للاستفادة من الفرصة السكانية الراهنة، يتعين تنفيذ مبادرة مركزية بعنوان مثلاً "برنامج الهبة الديموغرافية" تُكرس لخلق فرص عمل للشباب وتنمية مهاراتهم. تشمل المبادرة تأسيس مراكز تدريب مهني وتقني حديثة في كافة الأقاليم، تركز على تطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل المحلي والعالمية (مثل مهارات التقنية، والصناعات التحويلية، والبناء، وغيرها) كما تتضمن تقديم حوافز للشركات الخاصة لتوظيف الخريجين الجدد أو تدريبهم (كإعفاءات ضريبية أو دعم للأجور لفترة محددة)، وتسهيل تمويل المشاريع الريادية للشباب عبر صناديق قروض ميسرة. كذلك ينبغي رفع كفاءة خدمات التوظيف والإرشاد المهني لمساعدة الشباب في الوصول إلى الفرص المتاحة داخل العراق وخارجه. يهدف هذا البرنامج إلى خفض نسبة بطالة الشباب بصورة ملحوظة وإشراكهم بفعالية في الاقتصاد الوطني، ما يترجم "الهبة الديموغرافية" إلى عائد تنموي حقيقي.

### 2.4 تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً

لضمان مشاركة جميع الطاقات الوطنية في عملية التنمية، لا بد من إعطاء أولوية خاصة لتمكين المرأة العراقية ورفع مساهمتها في الاقتصاد وفي مواقع صنع القرار. توصي السياسات في هذا الصدد بتسهيل

وصول النساء إلى الموارد المالية من خلال صناديق إقراض ميسرة ومبادرات تمويل مشاريع نسائية متناهية الصغر، مع تبسيط الضمانات المطلوبة بحيث لا تشترط ملكية عقارية. وكذلك إطلاق برامج تدريب وبناء قدرات تستهدف النساء (لا سيما في الريف) لإكسابهن مهارات في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والحرف التقليدية وربطهن بمنظومات التسويق الحديثة. ومن ناحية المشاركة في صنع القرار، يوصى بتفعيل إجراءات "التمييز الإيجابي" لصالح النساء عبر تخصيص نسبة تمثيل (كوتا) لهن في المجالس المحلية والهيئات المنتخبة، مما يضمن إيصال صوت المرأة في تخطيط البرامج التنموية على المستوى المحلي. إضافة لذلك، ينبغي إزالة العقبات الإدارية والقانونية التي تحد من مشاركة المرأة، مثل تسهيل حصول النساء في الريف على الوثائق الثبوتية (شهادات الميلاد، الهوية الشخصية) لضمان تمكنهن من الاستفادة من الخدمات والمشاركة الرسمية في النشاط الاقتصادي. إن تمكين المرأة بهذا الشكل الشامل لن ينعكس إيجاباً على أوضاعها الفردية فحسب، بل يشكل ركيزة لرفع معدلات التنمية البشرية والأسرة والصحة والتعليم، ويساهم في تقليص الفقر وتحقيق المساواة المنشودة بين الجنسين على المستوى الوطني.

#### رابعاً: ربط التوصيات بأهداف خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

في سياق التوجه الحكومي نحو التخطيط القائم على النتائج وتحقيق الاتساق بين الأولويات الوطنية والأطر الدولية، يُعد الربط بين التوصيات الواردة في هذا التقرير وأهداف خطة التنمية الوطنية 2024-2028 وأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs) خطوة أساسية لضمان التوجيه الإستراتيجي للتدخلات المقترحة.

ويهدف هذا الربط إلى التأكيد على أن التوصيات لا تمثل مجرد مقترحات تقنية أو قطاعية، بل تنسجم مع الالتزامات التنموية للحكومة العراقية كما وردت في الوثائق المرجعية الرسمية، لاسيما خطة التنمية الخمسية، والبرنامج الحكومي، وخطة العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال هذا الإطار، يمكن للجهات الحكومية استخدام نتائج هذا التقرير كمدخل لوضع برامج تنفيذية تتماشى مع الأولويات الوطنية، وتساهم في تحقيق مؤشرات الأداء المعتمدة لدى وزارة التخطيط.

ولضمان الاتساق الإستراتيجي بين هذه التوصيات والسياسات الوطنية والدولية، تم في الجدول (2-5) ربط كل توصية بأهداف خطة التنمية الوطنية ذات الصلة، وكذلك بأهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs).

يأتي هذا الربط انسجماً مع تعليمات وزارة التخطيط بشأن تضمين مؤشرات الأداء في الخطط القطاعية، ووفقاً لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن التزامات العراق في إطار التقارير الطوعية الوطنية (VNRs).

إن تعزيز هذا الربط يعزز من قدرة العراق على مواكبة تدخلاته التنموية مع الالتزامات الدولية، ويعزز مصداقية الدولة في التقارير الطوعية الوطنية (VNRs) المقدمة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة. كما يسمح بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية والدعم الدولي، بما في ذلك التعاون مع الجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، وبرامج الأمم المتحدة.

جدول (6-1): مؤائمة توصيات التقرير مع أهداف خطة التنمية الوطنية 2024-2028 وأجندة التنمية المستدامة 2030

| التوصية                                       | أهداف خطة التنمية الوطنية 2024-2028 المرتبطة بها                   | أهداف التنمية المستدامة 2030 المرتبطة بها                                               |
|-----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| سياسة التنمية الحضرية المتوازنة               | تحقيق تنمية مكانية متوازنة بين المحافظات؛ تحسين التخطيط الحضري     | الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة   |
| تحسين البنية التحتية في المدن الثانوية والريف | تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الأقل نمواً       | الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية؛ الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات مستدامة |
| تنمية الريف للحد من الهجرة                    | تنمية القطاع الزراعي والريف؛ تقليص التفاوت الإقليمي في فرص المعيشة | الهدف الثاني: القضاء على الجوع؛ الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد                |
| إعادة إعمار المناطق المحررة وعودة النازحين    | إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق المحررة؛ تعزيز التماسك الاجتماعي  | الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات مستدامة؛ الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات       |
| التكيف المناخي لمنع الهجرة البيئية            | الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ التخفيف من اثار التغير المناخي | الهدف الثالث عشر: العمل المناخي؛ الهدف الخامس عشر: الحياة في البر                       |
| الاستثمار في المحافظات الفقيرة                | تقليل الفقر المتعدد الأبعاد؛ تحقيق تنمية اجتماعية عادلة            | الهدف الأول: القضاء على الفقر؛ الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة                  |
| تعزيز اللامركزية والتخطيط المحلي              | إصلاح الحوكمة بتطبيق اللامركزية؛ تمكين المشاركة المحلية في التنمية | الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية                                        |
| برنامج تشغيل الشباب وتنمية المهارات           | زيادة فرص العمل؛ تطوير التعليم والتدريب المهني                     | الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ الهدف الرابع: التعليم الجيد                   |
| تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية             | تعزيز مشاركة المرأة وتقليص الفجوة الجندرية                         | الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين؛ الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد            |

إن تحقيق هذه التوصيات بصورة فعالة سيُسهم بشكل مباشر في بلوغ مستهدفات خطة التنمية الوطنية 2024-2028، كما سيدعم وفاء العراق بالتزاماته تجاه أجندة التنمية المستدامة 2030. فقد تم تصميم تلك التوصيات بحيث تعالج التحديات السكانية والتنمية الراهنة بطرق منسجمة مع رؤية العراق 2030 وأهدافها، وبما يكفل جعل التحول الديموغرافي فرصة وطنية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل.

## خامساً: الخاتمة

إن هذا التقرير، الصادر عن وزارة التخطيط بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، يمثل وثيقة تحليلية متكاملة تُعالج التحديات المرتبطة بالتوزيع السكاني في العراق، من منظور ديموغرافي، مكاني، وتنموي. وانطلاقاً من المنهجية المعتمدة، التي جمعت بين الأدلة الإحصائية والتحليل المكاني المقارن، توصل التقرير إلى أن الاختلال السكاني القائم هو انعكاس مباشر للتفاوت في توزيع العوائد التنموية، ولمحدودية التخطيط السكاني المتكامل عبر العقود الماضية.

وقد خلص التقرير إلى أن معالجة هذه الفجوات تتطلب تبني نهج تشاركي، يركز على مبادئ التنمية البشرية والعدالة المكانية والاستثمار في رأس المال البشري، ويضمن دمج ملف الهجرة والعودة ضمن الرؤية التنموية الوطنية. كما يوصى التقرير بضرورة وضع وتنفيذ سياسة سكانية وتنموية متوازنة على مستوى المحافظات، تكون مرجعاً في توجيه الاستثمار العام والبرامج القطاعية. إن حكومة جمهورية العراق، وهي تمضي قدماً في تنفيذ برنامجها التنموي الطموح، تجد في هذا التقرير أداة علمية تعزز قدرتها على التخطيط العادل، وتمنح صانع القرار أرضية واقعية لمعالجة التحديات السكانية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ومن هنا، فإن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير لا يمثل خياراً فنياً فحسب، بل هو ضرورة وطنية لتحقيق الاستقرار والتوازن والعدالة بين جميع أبناء العراق.



- مجموعة البنك الدولي. (2024، أيلول). مراجعة رأس المال البشري في العراق: خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري. تم الاسترجاع من <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099092624123537794>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). مؤشر التنمية البشرية (HDI). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. <https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية الإنسانية العربية: ورقة بحثية. المكتب الإقليمي للدول العربية. <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqyr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-wrqt-bhthy>
- كاظم، م. م. (2022). المخاطر الاجتماعية والفجوة التنموية في العراق: دراسة اجتماعية في مدينة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 33(1)، 50-67. <https://doi.org/10.36231/coedw.v33i1.1565>
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2022). الموجز الإحصائي لمحافظة العراق لسنة 2022. وزارة التخطيط العراقية. <https://cosit.gov.iq/StatisticalAbstract-2022/StatisticalAbstract.html>
- زيف، ج. ك. (1949). السلوك البشري ومبدأ الجهد الأدنى: مقدمة في علم البيئة البشرية. مطبعة أديسون-ويسلي <https://ia902903.us.archive.org/18/items/in.ernet.dli.2015.90211/2015.90211.Human-Behavior-And-The-Principle-Of-Least-Effort.pdf>
- وزارة التخطيط. (2017). التنمية المكانية في العراق 2013-2017. دائرة التنمية الإقليمية والمحلية. <https://mop.gov.iq/documents/Regional%26local-dev/Reports-pdf.2017-2013>
- الجامعة المستنصرية. (2024). البحوث النوعية والكمية [https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/13/13\\_2024\\_03\\_24%2108\\_59\\_53\\_AM.pdf](https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/13/13_2024_03_24%2108_59_53_AM.pdf)
- وزارة التخطيط العراقية - هيئة الإحصاء و نظم المعلومات الجغرافية - مشروع التعداد العام للسكان و المساكن (2024 - 2025) النتائج النهائية - المؤشرات الأساسية و جداول البيانات الإحصائية - النتائج التجميعية للعراق - شباط 2025 - ص 1
- بيانات البنك الدولي. 2023. <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POPGROW>
- مجموعة البنك الدولي. (2025). البيانات: سكان المناطق الحضرية (نسبة مئوية من إجمالي السكان). تم الاسترجاع من <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS>
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2024). تقرير حالة سكان العالم 2024: أقدار مغزولة بخيوط الأمل - إنهاء أوجه انعدام المساواة في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (ص 146-150). تم الاسترجاع من: <https://www.unfpa.org/ar/swp2024>
- الأمم المتحدة، شعبة السكان. (2022). افاق السكان في العالم 2022: موجز النتائج. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان. تم الاسترجاع من <https://population.un.org/wpp>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). تقرير التنمية البشرية 2023/2024: صورة التعاون في عالم الاستقطاب - لمحة عامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الإسترجاع من:

[https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar\\_0.pdf](https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24overviewar_0.pdf)

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2025، رهن بخيار- الإنسان والامكانيات في عصر الذكاء الاصطناعي <https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2025overviewpreliminaryar.pdf>
- مجموعة البنك الدولي. (2020). تحديث مؤشر رأس المال البشري 2020: رأس المال البشري في زمن كوفيد-19، وموجزات البيانات حسب البلدان. <https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital#Index>
- وزارة التخطيط. (2023). خطة التنمية الوطنية 2024-2028 (ص. 129-137). جمهورية العراق. تم الاسترجاع من: <https://www.mop.gov.iq/documents/economic-policies/development-plans/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%A9%20%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202024-2028.pdf>
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2025، كانون الثاني). المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2024-2023: ملخص النتائج. مديرية إحصاءات أحوال المعيشة. <https://cosit.gov.iq/ar>
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2024). تقديرات سكان العراق لعام 2024. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. <https://cosit.gov.iq/ar>
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2009). بيانات الحصر والترقيم: تقديرات سكان العراق حسب المحافظات والبيئة والجنس لسنة 2009. <https://cosit.gov.iq/ar>
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - تقديرات سكان العراق 2024، تم احتساب النسب المئوية للسكان حسب (البيئة - الجنس). <https://cosit.gov.iq/ar>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2023). تقرير التنمية البشرية العربي 2023.
- البنك الدولي. (2023). مراجعة رأس المال البشري في العراق خارطة طريق نحو استعادة رأس المال البشري في العراق.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2023). التقرير السنوي لليونيسف لعام 2023.
- حسن، م. ك. ر. (2023). العوامل المؤثرة في التحضر في العراق: تحليل تاريخي من عام 1921 حتى الوقت الحاضر. مجلة التحضر، 8(1)، 61-78. <https://doi.org/10.1177/24557471231169386> (العمل الأصلي نُشر في 2023).
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - تقديرات سكان العراق 2024، تم احتساب النسب المئوية للسكان حسب (البيئة - الجنس). <https://cosit.gov.iq/ar>
- وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، 2024، الواقع التعليمي و التربوي في العراق، دراسة تحليلية لأهم المؤشرات الإحصائية للعام الدراسي 2023 - 2024
- وزارة الصحة، 2023، التقرير الإحصائي السنوي
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم إحصاءات البيئة، 2024، الإحصاءات البيئية للعراق، كمية و نوعية المياه لسنة 2023. <https://cosit.gov.iq/ar>
- المجلس الأعلى للسكان. (2023). الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ص5
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، قسم الإحصاءات البيئية. (2023). الإحصاءات البيئية للعراق- الأحوال الطبيعية و الخصائص الجغرافية لعام 2022، ص25. ملاحظة: تم احتساب هذه القيم عبر استخدام معامل جديد وفق مؤشر مركب يمثل نسبة المجموع الكلي للسكان الى المساحة لكل محافظة.



- المجلس الأعلى للسكان. (2023)، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية، ص5-7
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، كانون الثاني 2025 ، مديرية إحصاءات أحوال المعيشة، المسح الاجتماعي و الاقتصادي للأسرة في العراق 2023- 2024، ملخص النتائج - البيانات المدرجة ضمن المحور تم الحصول عليها من المسح
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (COSIT) ومنظمة اليونيسف (UNICEF)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات - الجولة السادسة (MICS6)، العراق، 2019، الصفحة 112.
- وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقرير مؤشرات النوع الاجتماعي في العراق لعام 2022، الصفحة 27.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان - العراق (UNFPA Iraq)، Women and Girls in Rural Areas Brief، 2021، الصفحة 3.
- البنك الدولي. (2022). تقييم النوع الاجتماعي في العراق: معالجة الفجوات وتعزيز تمكين النساء والفتيات. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ومنظمة العمل الدولية. (2022). المسح الوطني للقوى العاملة في العراق لعام 2021: التقرير الرئيسي. بغداد، العراق
- علي، ي. ح. (2010). مبادئ علم الديمغرافية: دراسة السكان. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. تم الاسترجاع من <https://kolalkotob.com/book6366.html>
- قسم السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة. (2018). توقعات التوسع الحضري في العالم 2018. تم الاسترجاع من <https://www.un.org/ar/desa/2018-world-urbanization-prospects#:~:text=urbanization-prospects%20عام%20بحلول%202050>
- المنظمة الدولية للهجرة. (2019). أطلس الهجرة البيئية 2019. تم الاسترجاع من <https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd1486/files/about-iom/gender/Atlas-of-Environmental-Migration.pdf>
- البنك الدولي. (2023). تحويلات المهاجرين. KNOMAD - تم الاسترجاع من <https://www.worldbank.org/en/topic/migration/brief/remittances-knomad>
- الأمم المتحدة. (2018). الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة. الجمعية العامة للأمم المتحدة. تم الاسترجاع من <https://digitallibrary.un.org/record/1660537>
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2023). الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في 2023. تم الاسترجاع من <https://www.unhcr.org/global-trends-report-2023#:~:text=UNHCR%27s%20Global%20Trends%20report%20presents,events%20seriously%20disturbing%20public%20order>
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2012). تحليل الوضع السكاني في العراق. بغداد: UNFPA. تم الاسترجاع من <https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Arabic%20PSA%20Report%202012.pdf>
- هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (د.ت.). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لسنة 2024. تم الاسترجاع من [https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-189#:~:text=نسبة%20سكان%20الحضر%20\(70.3%\)](https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-189#:~:text=نسبة%20سكان%20الحضر%20(70.3%))
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا). (2018). توقعات التوسع الحضري في العالم 2018. تم الإسترجاع من <https://digitallibrary.un.org/record/3828520?v=pdf>
- المنظمة الدولية للهجرة. (2021). الهجرة إلى بيئة هشة: الاستجابة للتوسع الحضري غير الرسمي الناجم عن المناخ وعدم المساواة في البصرة، العراق. بغداد: المنظمة الدولية للهجرة. تم الاسترجاع من [https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbd1316/files/documents/ara\\_iom-iraq-](https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbd1316/files/documents/ara_iom-iraq-)

[migration-into-a-fragile-setting-responding-to-climate-induced-informalization-and-inequality-in-basra.pdf](#)

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (د.ت.). أزمة اللاجئين في العراق: المساعدات والإحصاءات. تم الاسترجاع من <https://www.unrefugees.org/emergencies/iraq/#:~:text=Iraq%20Refugee%20Crisis%3A%20Aid%2C%20Statistics,3>
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2020). (UNHCR) أزمة اللاجئين في العراق: المساعدات، الإحصاءات، والأخبار. تم الاسترجاع في: [/https://www.unrefugees.org/emergencies/iraq](https://www.unrefugees.org/emergencies/iraq)
- المنظمة الدولية للهجرة. (2024). تقرير الهجرة العالمي 2024. تم الاسترجاع من <https://worldmigrationreport.iom.int/what-we-do/foreword/foreword>
- البنك الدولي. (د.ت.). إجمالي السكان. المؤشر (SM.POPTOTL). تم الاسترجاع من <https://data.albankaldawli.org/indicator/SM.POPTOTL>
- تأثير الهجرة الخارجية للشباب على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق (دراسة في الجغرافية السياسية). (2018). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 13(55)، 1-25. <https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/126>
- المهداوي، ف. ح. (2021). مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع من <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5029>
- الربيعي، محمد. (2024، 27 شباط). هجرة العقول العراقية والعربية: أسبابها ونتائجها وحلولها. مركز البيان للدراسات والتخطيط. <https://www.bayancenter.org/2024/02/10864>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). أثر جائحة كوفيد-19 على هشاشة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في العراق [تقرير]. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم الاسترجاع من [https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/UNDP\\_IQ\\_Impact\\_of\\_the\\_Oil\\_Crisis\\_and\\_COVID\\_19\\_on\\_Iraq\\_Fragility.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/UNDP_IQ_Impact_of_the_Oil_Crisis_and_COVID_19_on_Iraq_Fragility.pdf)
- منظمة الهجرة الدولية والحكومة العراقية. (2021). برنامج الكفاءات العراقية في الخارج - قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين [خبر صحفي]. وزارة الخارجية العراقية. تم الاسترجاع من <https://mofa.gov.iq>
- الأمم المتحدة. (2023). موجز السياسات: الهجرة غير النظامية في المنطقة العربية - التحديات والاستجابات. شبكة الأمم المتحدة للهجرة. <https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/2400503A%20%281%29.pdf>
- موياني، ماركو. (2023). النزوح والهجرة والعودة: فهم ديناميكيات وأنماط الهجرة داخل العراق وإليه ومنه. تقرير خلفي. فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD). تم الاسترجاع من: [https://www.icmpd.org/file/download/61025/file/D2.1 MIRAMI Background Report\\_18.08.23.pdf](https://www.icmpd.org/file/download/61025/file/D2.1_MIRAMI_Background_Report_18.08.23.pdf)
- مركز الهجرة المختلطة. (2023). تقرير التحديث الفصلي للهجرة المختلطة: أوروبا - الربع الأول 2023. تم الاسترجاع من: [https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2023/04/QMMU\\_Q1\\_2023\\_EU-1.pdf](https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2023/04/QMMU_Q1_2023_EU-1.pdf)
- حميد، م. م.، & محمد، م. م. (2025). الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية: دراسة نظرية. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاجتماعية، 28(5)، 541-552. تم الاسترجاع من: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/03/30/dbd1f0963d6d96b8748f5cb6e24d5fd8.pdf>

- المنظمة الدولية للهجرة. (2022). العراق - العودة من الخارج: تجارب واحتياجات ومواطن تباين المهاجرين العائدين إلى العراق. مصفوفة تتبع النزوح (DTM). تم الاسترجاع من: <https://dtm.iom.int/reports/iraq-returning-abroad-experiences-needs-and-vulnerabilities-migrants-returning-iraq>
- وكالة الأنباء العراقية. (2023، 17 شباط). الهجرة: استمرار العمل ضمن المشروع الوطني لتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة. تم الاسترجاع من: <https://ina.iq/192259--.html>
- وزارة الخارجية العراقية. (2024). كراسة تعريفية بشأن عودة المهاجرين إلى العراق. القنصلية العامة لجمهورية العراق في ملبورن. تم الاسترجاع من: <https://mofa.gov.iq/melbourne/ar/ar/2024/12/09/المرحجين-الى/>
- البنك الدولي. (2021). معالجة أزمة رأس المال البشري: مراجعة الإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. تم الاسترجاع من: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/pdf/Addressing-the-Human-Capital-Crisis-A-Public-Expenditure-Review-for-Human-Development-Sectors-in-Iraq.pdf>
- وزارة الخارجية العراقية. (2024، 21 شباط). الاستثمار الخاصة بمشروع استقطاب الكفاءات العراقية. تم الاسترجاع من: <https://mofa.gov.iq/tokyo/2024/2057/>
- الملحقة الثقافية العراقية في رومانيا. (2024، 19 شباط). مشروع الاستراتيجية الوطنية لاستقطاب الكفاءات العراقية. تم الاسترجاع من: <https://iraqiculturaloffice.org.ro/?p=2483>
- الزبيدي، علي جاسم، & الزبيدي، حسين علي. (2020). التعليم العالي في العراق: التأسيس والتطور. تم الاسترجاع من: [https://www.researchgate.net/profile/Ali-Al-Snafi/publication/313741194\\_altlym\\_alaly\\_fy\\_alraq\\_altasys\\_waltrtwr/links/5eaec24e92851cb2677021a7/altlym-alaly-fy-alraq-altasys-waltrtwr.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Ali-Al-Snafi/publication/313741194_altlym_alaly_fy_alraq_altasys_waltrtwr/links/5eaec24e92851cb2677021a7/altlym-alaly-fy-alraq-altasys-waltrtwr.pdf)
- ا. م. د. مهدي صالح دواوي، & م. م. علياء حسين خلف. (2016). تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية. مجلة ديالى للبحوث الانسانية، 1(70)، 580-598.
- ندى نجيب سلمان. (2018). -تباين نسبة الاعالة في محافظة بغداد وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية للسكان لعام 2016. Alustath, 2(226).

